

Distr.: General
10 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند 159 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا - الولاية والنتائج المقررة
6	ألف - لمحة عامة
6	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
16	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
17	دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
18	هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج
77	ثانيا - الموارد المالية
77	ألف - لمحة عامة
78	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
78	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



الرجاء إعادة استعمال الورق



الصفحة

78	دال - عوامل الشغور
79	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
80	واو - التدريب
81	زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
82	حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
83	طاء - المشاريع السريعة الأثر
85	ياء - الأنشطة البرنامجية الأخرى
88	ثالثا - تحليل الفروق
94	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها 286/70 و 320/73، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
95	ألف - الجمعية العامة
95	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
101	الأول - التعاريف
107	الثاني - المخططان التنظيميان
109	الثالث - معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها
111	الخريطة
117	

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، والتي تبلغ قيمتها 1 196 908 800 دولار.

وتمثل الميزانية المقترحة البالغة 1 196 908 800 دولار زيادة قدرها 58 450 900 دولار، أو نسبة 5,1 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة المالية 2020/2019 والبالغ 1 138 457 900 دولار. وتعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى عملية تكيف البعثة المتكاملة برمتها، ولا سيما إعادة التشكيل الهيكلي لقوتها ضمن الحد الأقصى المعتمد للقوات استجابة لتقييم الحالة السائدة في شمال مالي ووسطها، وتشكيل البعثة في ما يتعلق بتنفيذ أولوياتها الاستراتيجية الأولى والثانية الموضحين في قرار مجلس الأمن 2480 (2019).

وتغطي الميزانية تكاليف نشر 40 مراقباً عسكرياً، و 13 249 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و 350 ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 570 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 828 موظفاً دولياً (منهم موظفان يشغلان وظائف مؤقتة) و 908 موظفين وطنيين، و 205 من متطوعي الأمم المتحدة و 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

ورُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بالهدف الذي تتوخى البعثة تحقيقه من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمصنفة حسب العناصر (العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية المعدة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية؛ وحماية المدنيين؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي؛ وتوفير الدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

ورُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بالهدف الذي تتوخى البعثة تحقيقه من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمصنفة حسب العناصر (العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية المعدة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية؛ وحماية المدنيين؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي؛ وتوفير الدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء منها البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه.)

الفئة	النفقات المخصصة	تقديرات التكاليف (2020/2019)	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	505 536,8	495 313,0	495 872,9	559,9
الموظفون المدنيون	184 110,8	183 887,2	196 945,8	13 058,6
التكاليف التشغيلية	416 019,4	459 257,7	504 090,1	44 832,4
إجمالي الاحتياجات	1 105 667,0	1 138 457,9	1 196 908,8	58 450,9
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	16 473,4	16 267,3	17 411,7	1 144,4
صافي الاحتياجات	1 089 193,6	1 122 190,6	1 179 497,1	57 306,5
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 105 667,0	1 138 457,9	1 196 908,8	58 450,9

الموارد البشرية⁽¹⁾

التوجيه التنفيذي والإدارة										
205	–	31	–	76	98	–	–	–	–	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
208	–	32	–	76	100	–	–	–	–	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
العناصر										
العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية المعدة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية										
68	–	14	–	19	35	–	–	–	–	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
68	–	14	–	19	35	–	–	–	–	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
حماية المدنيين										
15 370	–	13	–	91	57	1 570	350	13 249	40	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
15 370	–	13	–	90	58	1 570	350	13 249	40	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة										
99	–	25	–	39	35	–	–	–	–	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
99	–	25	–	39	35	–	–	–	–	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي										
101	19	16	–	34	32	–	–	–	–	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
102	19	17	–	34	32	–	–	–	–	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020

شُرطة وحدات										
المراقبون الوحدات الأمم المتحدة العسكرية	الموظفون الشرطة المشكلة الدولية	الموظفون الوطنيين (ب)	الموظفون المؤقتة (ج)	الأمم المتحدة	الحكومات	المجموع				
توفير الدعم										
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	–	–	–	560	644	2	98	–	1 304	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	–	–	–	566	650	2	104	–	1 322	
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	40	13 249	350	1 570	817	903	2	197	19	17 147
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	40	13 249	350	1 570	826	908	2	205	19	17 169
صافي التغير	–	–	–	–	9	5	–	8	–	22

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- 1 - أنشأ مجلس الأمن الولاية المسندة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب القرار 2100 (2013). وأذن مجلس الأمن بأحدث تمديد للولاية في قراره 2480 (2019)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة المتكاملة إلى 30 حزيران/يونيه 2020، مضيفاً حماية المدنيين وإعادة سلطة الدولة في وسط مالي باعتبارها أولوية استراتيجية ثانية يُتوخى تنفيذها في حدود الموارد الموجودة.
- 2 - وكلف مجلس الأمن البعثة المتكاملة بالمساعدة على تحقيق الهدف العام المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في مالي في الأجل البعيد.
- 3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة المتكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق تحقيق نواتج رئيسية ذات صلة موضحة في الأطر أدناه الواردة أدناه. وهذه الأطر مجمعة حسب العناصر التالية: العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية المعدّة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية؛ وحماية المدنيين؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي؛ وتوفير الدعم. وهذه العناصر مستمدة من ولاية البعثة. ولتحسين وضع البعثة وتجهيزها على نحو أفضل لتنفيذ ولايتها الموسّعة، وضعت البعثة المتكاملة خطة تكييف للبعثة. وخطة التكييف عنصرٌ أساسي في الاستراتيجية السياسية الشاملة التي اعتمدتها البعثة لدعم تنفيذ اتفاق السلام ومساعدة السلطات المالية في ما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار في وسط مالي ولحماية المدنيين.
- 4 - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في فترة وجود البعثة، وتتيح مؤشرات الإنجاز قياس ما يُحرز من تقدم نحو تحقيق الإنجازات المذكورة خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل. ويرد أدناه في إطار كل عنصر على حدة شرح للفروق في عدد الأفراد العاملين، مقارنةً بالعدد الوارد في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.
- 5 - وتغطي البعثة المتكاملة، التي يوجد مقرها في باماكو، المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي، ولها خمسة مكاتب ميدانية إقليمية (غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو)، وأربعة قطاعات عسكرية (الشرق والغرب والشمال والوسط). ويرأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، تساعده نائبة للممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) ونائبة للممثل الخاص للأمين العام لتوطيد السلام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية)، وكلتاها برتبة أمين عام مساعد. ويقود العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة أمين عام مساعد ونائب لقائد القوة برتبة مد-2، في حين يرأس مفوض الشرطة، برتبة مد-2 أيضاً، عنصر الشرطة المدنية بالبعثة، إلى جانب نائب مفوض الشرطة برتبة مد-1.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

- 6 - بموجب قراره 2480 (2019)، عهد مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بأولوية استراتيجية ثانية، وهي تيسير تنفيذ استراتيجية مالية شاملة بقيادة سياسية من أجل حماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة بسط سلطة الدولة ووجودها واستئناف

تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي، إلى جانب أولويتها الاستراتيجية الأولى المتمثلة في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 من قبل الحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأروادية والجهات المعنية الأخرى في مالي. وقد عُهد بهذه الأولوية الاستراتيجية الثانية إلى البعثة لتنفيذها في حدود الموارد المتاحة.

7 - وفي ما يتعلق بالأولوية الاستراتيجية الأولى، سيواصل الممثل الخاصة للأمين العام وجميع عناصر البعثة استخدام مساعيهم الحميدة ومبادراتهم للعمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة الاختلافات وكفالة العمل والمشاركة الواسعة للجميع، بما في ذلك رابطات النساء والشباب، في تنفيذ اتفاق السلام. وقد نُظر خلال الحوار الوطني الشامل الذي أجري عام 2019 في الإصلاحات المؤسسية والسياسية، التي تهيئ الأساس لاتخاذ خطوات رئيسية نحو تنفيذ اتفاق السلام، والأهم من ذلك إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المُعاد تشكيلها في شمال مالي ومراجعة الدستور المتوقع أن تتم في عام 2020، بعد الانتخابات التشريعية. ومع ذلك، ستظل قلة المسؤولية الوطنية من جانب بعض الجهات المعنية في البلاد وسكان مالي تشكل تحدياً وعاملاً رئيسياً للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ستقوم البعثة المتكاملة بعدد من الحملات وجهود بناء الشراكات الرامية إلى تعزيز تبني جميع شرائح سكان مالي للعملية السياسية. وستواصل البعثة أيضاً العمل مع الأطراف الموقعة على الاتفاق لمعالجة أي توترات قد تحدث بين الحكومة وتنسيقية الحركات الأروادية، والتفتت الحاصل داخل ائتلاف الجماعات المسلحة. وعلى هذا النحو، ستظل المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام تكتسي أهمية محورية في تنفيذ اتفاق السلام وحماية المدنيين على حد سواء.

8 - وخلال العام الماضي، واصلت البعثة المتكاملة بذل المساعي الحميدة والقيام بالدعوة وتقديم الدعم لتيسير التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما لتهيئة الظروف التي تسمح بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المُعاد تشكيلها وتوليها المسؤوليات بصفة تدريجية، وكذلك التخطيط والتحضير للانتخابات لضمان ظروف تسمح بإجرائها بسرعة في الفترة 2021/2020. وسيساعد تحسين البيئة السياسية على استكمال الدورة الانتخابية من خلال تنظيم عدة انتخابات، بما فيها الاستفتاء على الدستور وانتخاب مجلس الشيوخ وانتخابات الدوائر والانتخابات الإقليمية والبلدية كجزء من عملية إعادة هيكلة إقليمية ناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة بناء قدرات الإدارة الانتخابية والجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، من أجل المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية ومنع النزاعات الانتخابية والتخفيف من حدتها، وإجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية في مالي.

9 - وستساعد البعثة المتكاملة الحكومة والجهات المعنية الأخرى على تنفيذ التوصيات التي حددتها حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عُقدت يومي 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2020 بغية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة في الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام ومن خلال الآليات غير الرسمية، مثل مرصد لشؤون المرأة لدعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام. وإضافة إلى ذلك، ستستفيد البعثة المتكاملة من المناسبات الدولية الكبرى مثل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، وكذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقد في بيجين في الفترة من 4 إلى 15 أيلول/سبتمبر 1995، لإيجاد الزخم والدعوة لزيادة مشاركة المرأة. وستعمل البعثة أيضاً على زيادة التعاون والوصول إلى المستوى الأمثل من حيث تقاسم أعباء العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري في ما يتعلق بتمكين المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام وفي صنع القرار.

10 - وستواصل البعثة المتكاملة دعم نقل الخدمات الحكومية اللامركزية إلى الجماعات الإقليمية وستتطلع بدور رئيسي في دعم عمل وحدات دعم اللامركزية في الوزارات وتفعيل الإدارات المؤقتة على جميع المستويات (الأقاليم والدوائر والبلديات) وكذلك استخدام التمويل. وسيشمل ذلك تعزيز الرقابة من قبل المجتمع المدني، بما يشمل المساواة والشفافية في استخدام الموارد المنقولة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة دعمها لوزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية من خلال إيجاد القدرة على تنمية مهارات المسؤولين المحليين (المحافظون ونواب المحافظين ومساعدو المحافظين) في شمال البلد ووسطه في مسائل الإدارة العامة الرئيسية، وحماية المدنيين والتماسك الاجتماعي واللامركزية. وستدعم البعثة المتكاملة المشاركة الفعالة للحكومة المحلية في إطار منطقة التنمية الشمالية وفقاً لاتفاق السلام، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية في منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة وحكومة مالي لضمان تنفيذ المشاريع التي تساعد شمال مالي على جني ثمار السلام.

11 - وستدعم البعثة المتكاملة وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، وخاصة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتماسك الاجتماعي التي يُتوقع الانتهاء من وضعها بحلول حزيران/يونيه 2020، وأفرقة دعم المصالحة الإقليمية التابعة لها في جهودها الرامية إلى معالجة التوترات القبلية، ولا سيما في وسط البلاد. وسيقدم هذا الدعم بواسطة جملة أمور من بينها إنشاء لجان بلدية للمصالحة وبناء قدراتها، حيثما أمكن ذلك، رهنًا بتوافر الموارد الحكومية والوضع الأمني، وتوفير بناء القدرات لتلك اللجان. وسيظل الاهتمام منصباً على تعزيز قدرات وأداء الهيئات الإقليمية والبلدية الموجودة بالفعل وعلى توسيع الآليات المجتمعية للإنذار المبكر وحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعزيز قدرة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، على التسوية السلمية للنزاعات، وستدعم بذل مزيد من الجهود عبر الحدود لكبح اندفاع الأمن. وكجزء من هذه الجهود، ستواصل البعثة زيادة مساعيها الحميدة لدى المؤسسات المالية الوطنية والمحلية الرئيسية والمجتمع المدني، وكذلك أنشطة الوساطة والتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد لمنع العنف المحتمل الناجم عن تزايد الإحباط لدى السكان في ما يتعلق بالأمن الوضع وانعدام ثمار السلام، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما يتجلى من جملة أمور منها العدد المتزايد والمتكرر للمظاهرات في جميع أنحاء البلاد.

12 - وفي ما يتعلق بالأولوية الاستراتيجية الثانية، أنشأت الحكومة في حزيران/يونيه 2019 'الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي' ومنصب الممثل السامي لوسط مالي لضمان التنسيق الاستراتيجي والسياسي للجهود المبذولة لتهدئة الأوضاع، وأعدت استراتيجية لتحقيق الاستقرار بقيادة سياسية وبدأت في تنفيذها. وستواصل البعثة المتكاملة دعم تنفيذ خطة تنفيذية للاستراتيجية أعدتها الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي. وخلال الفترة 2020/2021، ستقوم البعثة المتكاملة، بأسلوب يتسم بتكامل متزايد، داخل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على السواء، بدعم الجهود السياسية والأمنية وجهود المصالحة المكثفة التي تبذلها سلطات مالي ودعم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية في وسط البلد مع التركيز على حماية المدنيين والتماسك الاجتماعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار ومكافحة الإفلات من العقاب.

13 - وفي إطار التكيف مع أولويتين استراتيجيتين، ولا سيما الأولوية الاستراتيجية الإضافية في وسط البلاد، بدأت البعثة المتكاملة في إعادة توجيه الموارد والأنشطة الموجودة نحو وسط البلاد في تموز/يوليه 2019، إدراكاً منها بأن تنفيذ اتفاق السلام يظل هو الأولوية الرئيسية. وتقوم البعثة أيضاً بتكييف العنصر

المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري فيها لتوسيع وجودها وتنقلها، ولا سيما من خلال تكييف القوة، للاستجابة بشكل أفضل للبيئة المتقلبة الحالية. وخطة تكييف البعثة هذه، وهو مجهود يشمل البعثة برمتها، جزء لا يتجزأ من الجهود الجارية لتحسين الأداء وزيادة التكامل. وسيجعل التكييف البعثة في وضع استباقي في ما يخص العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري فيها، التي يمكن لها من خلال قدرتها العتيدة على التنقل ومرونتها وخفة حركتها أن تستجيب للعمليات السياسية الديناميكية والمعقدة في الشمال وتشكلها على نحو أفضل. المدنيين في المركز. وستزيد إعادة تشكيل القوة، ولا سيما من خلال إنشاء فرقة متنقلة للعمليات الخاصة، من سهولة تنقل الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة الذين يُتوقع منهم أيضاً أن يعملوا بطريقة أكثر استباقية.

14 - وتقتضي الحالة الأمنية من البعثة المتكاملة اتباع نهج يركّز على السكان ويعزّز إدراكها للحالة العامة وقدرتها على الاستجابة لها. وسيتم تحقيق تكييف القوة، ضمن خطة تكييف البعثة، ببذل جهدين أساسيين هما: تحول القوة الحالية لاعتماد مفهوم فرقة متنقلة للعمليات الخاصة وإجراء سلسلة من تحركات القوات لتيسير وجود قوة متنقلة أكثر مرونة مع بقائها ضمن الحد الأقصى المأذون به للقوات. وسيلزم توفير قدرات إضافية من حيث عدد الطائرات المروحية لزيادة قدرة البعثة على التصدي بسرعة وحزم لأي خطر يستجد، بما يجنبها القيود المتعلقة بالمسافة والظروف السائدة في الميدان. وستعزّز طائرة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المأهولة ذات الأجحة الثابتة إلى جانب المنظومات الجوية غير المأهولة القادرة على التحليق على ارتفاعات متوسطة وعي البعثة بالظروف السائدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستنشأ قدرة متنقلة على القيادة والتحكم في غاو للسماح بقيادة الفرقة المتنقلة للعمليات الخاصة والتحكم فيها بشكل أوثق وأكثر استجابة. وبناء على الجهود المبذولة في الفترة 2020/2019، ستحسن البعثة وضعها الاستباقي، حيث ستزيد من وتيرة العمليات التي تقوم بها القوة ومدتها وحجمها، بسبل منها بالتنسيق مع قوات الأمن الأخرى، والدوريات المتوسطة والطويلة المدى التي تسير بشكل مشترك بين شرطة البعثة المتكاملة وقوات الأمن في مالي. وستنفذ عمليات دائمة ومتكاملة، في كل من شمال مالي ووسطها، في مراكز سكانية كبرى مختارة، ستكون مصحوبة بعمليات مخططة ومحددة الأهداف في المناطق الريفية. وسيسمح ذلك للبعثة بجملة أمور منها زيادة الردع وحماية المدنيين ودعم توسيع الأنشطة المدنية في مناطق التدخل الرئيسية.

15 - وكجزء من عملية تكييف القوة، من المتوقع أن تحدّد البعثة المتكاملة الظروف اللازمة لنقل القواعد وهي تواصل البحث عن التكامل مع الجهات الفاعلة الأمنية الأخرى بهدف تحرير القوات وأفراد الشرطة المراد إعادة نشرهم في المواقع الجديدة.

16 - ومن المتوقع أن تظل الحالة الأمنية حرجة خلال الفترة 2021/2020، حيث سيواصل المهاجمون حملتهم المميتة ضد القوات الوطنية والدولية بمزيد من التعقيد. وفي عام 2019، وقعت أكثر من نصف جميع الهجمات في إقليم موبتي حيث عزّز تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وضعه على حساب تنظيم القاعدة. ويخشى أن يؤدي انتشار نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في وسط مالي إلى مزيد من الأعمال الوحشية والخسائر في صفوف المدنيين، وأن تظل دائرة دوينترا بؤرة ساخنة للعنف. وسيظل العنف بين القبائل في وسط مالي يشكل خطراً يندرج بعمليات القتل الجماعي.

17 - وفي مجال الدفاع والأمن، ستواصل البعثة المتكاملة دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال وعودتها إلى وسط البلد. واستناداً إلى الإنجاز الناجح للعملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الفترة 2020/2019، ستساعد البعثة الأطراف الموقعة على اتفاق السلام على تنفيذ

توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والاندماج في قوات الدفاع والأمن المالية. ولهذه الغاية، ستقدم البعثة الدعم للحكومة لضمان إدماج العدد المتبقي من عدد المقاتلين السابقين الذين تدار شؤونهم من خلال العملية المعجلة إضافة إلى عدد إضافي من المقاتلين الذين سُنِّدَ شؤنهم على أساس عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج العادية التي من المتوقع أن تبدأ في الفترة 2020/2021. وستستمر مراعاة احتياجات النساء والأطفال في هذه العمليات.

18 - وستواصل البعثة المتكاملة استخدام برامج الحد من العنف القبلي بالتكامل مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلقت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجاً مجتمعياً لإعادة تأهيل يهدف إلى دعم نزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي وتقنياتها، لا سيما في المناطق الوسطى. وخلال الفترة 2020/2021، ستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية في تنفيذ برنامج إعادة التأهيل، بغية تحقيق هدفها العام وهو الحد من العنف والحواجز التي تشجع على المشاركة في النزاع العنيف في الأجلين العاجل والقريب، وكذلك تهيئة فرصاً للحوار السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في وسط البلاد.

19 - ولكي تكون هذه الجهود مستدامة، سيكون من الضروري إحراز بعض التقدم في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن بوجه عام. وعلى هذا النحو، ستدعم البعثة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الرئيسية لقطاع الأمن، مثل خطة عمل الفترة 2019-2021 لتنفيذ استراتيجية عام 2018 لإصلاح قطاع الأمن الوطني، وسياسة الحدود الوطنية للفترة 2018-2022، والاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الإرهاب والنظر العنيف. وستدعم البعثة المتكاملة أيضاً تنفيذ خطة إعادة انتشار قوات الدفاع والأمن المالية المُعاد تشكيلها وإصلاحها للفترة 2019-2021 تمشياً مع ولاية البعثة ومذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة المتكاملة ونظرائها. وسيكون هذا الدعم حاسماً لضمان تفعيل الخطة، التي يُتوقع أن تعتمدها الحكومة وتشرع في تنفيذها. وستواصل البعثة المتكاملة دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المُعاد تشكيلها وإصلاحها في أقاليم غاو وتمبكتو وكيدال وميناكا وستقوم بعمليات إعادة انتشار أخرى خلال الفترة 2020/2021، بما في ذلك في المنطقة الوسطى. وعلاوة على ذلك، ولتمكين نشر الأفراد وحماية المدنيين في بيئة شديدة الأخطار، ستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على المدى الطويل للتصدي لمخاطر المتفجرات والتخفيف من حدتها. وسيشمل تلك الجهود تنمية قدرات الشركاء عن طريق تدريب المدربين والإرشاد والمشورة التقنية والدعم بشأن التخفيف من حدة مخاطر المتفجرات بناء على التقدم المحرز حتى الآن، كما يتضح من زيادة عدد الدورات التدريبية التي قدمها المدربون الماليون الذين سبق أن دربهم البعثة المتكاملة، وكذلك من تزايد عدد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي عثرت عليها قوات الدفاع والأمن المالية وأبطلت مفعولها، مما حال دون وقوع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين والعسكريين.

20 - وتكتسي إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال البلد وعودتها إلى وسط البلد أهمية حيوية لتنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة واتفاق السلام، ولحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في وسط مالي، وهي عناصر رئيسية في استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. لأنه بدون وجود قوات الدفاع والأمن المالية وتأهيلها مهنيّاً في شمال البلاد ووسطها، سيظل الوضع الأمني يتدهور مما يؤدي إلى مزيد من مشاعر السخط والنظّم في أوساط السكان التي قد تنتج للجماعات الإرهابية وجماعات الدفاع الذاتي مجالا أوسع لمواصلة تحقيق مكاسب ميدانية، الأمر الذي يعرّض السلام والاستقرار في مالي لمزيد من الخطر.

21 - وتمشياً مع القرار 2480 (2019)، ستتفد البعثة المتكاملة نهجاً شاملاً ومتكاملاً لتحسين حماية المدنيين وتيسير تنفيذ أولوياتها الاستراتيجيةتين. وسيكون أيضاً تعزيز الإنذار المبكر والاستجابة، وإشراك المجتمعات المحلية وآليات الحماية، والتخطيط المتكامل، والتوعية بالمخاطر، وتبادل المعلومات، والحصول على البيانات، والرسائل التشغيلية جوانب رئيسية في النهج الشامل والمتكامل للتركيز على السبل التي ستحمي بها البعثة المتكاملة المدنيين بشكل أفضل. وسيكون تكيف البعثة المتكاملة، ولا سيما تكيف القوة وإنشاء الفرقة المتنقلة للعمليات الخاصة، عاملاً رئيسياً ليس فقط لزيادة أثر البعثة الرادع ووجودها لحماية المدنيين، لا سيما في وسط البلد، ولكن أيضاً لتكون البعثة قادرة على المساهمة في تهيئة بيئة آمنة لتنفيذ الأنشطة المدنية، بما في ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل، وتنفيذ المشاريع الإنمائية.

22 - وظلت الحالة الإنسانية، ولا سيما في وسط البلد، تتدهور بسبب موجات جديدة من النزوح الداخلي. فقد بلغ عدد المشردين داخلياً 171 000 شخص حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019، وهو أعلى رقم يُسجل منذ عام 2015. وخلال الفترة 2021/2020، ستواصل البعثة المتكاملة دعم الحكومة والفريق القطري للعمل الإنساني والجهات الفاعلة المعنية الأخرى تيسير العودة الطوعية والأمنة والكرامة للمشردين داخلياً واللاجئين، أو إدماجهم أو إعادة توطينهم محلياً. ولا تزال الحوادث ضد ممتلكات الجهات الفاعلة الإنسانية، بالإضافة إلى الظروف الأمنية والتشغيلية الصعبة بالفعل، تؤثر سلباً على الحيز المتاح للعمل الإنساني، مما يزيد من صعوبة إجراء العمليات الإنسانية في المستقبل، لا سيما في إقليمي موبتي وميناكا.

23 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق، حيث وقعت غالبية انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في وسط مالي. وفي بعض الحالات، كان من ضمن تلك الحوادث خطاب الكراهية الذي استُخدم لتأجيج أعمال العنف. وفي أعقاب إصدار الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا قانون الوفاق الوطني في 24 تموز/يوليه 2019، الذي يحدد عدداً من التدابير التي تهدف إلى تعزيز المصالحة بعد أزمة عام 2012، ساعدت البعثة المتكاملة الحكومة على رصد تنفيذ القانون ودعمت تنفيذ إجراءات العدالة والمصالحة الواردة في اتفاق السلام. وفي اليوم ذاته، أصدر الرئيس أيضاً قانوناً يوسع اختصاص الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليشمل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يهيئ الأساس اللازم لكي تتولى الوحدة مقاضاة مرتكبي الهجمات الواسعة النطاق. وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة لتلقي الشهادات وعقد جلسات الاستماع العامة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2019. وستواصل البعثة العمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة المعنية الأخرى لتعزيز قدراتها على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

24 - وبناء على البيان المشترك بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي وقعته حكومة مالي والأمم المتحدة في 1 آذار/مارس 2019، ستقوم البعثة المتكاملة، بالتعاون الوثيق مع شركاء من فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني، بدعم الحكومة في تنفيذ خطة العمل الخاصة بالبيان، التي أعدت في أيلول/سبتمبر 2019 ويتوقع التصديق عليها في النصف الأول من عام 2020، والتي تركز على أربعة مجالات استراتيجية، هي الوقاية، والحماية، ورعاية الناجين أو تدبير شؤونهم، ومكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل البعثة أيضاً دعوة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بنقل الأطفال المقبوض عليهم في العمليات العسكرية إلى جهات فاعلة مدنية معنية بحماية الأطفال المدنيين،

وحث قادة الجماعات المسلحة على إطلاق سراح جميع الأطفال من صفوفها ووضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

25 - وستؤدي إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المُعاد تشكيلها وإصلاحها إلى تهيئة بيئة مواتية لعودة الإدارة المدنية، مما سييسّهل تولي الدولة المالية والمجتمع المدني المزيد من الأدوار في مجالي الحكم والرقابة وقيادتهما، وزيادة وجود وقدرة نظام العدالة الجنائية على مكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوزيع ثمار السلام على السكان. وخلال الفترة 2021/2020، سيكون من الضروري إذاً أن تواصل البعثة المتكاملة تعزيز كفاءة مؤسسات سلسلة العدالة الجنائية في مالي، بما في ذلك السجون، وهو شرط حاسم لتعزيز قوات الدفاع والأمن المالية وسيساعد على بناء الثقة بين السكان والجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن. وستواصل البعثة زيادة الوعي وتعزيز تطبيق سياسة العناية الواجبة بحقوق الإنسان، ليس فقط في ما يتعلق بقوات الدفاع والأمن المالية، ولكن أيضاً في ما يتعلق بتيسير تقديم أنواع معينة من الدعم لجميع وحدات القوة المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، بما فيها تلك الموجودة خارج مالي، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره 2480 (2019).

26 - وستواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم للحكومة في التحقيق في الجرائم التي من شأنها أن ترزع عملية السلام وملاحقة مرتكبيها قضائياً، بما فيها الجرائم المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وستعزز هذا الدعم، ولا سيما في وسط البلاد. وستواصل البعثة المشاركة في عمل فرقة العمل المتكاملة التي أنشئت رداً على أعمال العنف التي جرت بين القبائل في وسط البلد وستدعمها وستركز على عدة أولويات، من ضمنها مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان الحماية وحل النزاعات التي توجب النزاعات المحلية. وستقدّم البعثة الدعم التقني واللوجستي للجهات الفاعلة في الأجهزة المعنية بالمسائل الجنائية والعقابية للتحقيق في القضايا ذات الأولوية والدلالات الرمزية وفقاً لسياسة جنائية وطنية ومقاضاة أصحابها ومحاكمتهم، وعقد جلسات استماع متنقلة بشأن المنازعات المحلية، وتعزيز التنسيق للمساعدة على ضمان البت بسرعة وفعالية في القضايا. وستعزز البعثة أيضاً قدرة الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرقة التحقيق المتخصصة التابعة لها، ولا سيما في ما يتعلق بجمع الأدلة والتحليل الجنائي وإدارة القضايا، بما في ذلك من خلال دعمها على الأخذ بنهج اللامركزية وتعاونها مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجالات العدالة والأمن والدفاع. وستواصل البعثة أيضاً زيادة ما تقدّمه من دعم لأمن السجون في المناطق المتضررة من النزاع، وكذلك مكافحة التطرف العنيف في السجون باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب وفي سير عمل سلسلة العدالة الجنائية.

27 - وظلت الحالة السياسية والأمنية في مالي وكذلك في منطقة الساحل وليبيا تؤثر سلباً على مالي والبلدان المجاورة لها، ولا سيما بوركينا فاسو والنيجر، وكذلك بشكل متزايد دول غرب أفريقيا المطلة على خليج غينيا، حيث تحدثت بعض الأنباء عن وجود خلايا متطرفة عنيفة وتهديدات أو هجمات في بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار. ومن المتوقع أن تظل الحالة الأمنية حرجة خلال الفترة 2021/2020 حيث سستمر الهجمات التي تتسم بمزيد من التعقيد ضد القوات الوطنية والدولية. وستظل المنطقة الوسطى، ولا سيما دائرة دوينتزا، بؤرة ساخنة للعنف. وستظل أعمال العنف بين القبائل في وسط مالي تتسبب في عمليات القتل الجماعي والحاجة إلى زيادة حماية المدنيين.

28 - وسيطلب تعقيد الحالة الأمنية أن تتخذ البعثة المتكاملة عدداً من الإجراءات لمواصلة تعزيز قدرتها على العمل وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وتقليل عدد الضحايا من حفظة السلام، وكذلك الوفاء بمهمتها المتمثلة في المساهمة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية بأمان بقيادة مدنية. ولهذه الغاية، ستواصل البعثة المتكاملة استخدام جميع قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المشتراة في الوقت الحاضر والتي ستشتري في المستقبل من خلال خطة التكيف، وتعزيز تبادل أفضل للمعلومات مع الشركاء الإقليميين والقوات الدولية العاملة في مالي والبلدان المجاورة، وتنفيذ المبادرات ذات الصلة لتحسين هيكل الاستخبارات في البعثة. وسيلزم الاستثمار في أنظمة الكشف والإنذار المبكر في حال القصف بالمدفعية، وفي نظم المراقبة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في ما يتعلق بالجمع بين استخدام الكاميرات البعيدة المدى القدرة على المراقبة الليلية ورادارات المراقبة الأرضية ونظم الحماية الأخرى، وفي تعزيز التدابير الوقائية بناءً على الحلول الهندسية وتوفير التدريب ذي الصلة. وستقتضي الطبيعة الخاصة للحالة الأمنية، ولا سيما مع اتساع نطاق وكثافة الأخطار التي تشكلها الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع أنحاء البلد، ولا سيما توسعها في وسط مالي، من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مواصلة تقديم ما يلزم من الدعم الحيوي للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

29 - وسيلزم اتخاذ تدابير أخرى لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام ولتيسير حرية تنقل أفراد البعثة في بيئة شديدة الأخطار تمثيلاً مع التوصيات الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عقب التقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي أعده الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، لتحسين أمن وأداء حفظة السلام وللمحد من خطر الوفاة. وستشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) مواصلة توفير التدريب والإرشاد في مجال التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لسرايا التخلص من الذخائر المتفجرة ولمفرزات إبطال الذخائر المتفجرة المدمجة مع العناصر القتالية المرافقة للقوافل وكثائب المشاة في فترة ما قبل النشر وداخل البعثة معاً؛ (ب) زيادة عدد ناقلات الجنود المدرعة والمركبات المحصنة من الألغام المقدمة من البلدان المساهمة بقوات لجميع وحدات وأقسام حفظ السلام وصيانتها؛ (ج) وتوفير فرق الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات في غاو وتمبكتو وكيدال وباماكو وموبتي؛ (د) وتقديم الدعم الاستشاري للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، كلما اقتضى الأمر ذلك، بما في ذلك الجمع المنتظم للبيانات والإبلاغ عن الحوادث؛ (هـ) وتعزيز قدرة البعثة من حيث صلتها بأمن أفراد البعثة. وستواصل الحلول المقدمة من المدنيين الذين تم التعاقد معهم لتأمين الدعم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمخططات الزمنية للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين بسبب توقع عدم توفر العتاد العسكري المجهز بقدرات الرؤية الليلية. وستقوم البعثة أيضاً بإسداء المشورة للبلدان المساهمة بقوات ومساعدتها في ما يتعلق بالتصديق الذاتي قبل النشر ضماناً لأمن حفظة السلام. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز القدرة الوطنية على التحقيق مع المسؤولين عن شن الهجمات ضد البعثة ومقاضاتهم. كما ستواصل تعزيز التدابير لحماية الموظفين لتقليل فرص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.

30 - وستواصل البعثة المتكاملة دعم مجموعة الخمس لمنطقة الساحل من خلال عدد من الآليات تمثيلاً مع القرار 2480 (2019). وستواصل القوة العمل باتفاقها لمركز القوات من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية. وعلاوة على ذلك، ستتسَّق العمليات العسكرية للبعثة مع مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل مع التركيز على ضمان السيطرة على مختلف المناطق الحدودية.

31 - ومن أجل دعم الأولويتين الاستراتيجيتين وتمشياً مع القرار 2480 (2019)، ستواصل البعثة تعزيز أنشطة الاتصال والتوعية الإعلامية التي تضطلع بها والموجهة إلى مختلف فئاتها المستهدفة في جميع أنحاء البلد وإذكاء الوعي بمضمون اتفاق السلام وتكثيف تواصلها المجتمعي مع سكان مالي، بينما تسرع الأطراف الموقعة الخطى في تنفيذ اتفاق السلام، في ما يخص إعادة إرساء سلطة الدولة وأدائها لدورها، ودور البعثة المتكاملة، وحدود الولاية ودعم المهام الموكلة التي تستهدف مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، ولا سيما سكان مالي. وستواصل البعثة أيضاً زيادة جهود الاتصال في وسط البلد للتشديد على دور ومسؤوليات سلطات مالي في حماية المدنيين، بسبل منها بث البرامج الإذاعية الداعية إلى التماسك الاجتماعي باللغات المحلية من خلال الاستوديو الإذاعي في موبتي. وستركز جهود الاتصالات الاستراتيجية أيضاً على إدارة التوقعات وتصحيح المفاهيم الخاطئة لتعزيز فهم وثقة السكان المحليين من خلال زيادة جلسات التواصل مع المجتمع، لا سيما في وسط البلاد. وسيسهم ذلك في تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ ولاية البعثة، ولكنه سيكون أيضاً تدبيراً هاماً لتخفيف المخاطر بسبب تزايد مظاهر السخط الاجتماعي والمظاهرات في البلد التي قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

32 - وستواصل البعثة المتكاملة تعميم المنتجات المتعددة الوسائط على الشركاء الإعلاميين في جميع أنحاء مالي والمنطقة لتعزيز عملها والتعريف به وتعزيز وعي عامة الناس في ما يتعلق بأنشطتها وإنجازاتها، مع التركيز بوجه خاص على وسائط الإعلام الإقليمية والوطنية من أجل إبراز دور البعثة. وستواصل محطة إذاعة البعثة المتكاملة القيام بدور محوري في إقامة اتصال مباشر مع السكان في جميع أنحاء البلد بلغاتهم الوطنية الرئيسية وستعمل بمثابة قناة لإبداء الرأي عن التصورات والشواغل العامة. وتمشياً مع ولاية البعثة، ستُصمم البعثة المتكاملة وتنتج برامج ومبادرات محددة الأهداف لتعزيز التماسك الاجتماعي وتوعية المجتمعات في وسط مالي. واعتماداً على المبادرة التي بدأت في الفترة 2020/2019، سينضم موظفو الاتصال إلى دوريات الأمم المتحدة المشتركة التي تسير في المناطق الشديدة الحساسية في وسط مالي، عندما يكون ذلك ممكناً ورهنأ بتوافر الموارد، لبناء الثقة بين الأفراد النظاميين وقوات الأمن في مالي والسكان المحليين، ولشرح مساهمة البعثة المتكاملة في مساعدة حماية المدنيين باللغات المحلية للمجتمعات المحلية على نحو أفضل.

33 - وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز تركيزها على التخطيط المتكامل والاضطلاع بولايتها بشكل متكامل، مع زيادة التركيز على تقييم الأداء والمساءلة من خلال العنصر العسكري وعنصر الشرطة ومن خلال النظام الشامل لتقييم الأداء بالنكامل مع الأدوات الأخرى للإبلاغ عن الأداء وإجراء رقابة وثيقة على تنفيذ تفويض السلطة، تكون مقترنة بتدابير تخفيف المخاطر. وستواصل قيادة البعثة دعم المواءمة بين النظام الشامل لتقييم الأداء وغيره من أدوات التخطيط والأداء الرئيسية للبعثة لدعم عمليات صنع القرار، والسعي إلى تحقيق ذلك.

34 - وستواصل البعثة المتكاملة بذل كل الجهود اللازمة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين، وتعميم الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في المهام المنوطة بها، والنظر في الآثار البيئية لعملياتها وإدارتها، وتعزيز سلوك أفراد البعثة بواسطة تطبيق صارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعزز البعثة المتكاملة أيضاً الشراكات من خلال تدابير عملية لزيادة التعاون والنكامل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الإنسانية والإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

35 - ويتلقى الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي الدعم عن طريق التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. وقد بلغت تلك التبرعات منذ إنشائه في عام 2013 إلى ما مجموعه 100,4 مليون دولار. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2020، تم التعهد بدفع 78,1 مليون دولار لتمويل حوالي 200 مشروع معتمد. وفي هذا الصدد، استُخدمت نسبة 20,5 في المائة من هذه الأموال لدعم إعادة إرساء النظام الدستوري واستعادة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات؛ واستُخدمت نسبة 22,0 في المائة لإعادة بسط سلطة الدولة، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاحات قطاع الأمن؛ واستُخدمت نسبة 24,0 في المائة لدعم قوات الدفاع والأمن المالية؛ واستُخدمت نسبة 33,5 في المائة لدعم مكاسب السلام ومشاريع ومشاريع البنى التحتية الضخمة، بما في ذلك إصلاح مدرج مطار غاو، وبناء مدرج مطار كيدال وطريق تمبكتو.

36 - وستواصل البعثة المتكاملة دعم تنفيذ المهام الموكلة إليها من خلال الأنشطة البرنامجية والشركاء المنفذين، مع مراعاة تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والجدول الزمني للانتقال، على النحو الذي أقره منتدى كبار القادة في 23 كانون الثاني/يناير 2020. ويرد بيان لهذه الأنشطة في الفرع الثاني من هذا التقرير.

37 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 تغييرات في ملاك موظفي البعثة بما يتماشى مع المهام الموكلة إليها بموجب قرار مجلس الأمن 2480 (2019)، ومتطلبات تكيف البعثة، والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الداخلية، وهي تتماشى لدعم الأولويتين الاستراتيجيتين، وكذلك لتحسين أمن وأداء حفظة السلام والحد من مخاطر وقوع وفيات والشواغل البيئية، من أجل الحوكمة وتنمية إقليم ميناكا وتعزيز قاعدة الموظفين الوطنيين.

38 - وخلال الفترة 2019/2018، حصلت البعثة المتكاملة على منظومة مضادة للصواريخ ولقذائف المدفعية والهاون ورادار للكشف عن المدفعية الأرضية من أجل مراقبة المعسكرات وحمايتها، بدلا من تنفيذ التوسعة المقررة لنظام الشبكة الآمنة للبعثة واستمرار العمل بترتيبات طلبات التوريد مع مورد حكومي تم رُصدت له اعتمادات سابقاً تحت فئة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولدعم استبدال نظام الشبكة الآمنة للبعثة من أجل مراقبة المعسكرات وحمايتها، ستستخدم البعثة الدوائر الأمنية لتكوين وصيانة النظم الجديدة، التي رُصدت لها اعتمادات تحت فئة المرافق والبنى التحتية.

39 - وتتوقف قدرة البعثة المتكاملة على تكيف القوة لتصبح أكثر مرونة وتنقلا وقوة على معايير رئيسيين. أولهما قدرة البعثة على دعم القوات والمعدات المعاد نشرها، التي تتوقف على التحديد العاجل للأراضي من قبل حكومة مالي، ولا سيما في غاو وكيدال وموبتي. فتحدد الأراضي سيسهل بناء البنية التحتية الحيوية لعتاد النقل الجوي، ومرافق طبية من المستوى الثاني، وأماكن الإقامة والعمل للأفراد المرتبطين بالقدرة المعززة لمفهوم التكيف. وقد شرعت البعثة في عملية الحصول على الأرض الإضافية المطلوبة، التي من المتوقع أن تنتهي بحلول حزيران/يونيه 2020. والمعيار الرئيسي الثاني هو قدرة مقر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات على إيجاد الأعداء والقدرات المطلوبة، أو التعاقد للحصول عليها في بعض الحالات.

40 - وينصب الاهتمام في أشغال البناء على خطة تكيف البعثة نحو أولويتها الاستراتيجية الثانية. ويشمل هذا البناء أماكن إقامة عادية ومكاتب للموظفين في موبتي وغاو وكيدال. ويشمل أيضاً توفير بنية تحتية وأماكن إقامة عادية للبعثة لنشر وحدات حماية القوة، والشرطة العسكرية، والقوات الخاصة، ومراكز القيادة المتنقلة، ومستشفى من المستوى الثاني ووحدة جراحية متقدمة. ومن المخطط أيضاً وجود قوات طيران

وبنية تحتية محسنة (طائرات مروحية متوسطة للأغراض العامة، وطائرات مروحية هجومية ثقيلة، وطائرات مروحية مسلحة خفيفة، ومنصات استخبارات ومراقبة واستطلاع مأهولة وغير مأهولة، ووحدات مراقبة واستطلاع)، مما يستوجب توسيع مواقع السيارات، ومنشآت لإيداع معدات التحكم الأرضية، ومدارج، وتوسيع محطة وقوف الطائرات، والأسطح الصلبة، ومنشآت خاصة لتخزين الوقود، وحظائر مضبوطة الحرارة، وحيز للمكاتب. كما ستوفر منشآت لتخزين الذخيرة ومنشآت لمكافحة الحرائق.

41 - وستكون عمليات نشر القوات المختلفة في إقليم موبتي، وتشمل تهيئة الأراضي وأعمال الحفر والأشغال المدنية الأخرى لتصريف المياه السطحية والطرق والممرات؛ وتوفير مسالك للخدمات الميكانيكية؛ وبناء التعزيزات الأمنية، بما في ذلك المخابئ وحماية الجدران الجانبية للسكن والمكاتب؛ والتحسينات الشاملة لأمن المعسكرات؛ وأسلاك السور المحيط؛ وجدران الأكياس الحجرية المحيطة؛ والخندق والجدار. ولن تحتوي المعسكرات على أماكن إقامة ومكاتب فحسب، بل ستزود أيضاً بمطبخ ومرحاض ومرافق تخزين، وأماكن لوقوف السيارات، وحاجز لمراقبة الدخول، وأبراج الحراسة وأبراج المراقبة.

42 - وسيُستكمل أيضاً ما تأخر إنشاؤه من أماكن إقامة الأفراد النظاميين الحاليين وبعض الموظفين المدنيين. وهذا يشمل توسيع المعسكرات القائمة بسبب إعادة نشر القوات في مواقع مختلفة، ولا سيما تمبكتو وموبتي. وحيثما تشتمل خطة نشر القوة على إجراء التناوب، ستحتاج المرافق القائمة إلى بعض التجديد. وهذا يشمل تجديد المنشآت والإصلاحات وأي بدائل قد تكون ضرورية، بما في ذلك تحديث الخدمات القائمة. وستظل معسكرات موبتي الرئيسية وسيجري دمجها في المعسكر الجديد وسيطلب ذلك أموالاً لإكمال العمل الذي بدأ في 2020/2019. والتحسينات الأمنية للبنية التحتية الحالية للمعسكر عنصر تكلفة رئيسي في الفترة 2021/2020 وهي أيضاً استمرار اعتباراً من الفترة 2020/2019، ولا سيما مشروع تشييد أماكن إيواء مزودة بغطاء حماية علوية، بالإضافة إلى تعزيز وصيانة المخابئ والدفاعات المنشأة في الأماكن المحيطة. وقد استُعين بجهات خارجية لتوفير خدمات إدارة النفايات الصلبة والطبية غير الخطرة لإدارة النفايات وتشمل تركيب 12 محرقة (اثنتان في بامكو وواحدة في كيدال وواحدة في أغلهوك واثنتان في غاو واثنتان في ميناكا وواحدة في تمبكتو واثنتان في موبتي وواحدة في دويتترا). وستستمر هذه الخدمات في الفترة 2021/2020.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

43 - لكي تتفقد البعثة المتكاملة ولايتها، سيعمل التعاون مع الشركاء الإقليميين أمراً بالغ الأهمية. ومن خلال لجنة متابعة الاتفاق، التي تتألف من أعضاء فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين لمالي، ستواصل البعثة القيام بدور هام في المساعدة على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. وستركز الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك الجهات الأمنية، على ولاية كل منها من خلال التصدي للمهام المختلفة، ولكنها متكاملة، من أجل تحقيق السلام والأمن في مالي.

44 - وسيظل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي وللأسلحة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وكذلك الجزائر، وفرنسا والدول في المنطقة دون الإقليمية، شركاء رئيسيين في دعم عملية السلام. وخلال الفترة 2021/2020، ستواصل البعثة المتكاملة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والحكومات في المنطقة لتحسين التحليل السياسي والأمني الإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات. وسيمتد هذا التعاون، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،

ليشمل أيضاً القضايا المتصلة بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، حيث يتوقع أن يجتمع مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة لبحث التقدم المحرز وتبادل الخبرات بمناسبة الذكرى العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وكذلك الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

45 - وستواصل البعثة المتكاملة عقد اجتماعات 'هيئة التنسيق في مالي' لتعزيز التنسيق العملياتي وتعزيز سبل تبادل المعلومات والاستخبارات بين القوات الوطنية والدولية في مالي، التي ستواصل التركيز على التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية. وستواصل البعثة تعزيز تنسيق العمليات مع قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الفرنسية، وكذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مسعى لزيادة التكامل وتعزيز التركيز على ولاية كل منها. وعلى وجه الخصوص، وبناء على الاتفاقية الفنية الموقعة في الفترة 2020/2019، ستعزز البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي التعاون في تنفيذ الاستراتيجية الموجهة بقيادة سياسية في وسط البلاد من خلال شغل مواقع مشتركة في موبتي وزيادة التكامل بين جهودهما.

46 - وستظل القوة المشتركة لمجموعة الخمس لمنطقة الساحل قوة حاسمة في مكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة والجريمة المنظمة. فخلال الفترة 2021/2020، من المتوقع أن تواصل البعثة دعم القوة المشتركة لمجموعة الخمس لمنطقة الساحل تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2391 (2017). وتمشياً مع القرار 2480 (2019)، وقرار مجلس الأمن القاضي برفع القيود الجغرافية المفروضة على تقديم المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى القوة المشتركة، ستواصل البعثة تيسير الدعم الذي بدأت تقديمه خلال الفترة 2020/2019 لجميع وحدات البعثة القوة المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل شريطة أن تتولى القوة المشتركة أو الشركاء الآخرون مسؤولية ضمان تسليمها إلى مناطق عملياتها عندما تكون خارج أراضي مالي، وأن يتم توفير المواد الاستهلاكية في إطار امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للمنظمة. وستواصل الآلية الثلاثية، التي تتألف من القوة المشتركة لمجموعة الخمس لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الاجتماع لتحديد الأولويات والتحديات والحلول، بما في ذلك بهدف ضمان التمويل الفعال والمستدام والمضمون للقوة المشتركة.

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

47 - ستواصل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل، المعتمد في شباط/فبراير 2019، الذي يحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة وأولوياتها المشتركة. ويوضح الإطار تقسيماً داخلياً للعمل يستند إلى الميزات النسبية في تنفيذ المبادرات المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة. وسيهيئ الإطار الاستراتيجي المتكامل، بالتكامل مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وخطة الاستجابة الإنسانية، الإطار العام لتخطيط المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في مالي خلال الفترة 2021/2020. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري استخدام مبادئها للقيادة العليا وآلية عملها لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية المشتركة.

48 - وخلال الفترة 2021/2020، ستبذل جهود مركزة لمواصلة التنفيذ بطريقة متكاملة في المواقع الميدانية، تبعاً لوجود كل جهة فاعلة في منظومة الأمم المتحدة وطريقة تنفيذها وميزتها النسبية. وفي وسط مالي، ستستند المبادرات إلى التقدم المحرز في الفترة 2020/2019 التي بدأ خلالها تنفيذ الخطط المتكاملة التي اشتركت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في وضعها دعماً لتنفيذ استراتيجية موجهة بقيادة

سياسية لإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية المدنيين والحد من العنف بين القبائل في وسط مالي. وتركز تلك الخطط على تحقيق الاستقرار، وحقوق الإنسان وحماية المدنيين، والوساطة والتماسك الاجتماعي، والأمن، والاتصال الاستراتيجي، وتحديد التدابير المعينة التي تنفذها وستنفذها منظومة الأمم المتحدة على مراحل، دعماً لاستراتيجية الحكومة. وفي شمال البلد، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تحديد مشاريع ومبادرات ملموسة، استناداً إلى وجود الجهات الفاعلة وطرائق عملها لدعم تنفيذ اتفاق السلام.

49 - وسيواصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية تقديم دعم متكامل إلى مالي من أجل تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات وعملياتها خلال الفترة 2021/2020. ولتحقيق هذا الغرض، ستركز البعثة المتكاملة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) استناداً إلى الميزات النسبية لكل منهما، على العمل السياسي والجهود الأمنية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وآمنة، وتوفير الدعم اللوجستي والتقني والأمني، وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

50 - وستزيد البعثة من تنسيقها وتكامل جهودها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها، وكذلك وضع وتطبيق استراتيجيات تعزز حماية المرأة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الأطفال في النزاع المسلح المالي. وستقوم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع الجهات المعنية الرئيسية، مثل الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والحكومة الرشيدة وتهيئة بيئة آمنة لإيصال الخدمات الإنسانية والمساعدات الإنسانية والعودة الطوعية والأمن والكرامة للمشردين داخلياً واللاجئين، أو إدماجهم أو إعادة توطينهم محلياً. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة العمل بالتعاون مع البنك الدولي على تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

51 - وإضافة إلى ذلك، اشتركت الأمم المتحدة والفريق الانتقالي المشترك التابع لإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتمشياً مع توجيه الأمين العام بشأن تخطيط المرحلة الانتقالية الصادر في شباط/فبراير 2019 وقرار مجلس الأمن 2480 (2019)، وضعت البعثة في ختام حلقة العمل جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية، يبين الآجال والمعالم الرئيسية لوضع خطة مفصلة للانتقال. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2020، صادق منتدى القيادة العليا، الذي يتألف من قيادة البعثة المتكاملة ورؤساء الوكالات والصناديق والبرامج في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. وخلال الفترة 2021/2020، ستعتمد البعثة على هذه الجهود وستواصل تعزيز التخطيط والتنفيذ المتكاملين مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين لمواصلة زيادة التكامل والنهوض بالتخطيط للمرحلة الانتقالية.

هـ - أطر الميزانية القائمة على النتائج

52 - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في ما يتعلق بملك الموظفين. ويرد في المرفق الأول-ألف لهذا التقرير تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

53 - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

		الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة المجموع
و أ ع - مد - 2 - ف - 5 - ف - 3 - الخدمة المجموع	أ ع م - مد - 1 - ف - 4 - ف - 2 - الوطنيون ^(١)	الموظفون	المجموع الفرعي	الميدانية	ف-2	ف-4	ف-5	ف-3	المجموع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	-	3	2	2	2	8	2	10
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	-	3	2	2	2	8	2	10
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	-	2	1	1	1	5	2	7
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	-	2	1	1	1	5	2	7
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسّق المقيم/منسّق الشؤون الإنسانية)									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	-	2	-	2	-	4	1	6
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	-	2	-	2	-	4	1	6
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب رئيس الموظفين									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	6	3	3	3	13	4	22
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	6	3	3	3	13	4	22
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلية التحليل المشتركة للبعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	4	8	1	13	4	5	22
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	4	8	1	13	4	5	22
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز العمليات المشتركة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	2	8	1	11	-	10	21
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	2	8	1	11	-	11	22
صافي التغير (انظر الجدول 2)	-	-	-	-	-	-	-	1	1
شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	4	6	5	16	50	5	71

الموظفون الدوليون								
متطوعو								
و أ ع -	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة	المجموع	الموظفون	الأمم	متطوعو
أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	الميدانية	الفرعي	الوطنيون ^(أ)	المتحدة	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	4	6	5	16	50	5	71
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الشؤون القانونية								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	2	3	1	6	3	2	11
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	2	3	1	6	3	2	11
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
فريق السلوك والانضباط								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	2	2	1	6	1	1	8
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	2	2	1	6	1	1	8
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة مجلس التحقيق								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	1	2	4	-	1	5
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	1	2	4	-	1	5
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
رئيس المكتب الميداني								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	4	3	-	4	11	8	-	19
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	4	3	-	4	11	8	-	19
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	-	-	1	-	2	3
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	-	-	1	-	2	3
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة الامتثال في مجال إدارة المخاطر								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	-	1	2	-	-	2
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	7	32	34	22	98	76	31	205
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	7	33	34	23	100	76	32	208
صافي التغير	-	1	-	1	2	-	1	3

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

مكتب رئيس الموظفين

الجدول 2

الموارد البشرية: مركز العمليات المشتركة

الوظائف			
التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء الوصف
1+	متطوعو الأمم المتحدة	موظف مناوب معني بالإبلاغ والتنسيق والمراقبة في المركز الإقليمي إنشاء للعمليات المشتركة	
المجموع	1+	(انظر الجدول 1)	

54 - يقدم مركز العمليات المشتركة في مقر البعثة في باماكو، بملاكه موظفيه المدنيين المأذون به حالياً المؤلف من 21 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 8 ف-3، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 10 من متطوعي الأمم المتحدة) الدعم إلى القيادة العليا للبعثة عن طريق الإلمام المتكامل بالحالة في ما يتعلق بالإبلاغ عن الحوادث العادية والاستثنائية، وكذلك عن طريق تيسير تخطيط العمليات وتنسيقها والدعم لمواجهة الأزمات، وفقاً لسياسة إدارة عمليات السلام والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمراكز العمليات المشتركة. ويتولى المركز أيضاً تجميع التقارير الواردة من جميع المصادر ويتحقق للتأكد من أن المعلومات الواردة فيها متماشية وغير متناقضة وينشرها وفقاً لتوجيهات رئيس الموظفين. ويعمل مركز العمليات المشتركة كأداة لدعم القرارات ودعم التخطيط لرئيس البعثة وقيادتها. وخلال الأزمات، يدعم مركز العمليات المشتركة آليات تنسيق إدارة الأزمات في البعثات. والمركز مسؤول عن توفير معلومات متكاملة لمقر الأمم المتحدة، ويدعم رئيس البعثة في إدارة فريق إدارة الأزمات، وييسر التنسيق المتكامل للعمليات داخل البعثة. ويمكن تكليف مركز العمليات المشتركة بتيسير تأهب البعثة للأزمات، بسبل منها دعم عمليات محاكاة إدارة الأزمات.

55 - وأنشأ مركز العمليات المشتركة بمقر قيادة البعثة في باماكو أربعة مراكز إقليمية دائمة للعمليات المشتركة في كيدال وعاو وتمبكتو وموبتي، ويقترح إنشاء مركز إقليمي خامس للعمليات المشتركة في ميناكا.

56 - وكان إقليم ميناكا، أحد أكثر الأقاليم اضطراباً في مالي، مسرحاً للعديد من أعمال العنف التي استهدفت حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة وعناصر من قوات الدفاع والأمن المالية والمدنيين. وتعد النزاعات القبلية والاتجار بالمخدرات والوجود المكثف للجماعات المسلحة الإرهابية من التحديات الرئيسية في هذا الإقليم القريب من الحدود مع النيجر. ويكتسي توفير المعلومات التشغيلية بدقة وفي الوقت المناسب أهمية حاسمة في تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة. ولا يوجد حالياً أحد من موظفي مركز العمليات المشتركة في المكتب الإقليمي للبعثة المتكاملة في ميناكا. وإنما يوفد إليه أحياناً موظف معني بالإبلاغ تابع لمركز العمليات المشتركة بصفة مؤقتة من المكتب في غاو أو من مركز العمليات المشتركة في باماكو. وفي ضوء الحالة الأمنية السائدة في المنطقة، هناك حاجة ملحة إلى إيفاد موظف متفرغ مناوب معني بالإبلاغ والتنسيق والمراقبة في المركز الإقليمي للعمليات المشتركة في ميناكا لدعم قيادة البعثة تحسباً للأزمات والتصدي لها

وتقديم الدعم حسب الحاجة لإدارة الأزمات. ومركز العمليات المشتركة هو المسؤول عن تقديم المشورة التقنية والتعاون مع المركز الإقليمي للعمليات المشتركة، وكفالة إجراء هذا التعاون بالتشاور مع رؤساء المكاتب الميدانية المعنيين. وتتألف المراكز الإقليمية للعمليات المشتركة من موظفين مدنيين وأفراد نظاميين تابعين للأمم المتحدة وتسهم في الإلمام المتكامل بالحالة السائدة في المنطقة والإبلاغ عنها، وتدعم جهود التصدي للأزمات، وتيسر التنسيق المتكامل للعمليات. ومن بين المراكز الإقليمية للعمليات المشتركة الخمسة، لا يفتر سوى المركز الموجود في ميناكا إلى موظف مناوب معني بالإبلاغ والتنسيق والمراقبة في مركز العمليات المشتركة، في حين يوجد في كل مركز من المراكز المتبقية موظف معني بالإبلاغ (ف-3) وموظف معاون لإعداد التقارير (من متطوعي الأمم المتحدة).

57 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء الوظيفة الوحيدة المبينة في الجدول 2 في المكتب الإقليمي في ميناكا لتوفير الإلمام بالحالة العملياتية السائدة في المنطقة. وبالنظر إلى الحالة الأمنية المتقلبة في الإقليم، لا بد من إيفاد موظف مناوب معني بالإبلاغ والتنسيق والمراقبة في مركز العمليات المشتركة عاجلاً لمساعدة قيادة البعثة على التصدي لأي أزمة بتوفير المعلومات التشغيلية الدقيقة والتنسيق في الوقت المناسب، مما يمكن من زيادة قدرة البعثة على حماية المدنيين في الإقليم.

وحدة الامتثال في مجال إدارة المخاطر

58 - أنشئت وحدة الامتثال في مجال إدارة المخاطر في وقت سابق ضمن مكتب مدير دعم البعثة لتنسيق الردود على عمليات مراجعة الحسابات، وهي مهمة كانت شعبة دعم البعثة تتولاها. إلا أنه، لما كانت الإدارة المركزية للمخاطر مسؤولية رئيس الموظفين وتنطبق على البعثة بأسرها، يُقترح نقل وحدة الامتثال في مجال إدارة المخاطر، التي تشرف على الإدارة المركزية للمخاطر، من مكتب مدير دعم البعثة إلى مكتب رئيس الموظفين. وتضم الوحدة وظيفتين، واحدة برتبة ف-4 لرئيس مراجعة حسابات وحدة الامتثال في مجال إدارة المخاطر، وواحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري. وتيسر الوحدة تنسيق أنشطة إدارة المخاطر والامتثال على نطاق البعثة، بما في ذلك الردود على مراجعة الحسابات. كما أن إعادة التنظيم ستتيح تزويد هذه الوحدة بالقدرة المناسبة على النهوض بالأنشطة المتصلة بالإدارة المركزية للمخاطر.

العنصر 1: العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية السياسية المعدة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية

59 - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، ووفقاً للهدفين الاستراتيجيين والمهام ذات الأولوية التي حددها مجلس الأمن في قراره 2480 (2019)، ستركز البعثة جهودها على استمرار تقديم الدعم في ما يتعلق بمسائل تنفيذ اتفاق السلام والاستراتيجية الموجهة بقيادة سياسية لتحقيق الاستقرار في وسط البلد.

60 - وسيستخدم الممثل الخاص للأمين العام وجميع عناصر البعثة مساعيهم الحميدة ومبادراتهم للعمل على نحو وثيق مع جميع الأطراف والجهات المعنية باتفاق السلام لمعالجة الخلافات وكفالة الحوار ومشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك رابطات النساء والشباب، على نطاق واسع في تنفيذ اتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد. وبدعم المبادرات الرامية إلى إجراء حوارات على الصعيد الوطني والإقليمي والمجتمعي بين جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والجماعات الأخرى في شمال مالي ووسطها، ستواصل البعثة تعزيز الحد

من العنف القبلي والتماسك الاجتماعي وحماية السكان. وستبذل البعثة في أثناء ذلك جهوداً كبيرة لبث شعور جميع الجهات المعنية وجميع قطاعات سكان مالي على الصعيد الوطني بالمسؤولية عن تنفيذ كلا الهدفين الاستراتيجيين وتعزيز ذلك الشعور عن طريق حملات وشراكات تروم دعم تعميم وتعزيز عملية سياسية شاملة.

61 - وستظل البعثة المتكاملة ملتزمة بضمان مشاركة الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والحركات المؤقتة ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما رابطات الشباب والنساء، والزعماء الدينيين والنقابات، مشاركة كاملة وفعالية في الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق السلام. وعلى وجه الخصوص، وبالإشارة إلى الذكرى السنوية الهامة لكل من قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وإعلان بيجين، ستواصل البعثة المتكاملة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام، كما ستواصل دعم جهود الدعوة لتنفيذ القانون المالي رقم 052-2015 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي ينص على تخصيص حصة قدرها 30 في المائة للنساء من المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة تشجيع وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وانخراطها وتمثيلها في الآليات المنشأة في اتفاق السلام. ولدعم هذه الجهود، ستدعم البعثة جملة أمور منها تنفيذ التوصيات التي وضعت في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي نظمتها حكومة مالي بدعم من البعثة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

62 - وستقدم البعثة دعماً مستمراً للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق اللامركزية في شمال البلد ووسطه بتقديم الدعم التقني إلى حكومة مالي. ولتحقيق هذا الغرض، ستواصل البعثة المتكاملة دعم تفعيل المناطق المنشأة حديثاً (سان وبانديا غارا ودوينتزا) من خلال بناء قدرات المسؤولين الإداريين المدنيين والمشاورات الإقليمية لتمكين السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني من مناقشة عملية إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية المزمع تنفيذها. وبناء على الدعم المقدم لإدماج المجتمع المدني في الحوكمة على الصعيد الوطني ومشاركته فيها، ستواصل البعثة تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات النساء والشباب) على المشاركة في عملية اتخاذ القرار في جميع مستويات الحكم، بما في ذلك الدوائر والمقاطعات والجماعات المنشأة حديثاً.

63 - وستواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بدور حاسم في آليات تنفيذ اتفاق السلام، وعلى وجه التحديد باعتبارها أمانة لجنة متابعة الاتفاق ومشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية للدفاع والأمن للجنة متابعة الاتفاق والمشاركة بنشاط في لجانها الفرعية الثلاث الأخرى. وبالصفا نفسها، ستقدم البعثة المتكاملة أيضاً الدعم اللوجستي والتقني لعمل المراقب المستقل.

64 - وسيكون للبعثة دور حاسم في دعم تنفيذ نتائج الحوار الوطني الشامل، الذي أجري خلال الفترة 2020/2019، وهو ذو أهمية أساسية في تنفيذ اتفاق السلام. ومن المتوقع أن يسهم الحوار الوطني الشامل في إيجاد حيز وزخم سياسيين، وأن تعقب الانتخابات التشريعية في النصف الأول من عام 2020. وخلال الفترة 2021/2020، ستدعم البعثة المتكاملة الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية، لا سيما الاستفتاء الدستوري، وانتخابات مجلس الشيوخ والبلديات والدوائر والأقاليم. ومن أشكال الدعم الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة في هذه المجالات المشورة التقنية والإعلام والدعم اللوجستي وتوفير الأمن. وسيواصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للانتخابات تقديم الدعم الانتخابي، تمشياً مع الإطار الاستراتيجي المتكامل.

- 1-1-1 إحرار تقدم نحو تحقيق اللامركزية في سلطة الدولة
زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار في الجماعات الإقليمية (2019/2018: 1؛ 2020/2019: 2؛ 2021/2020: 5)
- 2-1-1 أداء الإدارات المؤقتة عملها و/أو الأعضاء المنتخبين حديثاً عملهم في المناطق والدوائر والجماعات (2021/2020: 5 أقاليم؛ 24 دائرة؛ 49 جماعة)
- 3-1-1 صرف 30 في المائة من مخصصات الميزانية الوطنية فعلاً لصالح الجماعات الإقليمية في منطقتي الشمال والوسط (2020/2019: 21 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)
- 4-1-1 زيادة بنسبة 8 في المائة في ما يُحصل من الضرائب المحلية في منطقتي الشمال والوسط (2020/2019: 12 في المائة؛ 2021/2020: 20 في المائة)
- 5-1-1 زيادة الاجتماعات الدورية مع اللجان المعنية لتعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع بشأن المسائل محل الاهتمام المحلي بما يتماشى مع المرسوم رقم 08-095/P-RM المؤرخ شباط/فبراير 2008 (2021/2020: 35)

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتنشيط 35 اجتماعاً للجنة الجماعية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة إجراءات التنمية، واللجنة المحلية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة إجراءات التنمية، واللجنة الإقليمية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة إجراءات التنمية في الشمال والوسط (موبتي: 10، وسيغو: 5، وغاو: 4، وميناكا: 4، وتمبكتو: 5، وتاوندي: 3، وكيدال: 4) (على مستوى الجماعات والدوائر)
- تنظيم دورتين تدريبيتين لبناء القدرات في سيغو وموبتي لفائدة 210 من المحافظين ومساعدتي المحافظين ورؤساء البلديات ومن تبعهم لبناء قدراتهم في مجالات المصالحة والحكم المحلي وسياسات المشتريات العامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة واللامركزية (بعد إقرار قوانين اللامركزية) وإدارة خدمات الدولة اللامركزية المنقولة
- تقديم الدعم اللوجستي لاجتماعين بين منظمات المجتمع المدني والمجالس الإقليمية ولثلاث زيارات تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتقييم الأنشطة التي تضطلع بها المجالس الإقليمية لدعم تنفيذ سياسات اللامركزية تنفيذاً فعلياً
- تزويد السلطات المؤقتة المنتخبة بالخبرة التقنية اللازمة لدعم تنفيذ سياسة الهيكلية الإقليمية (التعاون اللامركزي)

- 2-1 دعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام بواسطة آليات منها أمانة لجنة 1-2-1 عقد جلسات عامة للجان الفرعية المواضيعية الأربع التابعة للجنة متابعة الاتفاق وإعداد التقارير (2019/2018: 12 جلسة لكل لجنة؛ 2020/2019: 12 دورة لكل لجنة؛ 2021/2020: 12 جلسة لكل لجنة)

1-2-2 قيام المراقب المستقل، المكلف بموجب اتفاق السلام بتقييم التقدم المحرز في تنفيذه والإبلاغ عنه، بتقديم تقارير منتظمة والمساهمة في استمرار تحاور الأطراف الموقعة (2018/2019: 3؛ 2020/2021: 11؛ 2021/2020: 3)

1-2-3 عدد اجتماعات التنسيق التي تُعقد بين الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام ووزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية والمؤسسات الحكومية الأخرى المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام، لتولي مهمة تنسيق الدعم الدولي (2018/2019: 12 اجتماع تنسيق؛ 2020/2019: 12 اجتماع تنسيق؛ 2021/2020: 12 اجتماع تنسيق)

1-2-4 زيادة التأزر بين المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام والمؤسسات الوطنية من أجل المساعدة على حل نقاط الخلاف (2021/2020: 6 اجتماعات مع المؤسسات الوطنية)

1-2-5 استمرار التعاون والاتساق من خلال مبادرات بين مختلف الشركاء/الجهات الفاعلة للإسهام في تنفيذ عملية السلام، لا سيما في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (2018/2019: 4 مبادرات؛ 2020/2019: 4 مبادرات، 2021/2020: 4 مبادرات)

النواتج

- تنظيم الدورات الشهرية للجنة متابعة الاتفاق والدورات الشهرية للجانبين الفرعية المواضيعية الأربع والمشاركة فيها وتقديم المساعدة التقنية لها، بما في ذلك تنسيق الاجتماعات التحضيرية، إلى جانب نشر التقارير الشهرية لكل دورة وإدارة الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام
- تيسير نقل مندوبي الأطراف في اتفاق السلام من وسط مالي وشمالها إلى باماكو للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربع
- المشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن وتزويدها بالخبرة التقنية
- تقديم الدعم التنظيمي والفني واللوجستي للمراقب المستقل، بما في ذلك السفر داخل البلد والتحضير للاجتماعات وتبادل المعلومات
- تنظيم اجتماعات تنسيق شهرية منتظمة مع الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام ومع اللجان وسائر الجهات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم اجتماعات تنسيق شهرية مع فريق الوساطة الدولي والمجتمع الدولي وإصدار التقارير
- تقديم الدعم اللوجستي للمساعي الحميدة، بما في ذلك عقد ثلاثة اجتماعات مع الجمعية الوطنية وثلاثة اجتماعات تقييم مع الأحزاب السياسية
- توفير الخبرة التقنية لاجتماعين مع الجهات الفاعلة في عملية نواكشوط واجتماعين مع منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي يضم الدول الأعضاء في منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين

- تقديم الدعم اللوجستي لعقد اجتماع بشأن التعاون بين البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعماً لعملية السلام ودينامياتها الإقليمية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-3-1 إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع وسلمية واتساقه مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال الانتخابات (2018/2019: 1؛ 2019/2020: 1؛ 2021/2020: 1)
- 2-3-1 تزويد جميع الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات بالأدوات والمعلومات التقنية اللازمة لتيسير تنظيم انتخابات سلمية ومفتوحة وشاملة وخاضعة للمساءلة (2018/2019: 8؛ 2019/2020: 8؛ 2021/2020: 8)
- 3-3-1 الدعم المتواصل للمرشحات في الانتخابات العامة (النسبة المئوية للمرشحات المنتخبات في الفترة 2018/2019: 8,84 في المائة؛ 2019/2020: 30 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)
- 4-3-1 عدد الجماعات التي يُقدّم لها الدعم اللوجستي والأمني، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية من باماكو إلى الجماعات لتأمين العملية الانتخابية بالتعاون والتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018/2019: 703 من أصل 703 جماعات؛ 2019/2020: 703 من أصل 703 جماعات؛ 2021/2020: 703 من أصل 703 جماعات)
- 5-3-1 إنشاء ورصد نظام ذي فعالية وكفاءة لتبويب نتائج الانتخابات يساعد على نشر نتائج مؤقتة للانتخابات في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه قانوناً (2018/2019: رصد؛ 2019/2020: قيد الاستخدام في جميع أنحاء البلد؛ 2021/2020: يُستعرض ويُستخدم في جميع أنحاء البلد وفقاً للقوانين ذات الصلة)
- 6-3-1 زيادة مشاركة منظمات النساء في التحضير للانتخابات (2018/2019: 2)
- 7-3-1 زيادة عدد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الشباب في مجال منع العنف المتصل بالانتخابات (2018/2020: 2)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية وتنظيم اجتماعي مائدة مستديرة ودورتي تدريب بهدف تمكين الحكومة المالية من تبادل الأفكار بشأن الإصلاحات التشريعية والانتخابية اللازمة وتنفيذها، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لتصميم وإنشاء هيئة وحيدة لإدارة الانتخابات، وفقاً للمعايير الدولية
- تنظيم 6 حلقات عمل في شمال البلد ووسطه مع الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك جماعات النساء) وسلطات الدولة والجماعات المسلحة بشأن الإطار الانتخابي الجديد، واجتماعي مائدة مستديرة لتبادل الأفكار مع مختلف الجهات المعنية بشأن إدارة العمليات الانتخابية (الاستفتاء الدستوري، وانتخابات مجلس الشيوخ والدوائر والبلديات والأقاليم)

- تقديم الدعم إلى هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال 5 حلقات عمل لبناء القدرات وإسداء المشورة التقنية لتمكينها من تنفيذ برامج للتربية الوطنية وتوعية الناخبين قبل المناسبات الكبرى للعملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين وتوزيع بطاقات الناخبين ووضع لائحة الناخبين
- إسداء المشورة وتقديم الدعم عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم 7 حلقات عمل مع هيئات إدارة الانتخابات في مالي والسلطات المحلية ووزارة العدل والمحكمة الدستورية بشأن السبل الكفيلة بالنجاح في إدارة المنازعات الانتخابية
- تنظيم 6 حلقات عمل عن منع نشوب النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها لصالح هيئات الإدارة الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات النساء والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن المالية والجماعات الموقّعة ووسائل الإعلام في باماكو وموبتي وتمبكتو وميناكا وغاو وكيدال (حلقة عمل واحدة في كل موقع)
- تنظيم حلقة عمل واحدة على الصعيد الوطني لفائدة منظمات المجتمع المدني وجماعات النساء والشباب والزعماء المجتمعيين والدينيين والجهات الفاعلة السياسية من أجل إجراء تقييم تشاركي لمشاركة كل منها في العمليات الانتخابية، بما في ذلك من خلال وضع اليد على الدروس المستخلصة
- عقد 6 حلقات عمل مع أعضاء وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مالي والأحزاب السياسية في باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو وميناكا وكيدال للمساعدة على تحديد المرشحين المحتملين للانتخابات وآليات الدعوة، حرصاً على مراعاة وجهات نظر واحتياجات وشواغل وأولويات النساء والشباب على جميع مستويات العملية الانتخابية، وعلى احترام القانون المالي رقم 052-2015 الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي ينص على تخصيص حصة قدرها 30 في المائة للنساء في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين
- تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي والأمني إلى العملية الانتخابية للفترة 2021/2020 (انتخابات مجلس الشيوخ والبلديات والدوائر والأقاليم) في مالي بنقل 250 طناً من المواد الانتخابية و 600 من المسؤولين والموظفين الوطنيين المعنيين بالانتخابات؛ وتعيين 73 من المتعاقدين الأفراد المحليين وتدريبهم ونشرهم لمدة تسعة أشهر؛ والتعاقد على توفير 60 مركبة وتزويدها بالوقود لمدة تسعة أشهر؛ وتقديم الدعم لتشغيل برمجية حاسوبية لإدارة نتائج الانتخابات؛ وإنتاج 100 مجموعة من الأدوات المكتبية
- تنظيم حملات إعلامية بشأن عملية الدورة الانتخابية، استناداً إلى نطاق ولاية البعثة المتكاملة، بهدف تعريف المواطنين والناخبين الماليين بالإجراءات الانتخابية لمنع نشوب النزاعات الناجمة عن العملية الانتخابية، بواسطة 60 إنتاجاً إذاعياً و 6 منتجات متعددة الوسائط و 5 جلسات إحاطة إعلامية وجولات صحفية في المناطق
- تقديم الدعم لحلقتي عمل لبناء قدرات المنظمات النسائية تحضيراً للانتخابات
- تقديم الدعم لنشائين من أنشطة منظمات الشباب الرامية إلى المشاركة في إنشاء آليات لمنع العنف المتصل بالانتخابات
- تقديم المساعدة الأمنية لقوات الأمن المالية من خلال نشر ما لا يقل عن 50 من الحراس المسلحين و 300 دورية لدعم العملية الانتخابية
- نشر أدلة الأمن الانتخابي لقوات الأمن المالية وتنظيم دورات تدريبية متخصصة بشأن العملية الانتخابية وأمن قوات الأمن المالية وأفراد قوة الأمم المتحدة

1-4-4 زيادة انخراط الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك الجمعية الوطنية والأطراف الموقعة والمجتمع المدني (النساء والشباب والمجموعات الدينية) ومشاركتها ومساهمتها في تنفيذ اتفاق السلام والاستراتيجية الوطنية المعدّة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية للاستراتيجية) زيادة أنشطة الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط البلد بشأن الاستراتيجية المالية الشاملة الموجهة بقيادة سياسية (2020/2019: وضع استراتيجية واحدة؛ 2021/2020: التنفيذ الجزئي للاستراتيجية)

1-4-2 زيادة عدد عمليات تبادل الآراء بين السكان وحكومة مالي بهدف بناء الثقة المتبادلة والتعاون وإنشاء آليات مستدامة للمصالحة المجتمعية (2021/2020: 24)

1-4-3 زيادة عدد الاجتماعات بين المسؤولين المنتخبين ومنظمات المجتمع المدني لرصد ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعدّة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية (2021/2020: 5)

1-4-4 تتعاون منظمات المجتمع المدني (بما فيها منظمات النساء والشباب) في التحليل المشترك والبيانات والأنشطة من أجل تحسين رصد تنفيذ اتفاق السلام والاستراتيجية الوطنية المعدّة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية والمشاركة فيه (2019/2018: 140؛ 2020/2019: 150؛ 2021/2020: 160)

النواتج

- توفير الخبرة التقنية (3 خبراء استشاريين) ومساعدتي الأفرقة (مساعدان) والدعم اللوجستي للأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط البلد لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعدّة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية
- تقديم الدعم اللوجستي للاجتماعات بين السكان واللجنة الاستشارية المجتمعية (12 اجتماعاً) ولجنة الإنذار المجتمعية (12 اجتماعاً)
- تقديم الدعم اللوجستي لإقامة شراكات بشأن تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي التي يضطلع بها المسؤولون المنتخبون (اجتماع واحد) ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب (اجتماعان)، والنساء (اجتماع واحد) والزعماء التقليديون والدينيون (اجتماع واحد) من أجل تعزيز القيادة والمسؤولية الوطنية في العمليات الاجتماعية - السياسية
- اتخاذ مبادرات فصلية لبناء الثقة من أجل زيادة فهم جميع شرائح السكان والجهات المحلية المعنية لاتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد لمنع نشوب النزاعات المحلية وإدارتها، وتحسين العلاقات المدنية - العسكرية
- تنفيذ 10 أنشطة لدعم منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات النساء والشباب، والسلطات المحلية في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد
- عقد 3 اجتماعات على الصعيد الوطني و 81 دورة توعية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات النساء والشباب، لتعزيز شبكاتها وبناء القدرات من أجل الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في أقاليم باماكو وموبتي وميناكا وغازو وكيدال وتاودني وتمبكتو
- تقديم الدعم إلى 10 أنشطة تؤدي إلى التحليل والبيانات المشتركة والمقترحات لمنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك جماعات النساء والشباب) ومراسد المجتمع المدني التي أنشئت في عام 2019 لكي تؤثر على تنفيذ اتفاق السلام في كيدال وميناكا وتمبكتو وتاودني وغازو وباماكو

- تيسير عقد 12 جلسة مواضيعية بواسطة الفيديو للنساء والشباب من الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن التقدم المحرز في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وإشراكهم في عملية السلام والمصالحة
- عقد 6 اجتماعات تنسيق و 3 حلقات عمل لإقامة الشراكات وتعزيز قدرة المرأة المالية على الإسهام في تنفيذ اتفاق السلام إسهاماً كاملاً وفعلياً والتوعية بدور المرأة في عملية السلام، استناداً إلى نتائج حلقة العمل الرفيعة المستوى المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام من أجل تعزيز القيادة والمسؤولية الوطنية في العمليات الاجتماعية - السياسية
- تنظيم 3 حلقات عمل بشأن إقامة الشراكات وتعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد بغية تعزيز القيادة والمسؤولية الوطنية في العمليات الاجتماعية - السياسية
- عقد اجتماعات مصالحة شهرية مع الأطراف المعنية لدعم الحكومة في حل النزاعات في وسط مالي

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 5-1 إحرار تقدم نحو تحسين الحكم الديمقراطي الشامل للجميع
- 1-5-1 زيادة تولي أصحاب المصلحة الماليين الدور القيادي والمسؤولية في تنفيذ اتفاق السلام لصالح مختلف الجهات المعنية (2021/2020: 14 حلقة عمل)
- 2-5-1 زيادة تولي أصحاب المصلحة الماليين الدور القيادي والمسؤولية في تنفيذ توصيات الحوار الوطني الشامل المتصل باتفاق السلام (2019/2018: 3 حلقات عمل؛ 2020/2019: 5 حلقات عمل؛ 2021/2020: 16 حلقة عمل)
- 3-5-1 الخطوات التي تتخذها الحركات المسلحة للتحويل إلى كيانات سياسية كما ما دعا إليه ميثاق السلام (2019/2018: بدء تجريد الجماعات المسلحة من السلاح؛ 2020/2019: بدء تسجيل الحركات كأحزاب سياسية أو الاندماج مع الأحزاب السياسية القائمة؛ 2021/2020: وضع برنامجين سياسيين)

النواتج

- توفير الخبرة التقنية والدعم اللوجستي لأربعة اجتماعات للجمعية الوطنية لرصد وتقييم تنفيذ اتفاق السلام مع نظرائهم الماليين، بما في ذلك مختلف قطاعات المجتمع المالي
- تقديم الدعم لحلقتي عمل عقدتهما الأحزاب السياسية وحلقتي عمل عقدتهما الحركات الموقعة من أجل تنفيذ اتفاق السلام لصالح أصحاب المصلحة الماليين
- توفير الخبرة التقنية والدعم اللوجستي لتنفيذ توصيات الحوار الوطني الشامل الذي تجريه المؤسسات الوطنية (ثلاثة اجتماعات)، والأحزاب السياسية (اجتماعان)، والحركات الموقعة (ثلاثة اجتماعات) ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب (أربع حلقات عمل) والنساء (أربع حلقات عمل) لصالح أصحاب المصلحة الماليين
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزارة شؤون المرأة لتعزيز قدرتها على زيادة ودعم مشاركة المرأة وانخراطها على نحو كامل وفعال وتمثيلها في عملية السلام، لكي تؤدي دورها في العمليات الديمقراطية وعمليات الحوكمة

- تنظيم 5 آليات تنسيق بالاشتراك مع وزارة شؤون المرأة لمعالجة مسألة تعزيز مشاركة المرأة، بما في ذلك تمكين المرأة، في الجوانب الرئيسية للعملية السياسية (عن طريق فرقة عمل الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالقضايا الجنسانية، وفريق العمل الوطني المعني بالمرأة في السلام والأمن، ومبادرة تسليط الضوء، والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، ومبادرة #FemmesMali2020 وتخليد الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة)
- عقد اجتماعات شهرية وتقديم الدعم لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن في مالي، بطرق منها عقد 3 حلقات عمل للاستفادة من تنفيذ القرار 1325 (2000) في ما يتعلق بإشراك المرأة في تنظيم الأيام المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، واستعراض خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) من خلال الفريق العامل الوطني المعني بالمرأة والسلام والأمن
- إسداء المشورة التقنية المتخصصة على الصعيد الوطني لمساعدة الحركات المسلحة على صياغة الوثائق القانونية المتعلقة بتحولها إلى كيانات سياسية
- وضع وتنفيذ حملة اتصالات مستمرة على الصعيد الوطني للتعريف برؤية البعثة وولايتها وأهدافها وأنشطتها، تشمل 90 دورة لتوعية المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة الرئيسية في باماكو ووسط مالي وشمالها، بالاستعانة بالمعلومات والمواد التعريفية والتوعية المجتمعية وإذكاء الوعي من خلال تنظيم يوم السلام واليوم الدولي لحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة، وإعداد 20 منتجاً إذاعياً و 10 منتجات إعلامية متعددة الوسائط

العوامل الخارجية

حدوث تغييرات في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية غير متوقعة في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ وتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتغييرات في الدعم المالي والسياسي المقدم من المجتمع الدولي لعملية السلام؛ وتغييرات في الجدول الزمني الانتخابي للفترة 2020/2021؛ ومستوى التزام الأطراف بعملية المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام

الجدول 3

الموارد البشرية: العنصر 1، العمل السياسي وتنفيذ اتفاق السلام في الشمال والاستراتيجية الوطنية المعدة لوسط مالي والموجهة بقيادة سياسية

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾		
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2					
شعبة الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	–	3	9	11	4	27	14	9	50
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	–	3	9	11	4	27	14	9	50
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم الشؤون الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	–	1	3	3	1	8	5	5	18
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	–	1	3	3	1	8	5	5	18
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	–	4	12	14	5	35	19	14	68

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية الفرعي	المجموع	الموظفون المدنيون	الأمم المتحدة	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	4	12	14	5	35	19	14	68
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 2: حماية المدنيين

65 - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، ووفقاً للهدفين الاستراتيجيين والمهام ذات الأولوية التي حددها مجلس الأمن في قراره مجلس الأمن 2480 (2019)، ستواصل البعثة حماية المدنيين في شمال مالي ووسطها.

66 - ودون المساس بالمسؤولية الرئيسية لسلطات مالي، ستواصل البعثة المتكاملة حماية المدنيين بسبل منها المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ورؤساء المكاتب الميدانية، وتوفير الحماية المادية، وتعزيز البيئة الحمائية بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني. ودعماً لسلطات مالي، ستعمل البعثة، بالاشتراك مع أوساط العمل الإنساني، على وضع تدابير تهدف إلى درء أو تخفيف ما يُكشف من مخاطر العنف البدني ضد المدنيين وإعداد خطط لمواجهة التهديدات الفعلية. وستعزز البعثة الجهود التي تبذلها لتحسين الآليات المجتمعية لمنع العنف البدني والتخفيف من حدته، لا سيما في وسط البلد، وستعزز نظم الإنذار المبكر لرصد ما يستجد من تهديدات تتعلق بالعنف البدني ضد المدنيين والتصدي لها، بسبل منها التعاون الوثيق مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة التي أنشأتها وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية.

67 - وبالنسبة لكل من المنطقتين الشمالية والوسطى، ستدعم البعثة تنفيذ خطة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. وعلى هذا النحو، ستواصل البعثة المتكاملة دعم عمليات قوات الدفاع والأمن المالية وقدراتها وفقاً لمذكرات التفاهم الموقعة بين البعثة المتكاملة وحكومة مالي، وكذلك تيسير نشرها في الجزء الشمالي من البلد وعودتها الفعلية في وسط البلاد. وستواصل شرطة البعثة المتكاملة دعم نشر قوات الأمن المالية في شمال مالي ووسطها عن طريق بناء القدرات والدعم التقني والعمليات المشتركة الرامية إلى حماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، ستقوم البعثة بتخطيط وتنفيذ نقل ما يصل إلى قاعدتين إلى قوات الدفاع والأمن المالية، تبعاً لتطور الظروف السياسية والأمنية والتشغيلية واللوجستية.

68 - وستتخذ البعثة المتكاملة أيضاً مزيداً من الخطوات لزيادة قدرتها على التنقل ومرونتها وخفة حركتها وموقفها الاستباقي في منطقة النشر لتعزيز قدرة البعثة على الرد السريع من أجل التكيف مع البيئة العملية الدينامية، وبخاصة في وسط مالي. واستناداً إلى الجهود التي بدأت خلال الفترة 2020/2019، ستزيد البعثة المتكاملة من تواتر العمليات ومدتها ونطاقها، لا سيما في الوسط، بما في ذلك دوريات المشاة الراجلة والدوريات المنسقة مع قوات الدفاع والأمن المالية لتعزيز جهود حماية المدنيين وتيسير أنشطة موظفي البعثة المدنيين، وكذلك أنشطة الشركاء الإنمائيين والإنسانيين.

69 - وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً حماية المدنيين من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ودعم زيادة عدد الأفرقة الوطنية المدربة والمجهزة لمواجهة أخطار المتفجرات في جميع أنحاء الإقليم، خاصة في وسط البلد، الذي واجه زيادة حادة في هذه الأنواع من الهجمات خلال الفترة 2020/2019. وستواصل البعثة أيضاً الدعوة إلى تفعيل كيان وطني مكلف بإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام وستقدم الدعم المؤسسي لحكومة مالي في هذا الصدد. وسيستمر تنظيم أنشطة بالغة الأهمية لبناء قدرات أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، مثل الدورات التدريبية في مجال التخلص من مخاطر المتفجرات، في مركز التدريب على إزالة الألغام وتطهير المناطق منها بعد انتهاء النزاع في بنن، وفي المنشأة الوطنية للتدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة في باماكو، قبل نشر هؤلاء الأفراد.

70 - ومع اتساع رقعة الخطر الذي يهدد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة بسبب مخاطر المتفجرات وتزايد حدة هذا الخطر، في وسط مالي على وجه الخصوص، ستواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم اللازم للتخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تيسيراً لحرية تنقل أفراد البعثة وشركائها في بيئة شديدة المخاطر والحد من الخسائر البشرية في صفوف حفظة السلام. وسيستمر تركيز الجهود على زيادة تأهب وحدات البعثة من الأفراد النظاميين وعلى بناء الاستدامة من خلال تنظيم دورات لتدريب المدربين. وسعيًا لتيسير عمل جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في المواقع الخطرة وتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم، سيستمر تنظيم أنشطة ترمي إلى توعيتهم بالتهديدات المرتبطة بمخاطر المتفجرات وبآليات وإجراءات التخفيف من هذه التهديدات.

71 - وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً تعزيز تبادل المعلومات لدعم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مناطق عملياتها على طول المناطق الحدودية الممتدة بين مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، ومن خلال التواصل مع مكتب مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

72 - وفي عام 2020، تتوقع البعثة أن يوقع ائتلاف الجماعات المسلحة على خطة عمل مع الأمم المتحدة تتضمن تدابير ملموسة ومحددة زمنياً لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحركة المسلحة، وأن تنفذ الخطة تنفيذاً كاملاً حتى عام 2021. وستواصل البعثة أيضاً العمل مع تنسيقية الحركات الأروادية بشأن خطة عملها لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي ضدهم، التي تم التوقيع عليها في عام 2017 ولم يبدأ تنفيذها الكامل إلا في أوائل عام 2019.

73 - ودعماً لتنفيذ اتفاق السلام، ستواصل البعثة تقديم دعم محدد لتفعيل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ودعم قدرة السلطات الوطنية على متابعة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم تهدد استقرار عملية السلام، وخصوصاً مرتكبي جرائم متصلة بالإرهاب وجرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية. وسيسهم بناء القدرة الفعالة على التحقيق مع الضالعين في الإرهاب والجريمة المنظمة وملاحقتهم واعتقالهم بصورة آمنة في تحسين سيادة القانون وتعزيز اتباع نهج متمحور حول حقوق الإنسان في السعي إلى المساءلة عن تلك الجرائم المزعزعة للاستقرار. وستعزز البعثة المتكاملة أيضاً القدرة والتعاون مع فرق التحقيق التابعة للوحدة القضائية المتخصصة، لا سيما في ما يتعلق بجمع الأدلة بغية دعم مكافحة الإفلات من العقاب، خصوصاً في وسط البلد.

74 - وستواصل البعثة دعم نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإدماجهم، استناداً إلى نجاح إنجاز العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الفترة 2020/2019. وبحلول حزيران/يونيه 2020، سيكون 3 000 مقاتل سابق قد أدمجوا في قوات الدفاع والأمن المالية ونشروا في شكل قوات أعيد تشكيلها وتم إصلاحها. بيد أنه، استناداً إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مع الأطراف الموقعة على الاتفاق، ستكون هناك قضايا متبقية تخص 7 000 من المقاتلين السابقين الذين تدار شؤونهم من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والذين سيُدمجون في قوات الأمن والدفاع المالية و 16 000 مقاتل إضافي مؤهل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة 2021/2020، ستدعم البعثة المتكاملة إدماج 4 000 مقاتل سابق آخر في قوات الدفاع والأمن المالية والعملية المنتظمة لنزع سلاح 3 500 مقاتل سابق وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم الذين اعتُبروا غير مؤهلين خلال العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح والإدماج ولم يتسن بعد إعادة إدماجهم.

75 - وستواصل البعثة استخدام برامج الحد من العنف المجتمعي بالتكامل مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا الغرض، ستدعم البعثة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ برنامج إنعاش مجتمعي يهدف إلى دعم نزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي وتفكيكها، لا سيما في المناطق الوسطى. وستدعم البعثة المتكاملة الحكومة في تنفيذ برنامج الإنعاش المجتمعي في المناطق الوسطى الذي يستهدف 1 000 من أفراد جماعات الدفاع الذاتي (500 مسلح و 500 من الأشخاص الذين هم إما من أفراد المجتمع المحلي أو من الذين لا يستوفون معايير المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). وسيشمل برنامج الإنعاش المجتمعي أنشطة قصيرة الأجل، مع التركيز على دعم الحكومة والشركاء الآخرين في تحديد فرص العمل القصيرة الأجل للشباب المعرضين للخطر والفئات الضعيفة الأخرى. وستواصل البعثة أيضاً تقديم المساعدة في هذا الصدد لكفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وإدماجها في العمليات المذكورة أعلاه.

76 - وستواصل البعثة المتكاملة دعم حكومة مالي والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن ومفوضيته في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الرئيسية لقطاع الأمن، مثل خطة عمل الفترة 2021-2019 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن لعام 2018، وسياسة الحدود الوطنية للفترة 2022-2018، والاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وستتسق البعثة أيضاً بتقديم المساعدة الدولية لإصلاح قطاع الأمن ضماناً لاتساق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاق السلام.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-2 تحسين القدرة على كفالة استدامة الأمن في الشمال وحماية 1-1-2 إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية وإصلاحها وإعادة المدنيين في الوسط نشرها في الوسط
- 2-1-2 انخفاض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف المسجلة في صفوف المدنيين (2019/2018: 400؛ 2020/2019: 300؛ 2021/2020: 250)

- 2-1-3 انخفاض عدد حوادث العنف المباشر ضد المدنيين أو التهديدات بتعرضهم للعنف المباشر (2018/2019: 700؛ 2019/2020: 600؛ 2021/2020: 550)
- 2-1-4 زيادة قدرات البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية على تأمين تحركات القوافل والمركبات والدفاع عنها من هجمات الجماعات المسلحة المتطرفة على طول طرق الإمداد الرئيسية (انخفاض عدد الهجمات: 2018/2019: 75؛ 2019/2020: 175؛ 2021/2020: 100)
- 2-1-5 زيادة عدد أفرقة قوات الدفاع والأمن المالية المدربة والمجهزة لمواجهة مخاطر المتفجرات في وسط وشمال مالي (2018/2019: 25؛ 2019/2020: 29؛ 2021/2020: 32)
- 2-1-6 زيادة ما يُنشأ من اللجان الاستشارية الأمنية وتنفيذها والتفاعل معها في المنطقتين الشمالية والوسطى (2020/2021: 4 لجان إقليمية)

النواتج

- عقد اجتماع تنسيقي واحد في الشهر لتحسين قدرة اللجنة التقنية للأمن على رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديد الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- 700 دورية راجلة عسكرية في كل مركز من المراكز السكانية الرئيسية
- تخطيط وتنفيذ ما لا يقل عن 8 عمليات من العمليات التي تقودها قوة البعثة وما لا يقل عن 20 عملية متكاملة من العمليات المتكاملة للبعثة، بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية و/أو مع عملية بارخان
- توفير الأمن لبعثات المساعدة الإنسانية عندما تطلب ذلك وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- توفير رحلات جوية على متن طائرات عسكرية ثابتة الجناحين وطائرات مروحية عسكرية، كمضاعف للقوة، مما يساعد على الاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات لحماية المدنيين، وتقديم العون في تحقيق أمن حفظة السلام، وتيسير شنّ عمليات عسكرية فورية
- إيفاد 2 000 بعثة مراقبة جوية مأهولة وغير مأهولة (بعثات الاستخبارات والحراسة، حسب الاحتياجات والقدرات التشغيلية)
- تقديم الدعم إلى القوات المسلحة المالية وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بطرق منها عقد الاجتماعات وتنسيق العمليات وتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي، والتوجيه وتعزيز تبادل المعلومات والإجلاء الطبي والنقل والتخطيط
- تنظيم عمليات التواصل مع القيادات الرئيسية والقيام بأنشطة إعلامية كل شهر في جميع القطاعات، بهدف إبلاغ السكان المحليين وإقناعهم وثنيهم عن دعم الأنشطة الإرهابية
- توفير 480 6 يوماً من أيام عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة في شمال ووسط مالي، دعماً لقوات الأمن المالية (دوريتان اثنتان على مدى 360 يوماً في 9 مواقع للأفرقة)

- تنظيم دورات تدريبية تقنية وعملية لما مجموعه 6 800 فرداً من أفراد قوات الأمن المالية بشأن وحدات نموذجية شتى، ابتغاء زيادة تعزيز كفاءتها في مجالات الخفارة المجتمعية، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والأخلاقيات، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية
- توفير 5 500 يوم من أيام الدورات المشتركة بين الأمم المتحدة وقوات الأمن المالية (دوريتان اثنتان لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لما مجموعه 11 وحدة شرطة مشكلة لمدة 5 أيام على مدى 50 أسبوعاً)
- تسيير 1 100 دورية بعيدة المدى من قبل أفراد شرطة الأمم المتحدة (قيام كل وحدة من مجموع 11 وحدة شرطة مشكلة بدوريتين اثنتين بعيدتي المدى على مدى 50 أسبوعاً)
- تقديم المشورة والدعم في المجال التقني إلى المؤسسات التدريبية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية، وإلى بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية من أجل ضمان إدراج وتعميم المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في دوراتها التدريبية، مع التركيز على المسائل الجنسانية
- تقديم 7 250 نشاطاً استشارياً، بما في ذلك أنشطة الرصد وبناء القدرات التي تشمل منظوراً جنسانياً، مثل التدريب أثناء العمل والدعم التشغيلي والمشاريع، إلى قوات الأمن المالية من خلال اتخاذ مواقع مشتركة في المناطق في أكاديميتي التدريب الوطنيتين، والوحدات المتخصصة الوطنية المتواجدة في باماكو والمشاركة في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة، ومكافحة الإرهاب
- تقديم المساعدة والمشورة والتوجيه في المجال التقني إلى قوات الأمن المالية في إنشاء اللجان الاستشارية الأمنية الإقليمية وتنفيذها والتفاعل معها
- تنظيم 36 اجتماعاً بشأن تقديم المشورة التقنية إلى وزارة الأمن والحماية المدنية، وكذلك المديرية العامة والإقليمية لقوات الأمن المالية في ما يتعلق بوضع برامج تدريبية وبوضع استراتيجية في مجال التصدي للجريمة المنظمة الخطيرة والعابرة للحدود الوطنية، وسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتوعية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، إلى جانب التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- توفير التوجيه والمساعدة التدريبية عند الطلب، سواء قبل النشر أو في الميدان، لجميع البلدان المساهمة بقوات مشاة والتي لديها القدرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)
- توفير تدريب متخصص في مجال تحديد مخاطر المتفجرات وكشفها وفي أساليب مواجهتها لكل كتيبة من كتائب المشاة وكل سرية من سرايا القوافل القتالية وكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، التي تُنشر في وسط وشمال مالي، وتقديم تدريب متخصص لقادة العمليات التكتيكية في مجال التخطيط والاستجابة، ما لم يتم التنازل عن تلقي هذا التدريب
- توفير التدريب والتوجيه المحددي السياق وفقاً لمعايير الأمم المتحدة لسريتين معنيتين بالتخلص من الذخائر المتفجرة تابعتين لبلدين اثنتين مساهمين بقوات من أجل كفاءة تأهيلهما للاضطلاع بالمهام الأساسية للتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل النشر، وتعزيز مهاراتهم ومهارات أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في سرايا القوافل المقاتلة عند نشرها في الميدان
- تخصيص فريق مكلف بإبطال الذخائر المتفجرة لسد الثغرات العملية في تمبكتو، وتوفير وحدات مزودة بكلاب قادرة على الكشف عن المتفجرات من أجل تأمين مباني البعثة المتكاملة وتعزيز قدراتها على إدارة مخاطر المتفجرات
- توفير تدريب أساسي في التوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لجميع أفراد العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة المتكاملة، يتناول في جملة أمور أساليب العمل في بيئة أمنية معقدة
- تقديم الدعم والمشورة في المجال التقني بشأن التخفيف من تهديدات الأجهزة المتفجرة لقيادة البعثة ووحدات الدعم التابعة لها

- توفير تدريب محدد السياق لثلاثة أفرقة إضافية من أفرقة التصدي للمخاطر في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتوفير تدريب متقدّم في مجال إبطال الذخائر المتفجرة، ودورات لتجديد المعلومات، وإسداء المشورة والتوجيه في المجال التقني للأفرقة المدربة سابقاً من قوات الدفاع والأمن المالية، من أجل تعزيز القدرات على توفير التدريب في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات والحفاظ عليها، فضلاً عن قدراتها على التصدي لمخاطر المتفجرات على نطاق البلد
- إنتاج برامج إذاعية يومية لتشجيع المستمعين على مناقشة الشواغل الأمنية، وزيادة الوعي بالمسائل الأمنية وبالعامل الذي تقوم به البعثة لمعالجتها، وبهدف البعثة المتمثل في التخفيف من حدة التوترات المرتبطة بها

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-2 تعزيز الآليات المجتمعية لإدارة النزاعات وحماية المدنيين
- 2-2-1 انخفاض العدد الإجمالي للأشخاص الذين تشردوا (المشرّدون داخلياً واللاجئون) من جزاء العنف، بصرف النظر عما إذا كانوا لا يزالون مشرّدين أو عادوا إلى مواطنهم الأصلية (2018/2019: 50 000؛ 2019/2020: 50 000؛ 2021/2020: 50 000)
- 2-2-2 زيادة انخراط ومشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الخفارة المجتمعية لدعم التوعية والدعوة لنهج الخفارة المجتمعية (2020/2021: توعية 18 000 مواطن)
- 2-2-3 زيادة عدد البلديات المشمولة بآليات مجتمعية فعالة للإنذار المبكر وحماية المدنيين (2018/2019: 40؛ 2019/2020: 50؛ 2021/2020: 60)
- 2-2-4 زيادة النسبة المئوية للاستجابات السريعة التي تتخذها البعثة المتكاملة عقب الإنذار المبكر بتهديدات وشيكة يوقف فيها عنف وشيك أو مستمر (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 20 في المائة؛ 2021/2020: 50 في المائة)
- 2-2-5 بدء عمل الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة (2018/2019: صفر؛ 2019/2020: 32؛ 2021/2020: 39)
- 2-2-6 الحد من خطر تعرض النساء والفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مناطق النزاع، وذلك بتيسير حصولهن على المعلومات المتعلقة بالفيروس وعلى خدمات العلاج والرعاية والدعم (عدد النساء والفتيات اللاتي استُقدن من دورة توعية وتلقين خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية: 2018/2019: 1 600؛ 2019/2020: 2 000؛ 2021/2020: 2 500)
- 2-2-7 زيادة عدد الحوارات المجتمعية المقامة دعماً لوزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية على الصعيد دون الوطني لإدارة النزاعات المحلية (2019/2020: 32؛ 2021/2020: 39)

النواتج

- تنظيم 48 دورة للتوعية والدعوة لدى السلطات المحلية والجهات ذات النفوذ (مثل الهيئات الدينية والشخصيات البارزة)، والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية) لدعم الخفارة المجتمعية في 4 مناطق (موبتي وغانو وتمبكتو وميناكا)
- تقديم المساعدة والدعم في المجال التقني لتنظيم وتنفيذ دورات توعية مجتمعية للسكان (باماكو وموبتي وميناكا وغانو وتمبكتو) بشأن الخفارة المجتمعية
- عقد 36 اجتماعاً تنسيقياً مع الحكومة من أجل المتابعة مع قوات الأمن المالية بشأن الخطط الاستراتيجية والتشغيلية الإقليمية المشتركة
- تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي من أجل حماية المدنيين من مخاطر المتفجرات بتنسيق من الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقديم المشورة والدعم في المجال التقني لمؤسسات مالي بهدف التقدم صوب تفعيل كيان وطني معني بإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام
- تنمية قدرات أربع منظمات من منظمات المجتمع المدني في مالي من أجل وقاية وحماية السكان المعرضين للخطر من خلال التوعية بمخاطر المتفجرات، وإحالة الناجين من حوادث المتفجرات وأسرههم وتقديم المساعدة لهم، ابتغاء زيادة استدامة الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي
- تنمية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مالي، بما في ذلك 80 جهة تنسيق مجتمعية، بشأن التوعية بمخاطر تهديدات المتفجرات ومبادرات الحد من العنف المجتمعي، ووضع استراتيجيات مجتمعية للتخفيف من حدة النزاعات، من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- تنظيم 39 حواراً لدعم جهود إدارة النزاعات المحلية في المناطق ذات الأولوية، من أجل منع النزاعات العنيفة أو الناشئة على مستوى المجتمعات المحلية في مناطق موبتي وسيغو وغانو وميناكا وتاودني وتمبكتو وكيدال، وإدارة هذه النزاعات ومعالجتها، وذلك بالتعاون مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة التابعة لوزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية
- تنظيم 8 دورات لتدريب المدربين، منها دورتان اثنتان في منطقة موبتي، لفائدة أعضاء 7 من الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان الإقليمية المعنية بالمصالحة، من أجل تعزيز قدراتهم على النهوض بالوئام الاجتماعي والحد من النزاعات المحلية داخل القبائل وفي ما بينها
- إقامة 10 دورات تدريبية لصالح جهات التنسيق المعنية بحماية المدنيين والإنذار المبكر في موبتي وسيغو وغانو وميناكا وغوندام وتمبكتو وكيدال وتساليت وأوغلهوك وأنسونغو
- عقد 80 اجتماعاً تنسيقياً مع الجهات صاحبة المصلحة في مجال حماية المدنيين والآليات المجتمعية القائمة للإنذار المبكر وحماية المدنيين، بهدف إجراء تقييمات لحماية المدنيين من المخاطر والتهديدات، وتحديد الاستجابات اللازمة في موبتي وسيغو وغانو وميناكا وتمبكتو وكيدال وتساليت وأوغلهوك وأنسونغو وغوندام
- عقد 70 اجتماعاً تنسيقياً مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة في كل من مناطق موبتي وسيغو وغانو وميناكا وتاودني وتمبكتو وكيدال، لتوفير التوجيه التشغيلي وللإشراف على أنشطة اللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة
- إسداء المشورة التقنية إلى وزارة العمل والتدريب المهني ووزارة شؤون المرأة، دعماً للمصالحة ولإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي وتعزيز المشاركة الفعلية للمرأة وإشراكها وتمثيلها في عملية السلام
- تنظيم 8 حملات توعية للترويج للمعرفة بخط الاتصال المباشر في البعثة المتكاملة واستخدامه في أوساط أفراد المجتمعات المحلية القاطنة في المناطق الهامة ذات الأولوية في مجال حماية المدنيين

- توفير الخبرة التقنية لآليات التنسيق المشتركة بين المحافظات والبعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية على المستوى الإقليمي، لرصد سبل التصدي لتهديدات العنف المحدث بالمدنيين والتعاون معها
- تنظيم ستة أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في أجهزة الحكم المحلي في غاو وميناكا وموتيتي وتمبكتو وتاونديت وكيدال، بمن فيهم المستشارون الخاصون للمحافظين المعنيون بالمصالحة ونزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج، والمديريات الإقليمية لوزارة شؤون المرأة، سعياً إلى تعزيز وعي تلك الجهات في ما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في مسائل حماية المدنيين وتحفيز إدماجه في ما تتخذه من إجراءات
- تنظيم حملتين إعلاميتين تركزان على لوسط البلاد دعماً لتحقيق الاستقرار الأمني وحماية المدنيين، تشملان تنظيم حملات توعية مجتمعية لتعزيز الوثام الاجتماعي وتمتين النسيج الاجتماعي، مع التركيز على وسط البلاد، من خلال 20 مناسبة للتوعية، وتقديم ما لا يقل عن 10 إحاطات إعلامية، و 10 منتجات متعددة الوسائط، و 75 منتجاً إذاعياً، وتغطية أنشطة البعثة المتكاملة في المناطق المعنية، ابتغاء المساهمة في جهود البعثة المتصلة بحماية المدنيين
- التوعية المجتمعية والحوار المباشر والتفاهم بشأن دور ومسؤوليات سلطات مالي في مجال حماية المدنيين ودور البعثة المتكاملة وحدود ولايتها وتقديم الدعم لحماية المدنيين من خلال 20 مناسبة للتوعية
- تنظيم 4 حلقات عمل لدعم شرطة مالي في تصميم وحدات دراسية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإدراجها في المناهج الدراسية لأكاديمية الشرطة الوطنية
- توعية 2 500 امرأة وفتاة في مناطق النزاع بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وبجهود منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية وخدمات الرعاية والدعم ذات الصلة
- إقامة احتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز، وتنظيم حملتي توعية لإنهاء الوعي بجهود مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة المكتسب في صفوف الأشخاص المصابين بهذا الفيروس والفئات السكانية الرئيسية في مناطق النزاع

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-2 تقلص تواجد الحركات المسلحة وجماعات الدفاع الذاتي من 1-3-2 زيادة عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة المشاركين خلال إعادة الاستيعاب وإعادة التأهيل المجتمعي في الوسط، ومن في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تم تحديد هويتهم والتحقق منها وتحديد مواصفاتهم وتم تسجيلهم ومنحهم بطاقات التسريح الخاصة بهم (2019/2018: 1 747؛ 2020/2019: 3 000؛ 2021/2020: 3 500)
- 2-3-2 زيادة عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء، الذين يستفيدون من مشاريع قصيرة الأجل لإعادة استيعابهم اجتماعياً واقتصادياً (2019/2018: 1 747؛ 2020/2019: 3 000؛ 2021/2020: 3 500)
- 3-3-2 انخفاض عدد المستفيدين المباشرين في مشاريع الحد من العنف المجتمعي (2019/2018: 5 874؛ مستقيداً مباشراً؛ 2020/2019: 20 000؛ مستفيد مباشر؛ 2021/2020: 10 000)، بمن فيهم أعضاء جماعات الدفاع الذاتي في وسط مالي

2-3-4 تنفيذ عدد من مشاريع الحد من العنف المجتمعي
(2018/2019: 35؛ 2019/2020: 30؛ و 2021/2020: 30)

2-3-5 زيادة عدد المقاتلين السابقين في جماعات الدفاع الذاتي المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوسط، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تم تحديد هويتهم والتحقق منها وتحديد مواصفاتهم وتم تسجيلهم ومنحهم بطاقات التسريح الخاصة بهم (2018/2019: صفر؛ 2019/2020: 500؛ 2021/2020: 1 000)

2-3-6 زيادة عدد الأسلحة وكمية الذخائر التي جمعت من جماعات الدفاع الذاتي وسُجِّلَتْ وحُزِّنَتْ خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوسط (2018/2019: صفر؛ 2019/2020: 500؛ 2021/2020: 1 000)

2-3-7 زيادة عدد الأسلحة والذخائر التي جمعت من الحركات المسلحة وسُجِّلَتْ وحُزِّنَتْ خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال (2018/2019: صفر؛ 2019/2020: 3 000؛ 2021/2020: 3 500)

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي للبرنامج الوطني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، ولبرنامج نزع سلاح وتفكيك مجموعات الدفاع الذاتي في الوسط
- توفير مواد غذائية وغير غذائية وكذلك الدعم الطبي في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً، لعدد يصل إلى 3 500 من مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق
- تحديد هوية ما يصل إلى 3 500 من المقاتلين السابقين و 1 000 مقاتل من المقاتلين السابقين ضمن برنامج نزع سلاح وتفكيك مجموعات الدفاع الذاتي في الوسط والتحقق من هوياتهم وتحديد مواصفاتهم وتسجيلهم وتوعيتهم في مجالات التنقيف النفسي والاجتماعي، والمصالحة الوطنية، واستفادتهم من أنشطة التوجيه في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً
- توفير إعادة الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي لما يصل إلى 4 500 من المقاتلين السابقين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمن فيهم المشاركون في برنامج نزع سلاح وتفكيك مجموعات الدفاع الذاتي في وسط البلاد
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الدعوة وتقديم المشورة التقنية للمؤسسات الوطنية في ما يتصل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقيادات المجتمعية، من أجل الدعوة إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- تنفيذ 30 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف المجتمعي (تشمل 12 مشروعاً لدعم برنامج نزع سلاح وتفكيك مجموعات الدفاع الذاتي في وسط البلاد) الموجهة إلى ما لا يقل عن 10 000 مستفيد مباشر من الفئات الشبابية المعرضة للخطر وفئة النساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأشخاص المرتبطين بمقاتلين سابقين ومجموعات الدفاع الذاتي وأفراد المجتمعات المحلية
- تنظيم 8 حلقات عمل لتوعية المجتمعات المحلية المضيفة بشأن عودة المقاتلين السابقين إلى المجتمعات المحلية و/أو وجودهم فيها، بما في ذلك للمجتمعات المضيفة في وسط البلاد والمشاركة في برنامج نزع سلاح وتفكيك مجموعات الدفاع الذاتي
- تنظيم 4 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل الجهات الشريكة المنفذة المعنية بالحد من العنف المجتمعي وإعادة الاستيعاب المجتمعي، وغيرها من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الأقاليم
- توفير فحص على أساس السن لجميع مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة الخاضعين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع الجهات الشريكة الحكومية والجهات الشريكة في الأمم المتحدة
- إجراء 8 زيارات إلى 8 مواقع تجميع من أجل التحقق من إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى ذلك، ومن أجل إدماج المنظور الجنساني والتوعية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتدريب أعضاء الحركات المسلحة على حماية الأطفال وحقوقهم، وذلك بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- بث 24 برنامجاً إذاعياً جديداً بشأن المسائل المتصلة بمشاريع التجميع، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، ولا سيما في ما يتعلق ببرنامج نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي وتفكيكها في وسط البلاد

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 4-2 إصلاح المؤسسات الأمنية، بسبل منها تنفيذ أحكام اتفاق 1-4-2 وضع خطة متكاملة لدعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن السلام المتعلقة بالأمن المعاد تشكيلها في المنطقة الشمالية والوسطى من مالي، وتنفيذها جزئياً (2021/2020: وضع خطة واحدة)
- 2-4-2 قيام الحكومة بتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن، والسياسة الوطنية المتعلقة بالحدود، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف (2019/2018: 3 خطط أو استراتيجيات؛ 2020/2019: خطتان أو استراتيجيتان؛ 2021/2020: 4 خطط أو استراتيجيات)
- 3-4-2 تنفيذ خطة عمل لاستراتيجية قطاع الأمن واستراتيجيتين تكميليتين (الحدود والدفاع) (2019/2018: وضع خطة عمل واحدة واستراتيجيتين اثنتين؛ 2020/2019: اعتماد خطة عمل واحدة واستراتيجيتين اثنتين، ووضع سياسة واحدة للأمن الوطني؛ 2021/2020: تنفيذ خطة عمل واحدة واستراتيجيتين اثنتين، وسياسة واحدة للأمن الوطني)
- 4-4-2 دعم نقل المقاتلين السابقين وتدريبهم وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية (2020/2019: 3 000؛ 2021/2020: 3 500)

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وخطة العمل ذات الصلة
- تنظيم 4 حلقات عمل تدريبية و 10 اجتماعات استشارية مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن ومفوضيته دعماً لعملية إصلاح قطاع الأمن ووضع سياسة للأمن الوطني
- تنظيم اجتماعات للتنسيق الدولي مرة كل شهرين بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والوفد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي والأقسام الفنية التابعة للبعثة المتكاملة، وتنظيم 6 اجتماعات بشأن إصلاح قطاع الأمن لتيسير تنسيق المساعدة الدولية المخصصة لإصلاح قطاع الأمن
- إجراء 6 زيارات مراقبة إلى كل من المفتشية العامة لخدمات الدفاع والقوات المسلحة والمفتشية العامة لخدمات الأمن والحماية المدنية
- إقامة حلقة عمل تدريبية واحدة للبرلمانيين والمساعدين البرلمانيين، و 3 حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، بشأن الحكم الديمقراطي والرقابة على قوات الدفاع والأمن المالية
- تنظيم حلقة عمل تدريبية واحدة بشأن مكافحة/منع التطرف العنيف لموظفي وزارة الشؤون الدينية والعبادات، وكذلك تنظيم حلقة عمل واحدة لتوعية منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية والقيادات الدينية والعاملون في وسائط الإعلام، من أجل دعم تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف
- تنظيم حلقة عمل واحدة ومنتدبين لفائدة أفراد دوريات الحدود والمديرية الوطنية لأمن الحدود، والمديرية الوطنية المعنية بالمياه والغابات والبيئة، من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، وكذلك استراتيجية قطاعية لأمن الحدود، وسياسات مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإجراء 3 زيارات ميدانية في المنطقة الوسطى
- تقديم الدعم التقني والإداري واللوجستي لمساندة تنفيذ خطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية للفترة 2019-2020 في الشمال والوسط
- توعية 3 000 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومُعاليهم في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي، وتوفير فرص الحصول على العلاج وخدمات الرعاية والدعم
- تقديم الدعم والمشورة في المجال التقني لمدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية، من أجل تيسير إدماج مراعاة المنظور الجنساني في مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية

العوامل الخارجية

إن انعدام الإرادة لدى أصحاب المصلحة الماليين في اتفاق السلام ووجود جماعات مسلحة غير ممثلة وما تقوم به تلك الجماعات من أنشطة، كلها عوامل يمكن أن تعطلّ تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعرق التقدم في إصلاح قطاع الأمن. كما أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، ومحدودية القدرات في مجال تطوير هذه القوات وفي عملية إنشاء وحدات إضافية مؤهلة للعمل من أجل نشرها في شمال مالي ووسطها، قد تعرق تنفيذ الولاية. ويمكن لاستمرار تدهور الحالة الأمنية وتواصل الهجمات غير المتكافئة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي أن يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة، وأن يؤثر كذلك على المدنيين. وقد يؤثر أيضاً أي تغيير في ولاية عملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية على الأنشطة المقررة.

الجدول 4

الموارد البشرية: العنصر 2، حماية المدنيين

الفئة		المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	40	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	40	
صافي التغير	-	
ثانياً - الوحدات العسكرية		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	13 249	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	13 249	
صافي التغير	-	
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	350	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	350	
صافي التغير	-	
رابعاً - وحدات الشرطة المشكلّة		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1 570	
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1 570	
صافي التغير	-	
خامساً - الموظفون المدنيون		
الموظفون الدوليون		
وأ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾
أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي		
مكتب قائد القوة		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	1
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	1
صافي التغير	-	-
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	2
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	2
صافي التغير (انظر الجدول 5)	-	-
شعبة الشؤون المدنية		
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1
صافي التغير (انظر الجدول 6)	-	-

خامسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة ^(أ) المجموع
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون المدنيون	الأمم المتحدة	
قسم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	-	1	8	10	2	21	17	8	46
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	8	10	2	21	17	8	46
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	8	10	2	21	17	8	46
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي - الموظفون المدنيون	1	5	21	25	5	57	91	13	161
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	5	21	25	5	57	91	13	161
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	5	21	26	5	58	90	13	161
صافي التغير	-	-	-	1	-	1	(1)	-	-
المجموع، (أولا - خامسا)	1	5	21	25	5	57	91	13	15 531
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	1	5	21	25	5	57	91	13	15 531
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	1	5	21	26	5	58	90	13	15 531
صافي التغير	-	-	-	1	-	1	(1)	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الجدول 5

الموارد البشرية: مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	ف-3	موظف للتخطيط الاستراتيجي	إنشاء	
1+				
المجموع				

77 - من أجل تحقيق الاستمرارية والمهنية على المدى الطويل ضمن مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة، بملأكه الوظيفي المأذون به حالياً من الموظفين المدنيين والبالغ عدده 24 وظيفة (1 مد-2، و 1 مد-1، و 2 ف-5، و 5 ف-4، و 1 ف-3، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 13 وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)، يُقترح إنشاء وظيفة برتبة ف-3 لموظف للتخطيط الاستراتيجي، على النحو المبين في الجدول 5. وتتطلب وحدة التخطيط الشُرطي، المؤلفة حالياً من ثلاثة ضباط شرطة من دون موظفين فنيين، وجودَ موظف للتخطيط الاستراتيجي من أجل توفير الرقابة في ما يخص الاتساق والخبرة في

دورات الميزانية والتخطيط السنوية للأمم المتحدة. وتتطلب وظيفة موظف التخطيط الاستراتيجي معرفة متعمقة بعناصر الأمم المتحدة الأخرى والأطر الاستراتيجية للأمم المتحدة داخل البعثة وفي نيويورك. وكذلك، فإن المهام الإضافية الصادر بها تكليف بموجب القرار 2480 (2019) لتعزيز التخطيط الاستراتيجي المتكامل على نطاق البعثة أدت إلى زيادة عبء العمل على الوحدة. وستُسهَم الوظيفة المنشأة حديثاً في النهوض بعبء العمل الإضافي في الفترة 2020/2021، بما في ذلك التخطيط الشرطي اللازم لتنفيذ مفهوم عمليات الشرطة، وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل، والأعمال التحضيرية للميزنة القائمة على النتائج، وتنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء المرتبط بالتخطيط للمرحلة الانتقالية للبعثة وتكييفها، تمهيداً مع ولاية البعثة المتكاملة. وستحدث أيضاً زيادة في عبء العمل نتيجة زيادة التركيز على تحقيق التكامل على نطاق البعثة، الأمر الذي يستتبع توسيع وتعزيز التعاون بين الأقسام الفنية ودعم البعثة وعنصري الشرطة والقوة في الأمم المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن وحدة تخطيط الشرطي وموظف التخطيط الاستراتيجي سيضطلعان بدور رئيسي في إقامة الصلة بين وحدة التخطيط الاستراتيجي ووحدة التخطيط الشرطي وبين الرؤية الاستراتيجية وتنفيذها، لا لعنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة فحسب، ولكن للبعثة ككل.

78 - وتتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي دعم قيادة شرطة البعثة المتكاملة في رسم الأهداف والأولويات الاستراتيجية وتنفيذها من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وتتولى وحدة التخطيط الشرطي، في إطار عملها، قيادة عملية صياغة الوثائق الرئيسية التي تتضمن الإرشادات والسياسات العامة، من قبيل خطط عمل الأمم المتحدة والتقارير نصف السنوية.

79 - ووحدة التخطيط الشرطي مسؤولة عن وضع التخطيط الاستراتيجي السنوي لعنصر الشرطة، وعن كفاءة تكامل خطط العنصر مع الخطط الاستراتيجية على مستوى البعثة. وتعمل الوحدة بالتشاور الوثيق مع رؤساء جميع ركائز الشرطة التابعة للبعثة المتكاملة ومع منسقي وحدات الشرطة المشكّلة. وتتشاور وحدة التخطيط الشرطي أيضاً، لدى وضع خططها، مع قسم دعم إدارة البعثات التابع لشعبة الشرطة وقسم الاختيار والتعيين وقسم السياسات الاستراتيجية والتنمية، التي توجد مقارها في نيويورك. ولا توجد في وحدة التخطيط الشرطي أي وظائف مهنية. وسيتيح التغيير المقترح في الملاك الوظيفي تحقيق الاستمرارية ضمن الوحدة، وهو أمر تمس الحاجة إليه بالنظر إلى التناوب المستمر لضباط الشرطة. وذلك سيساعد بدرجة كبيرة في تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة بشأن الأطر الاستراتيجية المتكاملة ونظم الأداء والإبلاغ. كما أن استحداث وظيفة فنية سيحسن تخطيط وأداء شرطة البعثة المتكاملة لأنها ستؤدي إلى زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، استناداً إلى المهام ذات الأولوية والاحتياجات التشغيلية. ومن النتائج المتوقعة أيضاً توليد منتجات من التقارير وتقديم المشورة وغيرها من المنتجات على نحو أفضل من حيث التوقيت. وستكون النتيجة النهائية تنفيذ الأهداف والأولويات الاستراتيجية من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات واتخاذ قرارات عن دراية لشرطة البعثة المتكاملة.

شعبة الشؤون المدنية

الجدول 6

الموارد البشرية: شعبة الشؤون المدنية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ ع م	مساعد لغوي ميداني	إعادة انتداب	إلى قسم النقل
1-		(انظر الجدول 4)		المجموع

80 - من أجل تقديم الخدمات على الوجه الأمثل وتحقيق إنتاجية أكبر بالموارد المتاحة، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة على النحو المبين في الجدول 6.

العنصر 3: تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

81 - على النحو المبين في الإطار أدناه، ووفقاً للهدفين الاستراتيجيين وللمهام ذات الأولوية التي أصدر بها مجلس الأمن تكليفاً في قراره 2480 (2019)، ستقوم البعثة بدعم سلطات مالي في تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالعدالة والمصالحة، بما يشمل تأمين الأداء الفعال لآليات العدالة الانتقالية، من قبيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وفي كفالة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتقديمهم إلى العدالة دون إبطاء.

82 - وستواصل البعثة المتكاملة مساعدة سلطات مالي ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء مالي، ولا سيما في الوسط، حيث أدى تصاعد العنف إلى زيادة الحوادث المتصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ستساعد البعثة الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي على تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلاد من أجل حماية المدنيين والحد من العنف القبلي وتعزيز حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

83 - وستواصل البعثة العمل مع السلطات الوطنية لدعم تنفيذ قانون الوفاق الوطني، الذي يتضمن عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز المصالحة. وستواصل البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً دعم الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي وسَّع نطاق ولايتها لتشمل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كي تكون آلية رئيسية لمكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل البعثة دعم الحكومة في زيادة مشاركتها في إنشاء وتنفيذ إطار لحقوق الإنسان من أجل تعزيز نظام محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

84 - وستواصل البعثة المتكاملة رصد الحالات المؤهلة لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات بحق النساء والأطفال، والتحقيق فيها وإحالتها إلى السلطات المختصة في الدولة، وستقدم المشورة التقنية اللازمة إلى الكيانات المعنية، بما في ذلك السلطة القضائية. وتمشياً مع القرار 2480 (2019) ومع نهج التركيز على تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما في وسط البلاد، ستواصل البعثة دعم الحكومة لاتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة، كما ستواصل دعم هيئات الرقابة الداخلية لقوات الدفاع والأمن المالية بهدف كفالة مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وستواصل البعثة أنشطة الدعوة مع

الحكومة، والعمل معها، من أجل زيادة الإبلاغ العلني عن حالة حقوق الإنسان، فضلاً عن مواصلة تقديم تقارير علنية ومنتظمة إلى مجلس الأمن عن هذه الانتهاكات والتجاوزات والمساهمة في الجهود الرامية إلى منعها.

85 - وستواصل البعثة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق دعم آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، من خلال المشورة التقنية واللوجستية ومن خلال تعزيز سبل اللجوء إلى ما سبق ذكره من آليات، لضمان نظام فعال لحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين. وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً دعم منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال بناء القدرات في مجال الرصد والإبلاغ والدعوة، حتى تؤدي دوراً فعالاً في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية، والمساءلة.

86 - وستقدم البعثة المتكاملة الدعم لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد، وستواصل، بشكل منهجي، تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لضمان إخضاع أي دعم مقدّم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة لتقييم المخاطر من منظور حقوق الإنسان وكفالة متابعة تنفيذ التدابير التخفيفية الموصى بها.

87 - وستستمر البعثة في دعم العمليات التي تكفل مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، كما تكفل تقديمهم إلى العدالة دون إبطاء. ولهذه الغاية، ستواصل البعثة تقديم المساعدة عن طريق تعزيز القدرات في جميع مناطق مالي ابتغاء حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بطرق منها الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق في تلك الانتهاكات ورصدها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وكذلك الانتهاكات الأخرى لحقوق النساء والأطفال والأشخاص المشردين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى.

88 - وستسهم البعثة المتكاملة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بوسائل منها الحفاظ على آليات الرصد والإبلاغ ذات الصلة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وبالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وستقدم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، الدعم إلى حكومة مالي في تنفيذ خطة العمل المشتركة الواردة في البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، الذي اعتمد في الفترة 2020/2019. كما أن البعثة ستستمر، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الحكومية والمجتمع المدني، في تقديم المساعدة لتنفيذ خطة عمل تنسيقية الحركات الأروادية المتعلقة بمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي ضد الأطفال، والتي اعتمدت من أجلها استراتيجية تنفيذ إقليمية في أواخر عام 2019. وستقيم البعثة أيضاً حواراً منتظماً مع القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة لدعوتها إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والوفاء بالتزاماتها في اعتماد وتنفيذ خطط عمل ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وستقدم البعثة الدعم والتدريب في المجال التقني وبناء القدرات لقوات الدفاع والأمن المالية لتتمكن من منع أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، والتحقيق فيها، والتصدي لها على النحو الملائم.

- 1-3-1 اعتماد آليات ومبادرات وتعزيز تلك الآليات والمبادرات لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بيئة ما بعد النزاع والتصدي لتلك الانتهاكات والتجاوزات، مع التركيز خاصةً على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- 3-1-1 إصدار البعثة المتكاملة تقارير مطبوعة عن حالة حقوق الإنسان في مالي (2020/2019: 4؛ 2021/2020: 5)
- 3-1-2 زيادة عدد الإجراءات التي تتخذها سلطات الدولة، بما في ذلك التحقيقات والإجراءات التأديبية والأحكام الصادرة بشأن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان التي تحيلها البعثة المتكاملة، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 10؛ 2021/2020: 12)
- 3-1-3 اعتماد تشريعات وطنية واتخاذ مبادرات إقليمية لتدعيم آليات ومبادرات النظام الوطني لحماية الطفل (2020/2019: إقرار البرلمان للقانون الوطني وتنفيذ استراتيجيتين اثنتين على الأقل؛ 2021/2020: تنفيذ القانون الوطني وتنفيذ ما لا يقل عن 3 استراتيجيات إقليمية)
- 3-1-4 انخفاض عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المسجلة، ولا سيما في المنطقة الوسطى (2020/2019: 200؛ 2021/2020: 150)
- 3-1-5 عدد الشبان والشابات الضعفاء في الوسط الذين يستفيدون من برنامج للتدريب المهني والتوعية يركز على حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة (2019/2018: لا يوجد؛ 2020/2019: 120؛ 2021/2020: 70)
- 3-1-6 تنفيذ خطط العمل التي وقعت عليها الجماعات المسلحة الموقعة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال ومنعها ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له (2019/2018: توقيع ائتلاف الجماعات المسلحة على خطة عمل واحدة؛ 2020/2019: تنفيذ خطتي العمل كليهما؛ 2021/2020: تنفيذ خطتي العمل كليهما؛ 2019/2018: ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له (2019/2018: وضع خطتي تنفيذ، وتنفيذ خطة واحدة بنسبة 20 في المائة؛ 2020/2019: توقيع خطتي تنفيذ، وتنفيذ 6 أنشطة من أصل 17 نشاطاً على النحو التالي: 2021/2020: تنفيذ خطتي العمل، وتنفيذ كليهما بنسبة 50 في المائة)
- 3-1-7 التقييم والمتابعة المنتظمين للتدابير التخفيفية الواردة في سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في حالات الدعم الذي تقدّمه البعثة للقوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: تقييم ما نسبته 100 في المائة من المشاريع، ومتابعة ما نسبته 60 في المائة من التدابير التخفيفية)

3-1-8 تحسين القدرة على ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ للجهات الفاعلة العاملة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (2021/2020: تدريب 90 جهة من الجهات الفاعلة)

النواتج

- إفاد بعثات أسبوعية لرصد حالة حقوق الإنسان، بما فيها بعثات الرصد وإجراء التحقيقات، والقيام بزيارات أسبوعية إلى مرافق الاحتجاز، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التقيد بالإجراءات القانونية المتعلقة بالاحتجاز وحالة الاحتجاز
- تقييم ما نسبته 100 في المائة من جميع المشاريع الداعمة لقوى الأمن غير التابعة للأمم المتحدة والمقدمة من أجل تقييم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ ما لا يقل نسبته عن 60 في المائة من التدابير التخفيفية الموصى بها، ابتغاء تعزيز رصد مدى امتثال سلطات مالي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة التقنية إلى وزارة العدل ووزارة الدفاع عن طريق الإحالة المنتظمة شهرياً لحالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، في إطار الآلية المشتركة المنشأة في نيسان/أبريل 2016
- إطلاق وتنفيذ برنامج لحماية الضحايا والشهود والمصادر والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغير أولئك من الجهات الفاعلة التي تساعد في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقودها البعثة المتكاملة
- توفير 14 دورة تدريبية وتوعوية بشأن حقوق الإنسان في كوليكورو وموبتي وسيغو وغاو وميناكا وكيدال وتمبكتو، لقوات الدفاع والأمن المالية وللجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ونشر وتعميم دليل تدريبي ومواد تدريبية باللغات المحلية بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تدريب المدربين
- إقامة 6 دورات توعية في باماكو وفي الأقاليم للجهات النظرية الوطنية والدولية وكذلك لممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- توفير التدريب المهني ودورات التوعية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة لفائدة 250 من الشباب والشبان الضعفاء الذين يُخشى تجنيدهم على أيدي الجماعات المتطرفة في المنطقة الوسطى من مالي
- عقد 8 حلقات عمل للقيام بأنشطة الدعوة وبناء القدرات والدعم التقني بهدف تشجيع تعزيز الإطار الوطني لحماية الطفل لدى الحكومة (1)، والبرلمان (1)، والسلطات القضائية (1)، والشبكة الشبابية للدفاع عن حقوق الطفل (1)، والجهات المحلية صاحبة المصلحة (4 حلقات عمل)
- القيام يومياً برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها، وإفاد ما لا يقل عن 12 بعثة ميدانية (إلى أقاليم كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وموبتي) لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال ومواصلة الحوار مع قيادات الجماعات المسلحة ومنظمات وميليشيات الدفاع الذاتي
- تنظيم 4 دورات تدريبية في مجال تعزيز حقوق الطفل، وحماية الأطفال المتضررين من النزاع من الانتهاكات الجسيمة الستة، من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الأمن والدفاع المالية (الجيش والشرطة والدرك) على حماية الأطفال

- تنظيم 4 حلقات عمل إقليمية مع الجهات صاحبة المصلحة والسلطات المحلية، وتقديم المشورة التقنية بشأن أداء الجان المحلية لحماية التعليم لمهامها بشكل فعال بشأن تقديم الدعم التقني إلى الحكومة من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة المقررة في إطار استراتيجية التنفيذ الوطنية لإعلان المدارس الآمنة
- إقامة 4 دورات تدريبية في الأقاليم لبناء قدرات السلطات الحكومية والجهات الشريكة الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الطفل، بشأن آليات رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها
- إصدار 23 لافتة و 6 إعلانات إذاعية و 600 ملصق و 600 كتيب و 5 لوحات إعلانية و 2 000 قميص خفيف للتوعية وتنظيم حملات للتوعية بشأن أيام حقوق الطفل (اليوم الدولي لمناهضة استخدام الجنود الأطفال، واليوم الأفريقي للطفل، واليوم الدولي للطفلة، واليوم الدولي للطفل)، وبشأن تعزيز وحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً، والعنف الجنسي، والقتل والتشويه، والاعتداءات على مؤسسات التعليم والرعاية الصحية
- تنظيم 5 حلقات عمل مع الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة؛ وعقد اجتماعين اثنين للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة وتنسيقية الحركات الأروادية؛ وعقد اجتماعين اثنين للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة والائتلاف، و 5 حملات إقليمية للتوعية من أجل المتابعة مع أطراف النزاع للتفاوض بشأن وضع خطط عمل محددة زمنياً وتنفيذها ورصدها وتقييمها، من أجل منع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً، ضمن القوات المسلحة والجماعات المسلحة
- إقامة 5 مشاريع سريعة الأثر لدعم السلطات المحلية ولمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما في وسط البلاد
- إقامة 3 مشاريع سريعة الأثر داعمة لعمل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الرابطات الشبابية، في مجال منع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والتصدي لها
- تنظيم 12 حلقة عمل (5 للمؤسسات الوطنية، و 5 لرابطات ضحايا العنف الجنساني، وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة، و 2 لمساعدة السلطات الوطنية على تعبئة الموارد) ابتغاء الدعوة وتقديم المساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك جعل تعويضات الضحايا جزءاً من عملية المصالحة
- تنظيم 10 دورات توعية للمجتمعات المحلية في 5 أقاليم لتعزيز قدراتها على الإنذار المبكر وآليات الإنذار المبكر لديها في ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع
- إجراء 10 زيارات ميدانية لدعم تنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة في تنفيذ خططهما المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتنظيم 5 جلسات حوار لأفراد قوات الدفاع والأمن المالية من أجل زيادة قدراتهم في مجال منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له
- تأمين تغطية إعلامية لأنشطة وحلقات عمل البعثة المتكاملة، وتقديم الدعم في مجال التوعية المجتمعية لتنظيم الأيام الدولية الرئيسية التي تحتفل بها الأمم المتحدة، مثل يوم حقوق الإنسان، ويوم الطفل العالمي، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، واليوم الدولي للمرأة، واليوم العالمي لمكافحة الإيدز، من خلال 50 إنتاجاً إذاعياً وخمسة إنتاجات إعلامية بالوسائط المتعددة، وما لا يقل عن 5 إحاطات صحفية مخصصة، و 6 أنشطة مجتمعية؛ ومواد ترويجية
- تنظيم 3 حلقات عمل مع الجهات الفاعلة العاملة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع لتعزيز قدراتها في مجال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ

- 2-3 تحسين قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني 1-2-3 قيام الدولة بتقديم تقريرين دوريين إلى هيئات الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الفئات الضعيفة من الشباب في الوسط (2019/2020: 1؛ 2020/2021: 2)
- 2-2-3 إنتاج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التقرير السنوي (2019/2020: لا ينطبق؛ 2020/2019: 1؛ 2021/2020: 1)
- 3-2-3 1 تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2018-2020) وحصول اللجنة على المركز "ألف" وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) (2018/2019: لا ينطبق؛ 2020/2019: 1؛ 2021/2020: حصول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المركز "ألف")
- 4-2-3 قيام منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في وسط البلاد، بنشر تقارير علنية عن مسائل حقوق الإنسان (2018/2019: لا ينطبق؛ 2020/2019: إصدار بيان واحد؛ 2021/2020: 2)
- 5-2-3 إفاد المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لعدد من بعثات رصد حالة حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية (2020/2021: 2)
- 6-2-3 عدد نوادي حقوق الإنسان العاملة بصفة كاملة في مالي (2019/2020: إنشاء 23 نادياً من دون أن تكون عاملة؛ 2020/2021: 10 نواد عاملة)
- 7-2-3 التطبيق التدريجي للقانون الوطني المتعلق بالعنف الجنساني (2018/2019: وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون؛ 2020/2019: التصديق على القانون وتطبيقه؛ 2021/2020: أنشطة دعوة متواصلة من أجل التصديق على القانون وتقديم الدعم لنشر القانون المصادق عليه)
- 8-2-3 مصادقة حكومة مالي على مشروع خطة العمل الخاصة بالبيان المشترك المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتنفيذه تدريجياً (2018/2019: لا ينطبق؛ 2020/2019: صياغة خطة العمل؛ 2021/2020: المصادقة على خطة العمل وتنفيذها جزئياً)

النواتج

- تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بولايتها من خلال المشاركة في الاجتماعات التقنية وتنظيم 3 دورات تدريبية لصالح أعضاء اللجنة وموظفيها
- تنظيم حلقتي عمل لمساعدة سلطات مالي على إعداد وصياغة تقريرين دوريين اثنتين على الأقل وتقديمهما إلى هيئات المعاهدات المعنية، بهدف تعزيز تواصل سلطات مالي مع الآليات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، في مجال رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها، من خلال برنامج تدريبي مدته أسبوع واحد
- تعزيز قدرات نوادي حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة العدل، من خلال سلسلة من الدورات التدريبية والدعم اللوجستي
- تنظيم 3 حلقات عمل للوزراء والبرلمانيين الرئيسيين، من أجل دعم تصديق ونشر القانون المتعلق بالعنف الجنساني
- توفير خط اتصال مباشر بشأن العنف الجنسي والجنساني، ووضع إجراءات تشغيل موحدة للتصدي بالشكل المناسب للعنف الجنسي المتصل بالنزاع
- تنظيم حلقة عمل واحدة، للمصادقة على خطة العمل الخاصة بالبيان المشترك المتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وجلستين اثنتين لاستعراض تنفيذ خطة العمل تلك من أجل تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-3 عمل آلية العدالة الانتقالية في مالي وإجراءاتها وفقاً لمعايير 1-3-3 عدد البعثات التي تقودها الأفرقة المتنقلة التابعة للجنة حقوق الإنسان، وامتلاك السلطات المختصة، بما في ذلك السلطات الحقيقة والعدالة والمصالحة ابتغاء جمع إفادات الشهود والضحايا، بمن غير القضائية، لقدرات زائدة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب فيما فيهم النساء والأطفال (2019/2018): تفعيل 6 أفرقة متنقلة؛ يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان (2020/2019: 30؛ 2021/2020: 40)
- 3-3-2 زيادة عدد إفادات الشهود التي ثبتت فيها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2019/2018: 10 000؛ 2020/2019: 13 000؛ 2021/2020: 18 000)
- 3-3-3 زيادة عدد القضايا التي تحقق فيها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 30؛ 2021/2020: 5)
- 3-3-4 ازدياد عدد الضحايا (مصنفين حسب نوع الجنس) الذين يشاركون في جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 40؛ 2021/2020: 48)

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتنفيذ ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما يتماشى مع المعايير الدولية وبالتكامل مع النظام القضائي الوطني وآليات التحقيق الأخرى
- توفير الدعم اللوجستي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، من أجل عقد جلسات استماع علنية، وإيفاد بعثات تحقيق، ونشر أفرقة متنقلة، فضلاً عن تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية الاتصال واستراتيجية الدعوة المنبثقتين عن لجنة الحقيقة والعدالة والعدالة، من أجل آلية تعويض الضحايا
- تقديم المشورة التقنية إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بشأن أنشطتها في باماكو وفي الميدان، في ما يتعلق بالشواغل الجنسانية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني

- دعم وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومن بينها القضاة والسلطات القضائية وغير القضائية، بما فيها الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، من أجل البت في قضايا الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بسبل منها وضع آلية لحماية الضحايا والشهود والمصادر
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لمدة أسبوع بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الإنسان، بشأن حماية حقوق الإنسان الواجبة لأعضاء المحكمة الدستورية والقضاة والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، مع التركيز على وسط البلاد

العوامل الخارجية

إن استمرار تدهور الحالة الأمنية وتواصل الهجمات غير المتكافئة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، المؤديين إلى تقييد سبل الوصول إلى المناطق وتقييد سبل العمل والحوار مع أطراف اتفاق السلام، يمكن أن يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة في هذا المجال

الجدول 7

الموارد البشرية: العنصر 3، تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

الموظفون المدنيون									
و أ ع أ ع م	مد-2 1	ف-5 4	ف-3 2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون		متطوعو الأمم المتحدة المجموع	
						الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المجموع		
وحدة حماية المدنيين									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	2	2	-	4	-	2	6
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	2	2	-	4	-	2	6
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة حماية الطفل									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	1	2	-	3	3	1	7
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	1	2	-	3	3	1	7
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	1	1	-	2	3	2	7
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	1	1	-	2	3	2	7
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	8	14	1	24	31	19	74
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	8	14	1	24	31	19	74
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	1	1	-	2	2	1	5

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-5 - 3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	متطوعو الأمم المتحدة
								المجموع
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	1	1	-	2	2	5
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	13	20	1	35	39	25
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	13	20	1	35	39	25
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 4: إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي

89 - على النحو المبين في الإطار أدناه، ووفقاً للهدفين الاستراتيجيين والمهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف من مجلس الأمن على النحو المبين في قراره 2480 (2019)، ستواصل البعثة دعم تنفيذ الأحكام الأساسية في اتفاق السلام في ما يتعلق بدعم أداء سلطة الدولة لعملها وإعادة بسطها، بما في ذلك السلطات المؤقتة على صعيد الأقاليم والدوائر والبلديات، بالتعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات الوطنية والمحلية المعنية.

90 - وعلاوة على ذلك، ومن أجل دعم أداء سلطة الدولة وإعادة بسطها، وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع وتحقيقها، وتهيئة الظروف اللازمة لكي تلبى السلطات الاحتياجات الأساسية للسكان في الأجل المتوسط، ستدعم البعثة المتكاملة تنمية القدرات التقنية والإدارية المستدامة للسلطات المحلية والإقليمية من خلال أنشطة تُصمم وتنفذ بالتعاون الوثيق مع السلطات الإقليمية ووكالات التنمية الإقليمية، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي المتكامل.

91 - وستعزز البعثة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتطبيق العدالة الجنائية، ولا سيما في وسط البلاد، بما في ذلك التشجيع على زيادة التنسيق مع سلطات سلسلة العدالة الجنائية وفي ما بينها، وبناء ثقة السكان في المؤسسات. وستواصل البعثة الدعوة لدى السلطات في مالي لإيفاد المدعين العامين والقضاة وموظفي الإصلاحات الوطنيين إلى شمال مالي، والعودة إلى وسط مالي والحرص على إتاحة مؤسسات العدالة لجميع شرائح السكان، بما يشمل النساء والأطفال. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى الآليات الموجهة بقيادة وطنية مثل إطار تنسيق سلسلة العدالة الجنائية وعمليات التفتيش القضائي في شمال مالي.

92 - وتمشياً مع اتفاق السلام، ستواصل البعثة دعمها للمبادرات الرامية إلى كفاءة التكامل بين نظام العدالة الرسمي وآليات العدالة التقليدية لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بينما يتم بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون. وستستكمل هذه الجهود بتعزيز الجهات الفاعلة والقدرات الأساسية في مجال العدالة، ولا سيما في وسط البلد، وعقد دورات تدريبية وتوجيهية محددة الأهداف لفائدة الموظفين الوطنيين في النيابة العامة والقضاء والإصلاحات وتنفيذ مشاريع محددة سريعة الأثر تدعم استعادة سلطة الدولة. وستزيد البعثة والشركاء المعنيون لفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً من أوجه التكامل في ما يتعلق بتقديم التمويل واستخدامه من خلال تنفيذ الأولويات المشتركة الرئيسية المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار

الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2020-2024)، بما يتماشى مع إطار الحكومة الاستراتيجية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للفترة 2019-2023. وستواصل البعثة الاضطلاع بدور تنسيقي رئيسي لدعم تحديد الأولويات من حيث الأنشطة والموارد، واتساق الجهود وأوجه التكامل بين الحكومة الوطنية والسلطات الإقليمية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بما يتماشى مع القرار 2480 (2019) والجدول الزمني للخطة الانتقالية الذي وضع في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

1-4 إعادة بسط سلطة الدولة فيما يتعلق بأداء الوظائف الأساسية 1-1-4 عدد المسؤولين الحكوميين العائدين إلى مراكز عملهم، على الدولة وتحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات بطريقة لا مركزية في وسط مستوى الأقاليم والدوائر والمقاطعات، في المناطق الشمالية (من أصل ما مجموعه 195 وظيفة: 2018/2017: تم شغل 32 في المائة؛ 2019/2018: شغل 40 في المائة؛ 2020/2019: 55 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)

2-1-4 تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالأولويات على مستوى الأقاليم والدوائر والجماعات (2019/2018: 5 على مستوى الأقاليم؛ 2020/2019: 5 على مستوى الأقاليم و 21 على مستوى الدوائر، 2021/2020: 5 على مستوى الأقاليم، و 24 على مستوى الدوائر، و 49 على مستوى الجماعات)

3-1-4 عدد ما يُنفذ من المشاريع المتعلقة بثمار السلام، بما في ذلك بناء الثقة تجاه البعثة والمهام المنوطة بها، والوثام الاجتماعي وتسوية النزاعات التي تحدث بين الطوائف وضمن الطائفة الواحدة، ومؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتفعيل سلطات الدولة وتحقيق فعاليتها، ودعم عملية السلام (2019/2018: 150؛ 2020/2019: 150؛ 2021/2020: 150)

النواتج

- تقديم الدعم لاستعادة سلطة الدولة في وسط البلاد من خلال بناء قدرات مسؤولي الدولة، والدعم اللوجستي، وإنشاء البنى التحتية عن طريق المشاريع السريعة الأثر
- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع وزارة الإدارة الإقليمية واللا مركزية بهدف استعراض التقدم المحرز في مجال استعادة وبسط سلطة الدولة في شمال مالي ووسطها، واستعراض الوثائق الاستراتيجية الأساسية المتعلقة بأطر التنمية المحلية
- تنفيذ 110 من المشاريع السريعة الأثر وتنسيقها من جانب البعثة بوصفها تشكل دعماً مباشراً لتنفيذ اتفاق السلام و/أو لتلبية الاحتياجات الخاصة في وسط البلد على أساس تحليل محكم للنزاع، وذلك تمهيداً مع أولويات وخطط البلد الإقليمية والوطنية والإطار الاستراتيجي المتكامل، ووفقاً للبيئة المتغيرة
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية عن طريق عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع السلطات الوطنية والإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين والمجتمع المدني لتنفيذ مشاريع ثمار السلام التي تدعم تحقيق الاستقرار، بما يشمل

تعزيز المبادرات المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع السلطات الوطنية، مع أخذ حساسية النزاع والشواغل الجنسانية في الاعتبار، إلى جانب مراعاة المزايا النسبية لمختلف الشركاء (القدرات والخبرات والوجود الميداني)

- إنشاء 20 فريقاً عاملاً مع الحكومة والشركاء الإنمائيين والإنسانيين من أجل العمل على تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لاتفاق السلام، لأغراض منها تيسير وضع الخرائط المشتركة للأنشطة الإنمائية في المناطق الشمالية بواسطة قاعدة البيانات الخاصة لتحقيق أوجه التآزر بين الأعمال المنجزة في الشمال (Synergie-Nord)
- تعبئة موارد إضافية لأجل الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، تمشياً مع الإطار الاستراتيجي المتكامل ومن خلال التواصل المنتظم مع الجهات المانحة لمواصلة دعم تنفيذ اتفاق السلام، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتوطيد السلام المستدام والتماسك الاجتماعي من خلال أنشطة تحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد
- عقد 6 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل إعداد وتعديل خطط العمل ذات الأولوية في ميناكا وتاودني وكيدال وغاو وتمبكتو وموبتي بشكل شامل ومنسق من جانب المؤسسات التقنية الحكومية في تلك المناطق، مع مراعاة حساسية النزاع والشواغل الجنسانية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

2-4 تعزيز مؤسسات العدالة لتكون قادرة على تقديم خدمات العدالة 1-2-4 تعزيز مؤسسات العدالة لتكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، وضمان سيادة القانون، وزيادة ثقة السكان في نظام العدالة، خدمات العدالة الأساسية وضمان سيادة القانون وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان

2-2-4 قيام وزارة العدل بتنفيذ إصلاح تشريعي بشأن مسألة إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمثيل القانوني (2019/2018): صياغة الاستراتيجية؛ 2019/2020: تنفيذ الاستراتيجية؛ 2021/2020: اعتماد الإطار التشريعي)

3-2-4 إحراز تقدم في تنفيذ إصلاح نظام العدالة الوطني (2019/2018): تنفيذ جميع الأنشطة؛ 2020/2019: تنفيذ 33 في المائة من الأنشطة المدرجة في إطار برنامج المتابعة لبرنامج الطوارئ؛ 2021/2020: تنفيذ 40 في المائة من الأنشطة المدرجة في إطار برنامج المتابعة لبرنامج الطوارئ)

4-2-4 تنفيذ إطار بشأن دور الممارسات القضائية التقليدية (نظام القضاة) والعلاقة بينها وبين نظام العدالة الرسمي (2019/2018): اعتماد الإطار التشريعي؛ 2020/2019: تنفيذ الإطار التشريعي؛ 2021/2020: تنفيذ الإطار)

5-2-4 زيادة الوعي بالحقوق الأساسية والالتزامات القانونية في إطار نظام العدالة الرسمي وسهولة توافر النصوص القانونية الدولية والوطنية (2019/2018): عرض 80 نصاً قانونياً وطنياً على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل؛ 2020/2019: عرض 80 نصاً قانونياً وطنياً حالياً و 100 في المائة من النصوص القانونية الجديدة على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل؛ 2021/2020: عرض نسبة 100 في المائة من النصوص القانونية الجديدة على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل)

النواتج

- تقديم المشورة والدعم التقني لوزارة العدل من أجل تنفيذ إصلاح نظام العدالة الوطني
- تقديم الدعم التقني لآليات العدالة التقليدية، بما في ذلك تنفيذ إطار تشريعي لمواءمة أدوار نظم العدالة التقليدية والرسمية، وتنظيم أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، وتقديم الدعم من أجل تفعيل وظيفة الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، وتنظيم أنشطة للتوعية وبناء القدرات في باماكو وفي الأقاليم (12 دورة توعية و 5 دورات تدريبية و 4 حلقات عمل) للنظرء الحكوميين والجهات الفاعلة التقليدية والرسمية والمجتمع المدني في ما يتعلق بأدوار نظم العدالة التقليدية والرسمية
- تنظيم 20 دورة استشارية للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين/موظفي المحاكم بشأن المعايير والتقنيات وأفضل الممارسات الوطنية والدولية المتبعة في مجال العدالة الجنائية، في باماكو والمنطقتين الشمالية والوسطى
- تقديم الدعم التقني من أجل تطبيق المنهاج التدريبي لضباط الإصلاحات وموظفي السجون، بما في ذلك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد معاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، عن طريق تنظيم دورتين لتدريب المدربين
- تعزيز الإطار التنسيقي للجهات المعنية بالعدالة الجنائية في أقاليم غاو وموبتي وتمبكتو، بسبل منها تقديم المشورة والدعم التقني
- تقديم الدعم التقني والمشورة إلى وزارة العدل والجهات المعنية بتنسيق إطار العدالة الجنائية في باماكو وفي أقاليم غاو وموبتي وتمبكتو، من خلال عقد دورتين للتوعية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام العدالة
- تقديم الدعم التقني/التشريعي إلى وزارة العدل في ما يخص إصلاح التشريعات المتعلقة بالمساعدة القانونية، بما في ذلك عقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة مشروع القانون المتعلق بتقديم المساعدة القانونية
- تنظيم 10 مناسبات وبرامج إذاعية عامة لإذكاء الوعي، تشمل مناقشات ومقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة في مجال العدالة
- رصد ما يُقدَّر بـ 10 قضايا جنائية تتعلق بجرائم خطيرة، من ضمنها الوفيات التي حدثت في عمليات حفظ حفظ السلام
- تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل بهدف زيادة عدد القرارات التي تتخذها آلية الرقابة المعنية في ما يتعلق بالشكاوى المرتبطة بقضايا تتعلق بنزاهة القضاة

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-4 تعزيز الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية لمكافحة 1-3-4 إحراز تقدم في تعزيز الأمن في السجون التي يُحتجز فيها المتهمون و/أو المدانون من الإرهابيين والجناة المتورطين في الجريمة المنظمة، عن طريق تحسين تدابير الأمن البدني وزيادة قدرات ووعي السلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون (2019/2018: تعزيز أمن سجنين؛ 2020/2019: تعزيز أمن 4 سجون في الوسط والشمال؛ 2021/2020: تعزيز أمن 5 سجون)
- 2-3-4 إحراز تقدم في توفير الأمن للمحاكم وموظفي المحاكم (2019/2018: اعتماد سياسة وطنية بشأن حماية المحاكم وموظفيها والتنفيذ التدريجي للتدابير الأمنية في الشمال والوسط؛ 2020/2019: تنفيذ التدابير الأمنية في 5 محاكم في الشمال والوسط؛ 2021/2020: تنفيذ التدابير الأمنية في 6 محاكم في الوسط والشمال)

4-3-3 تعمل المحاكم في أقاليم غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني وحضور الموظفين وتجهيز القضايا) (2018/2019: 13 محكمة؛ 2020/2019: 15 محكمة؛ 2020/2021: 16 محكمة)

4-3-4 استمرار عمل المحاكم بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني، وحضور الموظفين، وتجهيز القضايا) في أقاليم غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي وكذلك في السجون التي يحتجز فيها محتجزون شديدي الخطورة في باماكو وكوليورو وديوالا (2018/2019: 13 محكمة؛ 2020/2019: 15 محكمة؛ 2020/2021: 16 محكمة)

4-3-5 زيادة النسبة المئوية للقضاة والسلطات القضائية الأخرى ذات الحضور المستمر في الشمال والوسط (2020/2021: 70 في المائة)

4-3-6 عدد قضاة التحقيق المدربين والمعتمدين في شمال البلد ووسطه (2020/2021: 50)

4-3-7 زيادة عدد المحاكمات التي بنتت في جرائم خطيرة وأسفرت عن إصدار أحكام وإنزال العقاب بحق المدانين (2020/2021: 10)

4-3-8 صياغة واعتماد وتنفيذ سياسة جنائية شاملة (2020/2021: 1)

4-3-9 زيادة عدد مبادرات إصلاح نظام القضاء العسكري (2020/2021: بدء مناقشة بشأن إصلاح نظام القضاء العسكري والتحقيق في عدد من القضايا وعرضها على أنظار العدالة)

4-3-10 استفادة كل من الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرقة التحقيق المتخصصة التابعة لها من دعم بناء القدرات والمعدات والبنى التحتية (2018/2019: تدريب 100 في المائة من الضباط في ما يتعلق بالإطار القانوني ومهارات التحقيق، وتزويد الفرقة بمعدات التحقيقات الجنائية، والشروع في تشييد المباني أو ترميمها لإيواء مكاتب إقليمية فرعية في موبتي وغازو وتمبكتو؛ 2019/2020: توفير التوجيه لنسبة 100 في المائة من الموظفين و/أو تدريبهم في مجال التحقيقات الجنائية والمتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم المعقدة، وتجهيز المكاتب الإقليمية الفرعية في الوسط والشمال بالبنى التحتية والمعدات؛ 2020/2021: توفير التوجيه لنسبة 100 في المائة من الموظفين و/أو تدريبهم في مجال التحقيقات الجنائية والمتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم المعقدة، وتقديم الدعم لإنشاء مكتبين إقليميين فرعيين في غاو وتمبكتو، وتجهيز المكتب الإقليمي الفرعي في موبتي بالبنية التحتية والمعدات)

النواتج

- تقديم الدعم لتوفير الأمن في المحاكم والسجون، بسبل منها تقديم المشورة والدعم التقني والمادي (نظم الإنذار والمراقبة بالفيديو)، وبناء القدرات والتوعية، للسلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون، ولا سيما في ما يتعلق باحتجاز المتهمين والمدانين من الإرهابيين والجناة المتورطين في الجريمة المنظمة
- تقديم الدعم إلى وزارة العدل والجهات الفاعلة في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية من أجل التفعيل الكامل لـ 16 محكمة و 16 سجنًا عن طريق تقديم المشورة والدعوة والخبرة التقنية وبناء القدرات (بما في ذلك تنظيم 12 اجتماع مائدة مستديرة/حلقة عمل لتعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك قضاة التحقيق، في الشمال والوسط و 3 دورات تدريبية لزيادة القدرة على تحليل البيانات المتعلقة بالسجناء)
- تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل في صياغة سياسة جنائية شاملة من خلال ما لا يقل عن 10 جلسات عمل
- تقديم الدعم التقني إلى مديرية إدارة السجون الوطنية من أجل منع التطرف العنيف ونزعة التطرف في السجون، بما في ذلك من خلال تنظيم ما لا يقل عن 3 دورات تدريبية في السجون التي تحتجز السجناء الشديدي الخطورة وتقديم المشورة في ما يخص إنشاء آلية واحدة لرصد علامات التطرف العنيف في السجن
- تقديم الدعم إلى السلطات القضائية لتنظيم ما لا يقل عن 6 جلسات استماع منتقلة في الشمال والوسط
- تقديم المشورة التقنية في مجال تعميم المنظور الجنساني في مجال حقوق الإنسان إلى سلسلة الأجهزة المعنية بالمسائل الجنائية والعقابية (الشرطة والقضاء والسجون) في باماكو وتمبكتو وغاو وموبتي وميناكا وكيدال
- تقديم المساعدة التقنية بشأن تفعيل الوحدة القضائية المتخصصة وفرقة التحقيق التابعة لها في باماكو ودعم هذا التفعيل، سعيًا إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والمزعزعة للاستقرار من خلال تقديم المشورة بشكل منظم بشأن مشاريع القوانين والأنظمة، وتوفير البنى التحتية والمعدات، وكذلك تنظيم أنشطة شهرية للتوجيه وبناء القدرات لفائدة 55 من المحققين و 12 من القضاة بهدف تحسين قدراتهم في مجالات إدارة القضايا والتحليل الجنائي والتحقيقات الاستباقية
- تقديم المساعدة التقنية والدعم لإنشاء وتفعيل ثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للوحدة القضائية المتخصصة وفرقة التحقيق التابعة لها في غاو وموبتي وتمبكتو من خلال توفير البنى التحتية والمعدات، إلى جانب تنظيم أنشطة للتوجيه وبناء القدرات لفائدة المحققين والمدعين العامين الذين التحقوا بمناصبهم حديثاً، بهدف تحسين جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الاستباقية
- تقديم الدعم اللوجستي والتقني، بما في ذلك دعم السياسات والأنظمة القضائية، وتوفير معدات محددة وتوفير التدريب عليها في ما يتعلق بإنشاء مكاتب فرعية تابعة لفرقة التحقيق المتخصصة في الشمال (تمبكتو) والوسط (سيغو وموبتي)
- تقديم المساعدة التقنية، من خلال أنشطة توعية فصلية، بهدف تحسين التعاون بين قوات الدفاع والأمن المالية والوحدة القضائية المتخصصة في ما يتعلق بجمع الأدلة ونقلها من ساحة المعركة، إلى جانب أنشطة الدعم والدعوة من أجل وضع جهود التعاون في إطار رسمي

العوامل الخارجية

إن انعدام الإرادة لدى أصحاب المصلحة الماليين في اتفاق السلام، ووجود جماعات مسلحة غير ممثلة وما تقوم به من أنشطة، كلها عوامل يمكن أن تعطل تنفيذ هذه المبادرات. ومن شأن زيادة تدهور الحالة الأمنية وتواصل الهجمات غير المتكافئة في المنطقتين الشمالية وخصوصاً الوسطى من مالي أن يؤديا إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة وأن يزيدا من التأثير على المدنيين

الجدول 8

الموارد البشرية: العنصر 4، إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وإرساء سيادة القانون في وسط وشمال مالي

الفئة									المجموع
أولاً - الأفراد المقدمون من الحكومات									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019									19
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020									19
صافي التغير									-
ثانياً - الموظفون المدنيون									
الموظفون الدوليون									
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة - المجموع									متطوعو الأمم المتحدة
أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية - الفرعي									المواطنون ^(أ)
مكتب تحقيق الاستقرار والإعاش المبكر									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019									44
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020									45
صافي التغير (انظر الجدول رقم 9)									-
قسم العدالة وشؤون السجن									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019									38
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020									38
صافي التغير									-
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019									82
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020									83
صافي التغير									1
المجموع، (أولاً - ثانياً)									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019									101
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020									102
صافي التغير									1

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر

الجدول 9

الموارد البشرية: مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	م أ م	موظف برامج	إنشاء	
1+		(انظر الجدول 8)		المجموع

93 - ولدى مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، بملك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً، المؤلف من 44 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، و 2 ف-5، و 9 ف-4، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 22 موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة، و 8 من متطوعي الأمم المتحدة) أفرقة في تمبكتو وكيدال وغازو وموبتي. ويضطلع المكتب بأمانة العديد من آليات التمويل التابعة للبعثة؛ ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان ضمان الاتساق والإشراف في ما يتعلق بتنسيق الأموال ما بين صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي والمشاريع السريعة الأثر من أجل الأنشطة الإقليمية. ويدعم المكتب أيضاً بفعالية رئيس المكتب والأقسام الفنية في تنفيذ البرنامج لفائدة السكان.

94 - وتعمل البعثة على تطوير ميناكا بوصفها معسكراً متكاملًا به رئيس مكتب وموظف إداري إقليمي. ولا يغطي ملاك الموظفين الحالي لمكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر سوى احتياجات المكاتب الإقليمية الأربعة الأصلية المكلفة في كيدال وتمبكتو وغازو وموبتي. ولم يكن إنشاء مكتب ميناكا في شكل مكتب إقليمي متوقعاً، ولكن مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر قدم في العامين الماضيين الدعم لمكتب ميناكا من خلال فريقه في غازو. بيد أنه تبين بأن الأمر يثقل كثيراً كاهل عمليات فريق غازو الذي أصبح من الصعب عليه بصورة متزايدة مواصلة تقديم هذا الدعم إلى ميناكا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدورة الراحة والاستجمام التي مدتها 4 أسابيع تأثير على وجود الموظفين في غازو، مما يخفّض القدرة على تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر في المنطقة والتعامل مع عبء العمل الإضافي.

95 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف برامج (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 9، ليضطلع شاغلها بدور أمانة آلية تمويل مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر في ميناكا والمساهمة في عمل المكتب لإعداد تقارير عن إطار الميزنة القائمة على النتائج وغيرها من التقارير الدورية وغير الدورية.

العنصر 5: الدعم

96 - سيواصل عنصر الدعم في البعثة تقديم خدماته بفعالية وكفاءة من أجل دعم تنفيذ ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وتحسين الخدمات وتحقيق مكاسب نتيجة لزيادة الكفاءة. ويشمل ذلك تقديم الخدمات للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات وتقييم المخاطر والامثال؛ والعمليات

الجوية؛ والميزانية والشؤون المالية وإعداد التقارير؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ وإدارة الوقود؛ وتكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-5 تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة 1-1-5 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي) (2019/2018: 98,2 في المائة؛ 2020/2019: 90 في المائة؛ 2021/2020: 90 في المائة)
- 2-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2019/2018: 10,1 في المائة؛ 2020/2019: 15 في المائة $\pm$ 3 في المائة؛ 2021/2020: 8 في المائة $\pm$ 3 في المائة)
- 3-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2019/2018: 12 في المائة؛ 2020/2019: 30 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)
- 4-1-5 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستقدام قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار في ما يخص المرشحين الدوليين (2019/2018: 57 يوماً؛ 2020/2019: 45 يوماً؛ 2021/2020: 120 يوماً تقويمياً منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتب ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ-3 إلى خ-7)
- 5-1-5 متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين، بالنسبة للمرشحين الدوليين (2019/2018: 252 يوماً؛ 2020/2019: 130 يوماً؛ 2021/2020: 120 يوماً تقويمياً منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتب ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ-3 إلى خ-7)
- 6-1-5 درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي للإدارة (2019/2018: 57 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)
- 7-1-5 النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الخطورة الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2019/2018: 87,7 في المائة؛ 2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: 95 في المائة)

5-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2019/2018: 52,5 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

5-1-9 الدرجة الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الدعم الميداني لإدارة الممتلكات استناداً إلى 20 مؤشراً أساسياً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2019/2018: 492؛ 2020/2019: ≤ 800 ؛ 2021/2020: ≤ 1800)

5-1-10 الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت عملية الشراء (2019/2018: 19,5 في المائة؛ 2020/2019: ≥ 20 في المائة؛ 2021/2020: ≥ 20 في المائة)

5-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقاً لمذكرات التفاهم (2019/2018: 93 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

5-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بإبصال حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2019/2018: 96 في المائة؛ 2020/2019: ≤ 95 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 95 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة
- تقديم الدعم لتنفيذ مخطط واستراتيجية الإدارة في ما يتعلق بإدارة سلسلة الإمداد
- تنفيذ هياكل الإيواء الموحدة الخاصة بالبعثة

خدمات مراجعة الحسابات وتقييم المخاطر ومراقبة الامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تتفد بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة ما مجموعه 74 طائرة (7 طائرات ثابتة الجناحين، و 6 منصات استخبارات ومراقبة واستطلاع مأهولة، و 36 طائرة مروحية، و 25 طائرة بدون طيار في 11 منظومة جوية بدون طيار)
- توفير 19 733 ساعة طيران مقررة (10 319 ساعة من موردين تجاريين و 9 414 ساعة من موردين عسكريين) لجميع أنواع الخدمات، بما فيها الخدمات المتصلة بالركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران في ما يخص 74 طائرة و 17 مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات

خدمات الميزانية والشؤون المالية وإعداد التقارير

- توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والخدمات المحاسبية في ما يتصل بميزانية قدرها 1,2 بليون دولار، تمثيلاً مع السلطة المفوضة

خدمات الموظفين المدنيين

- توفير خدمات الموارد البشرية لقوام أقصاه 1 941 من الموظفين المدنيين المأذون بهم (828 موظفاً دولياً و 908 موظفين وطنيين و 205 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما يشمل تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والمزايا والاستحقاقات، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمثيلاً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لـ 2 312 مشاركاً من الموظفين المدنيين، وتقديم الدعم للتدريب خارج البعثة لـ 295 مشاركاً من الموظفين المدنيين
- دعم تجهيز 3 637 طلبات سفر داخل منطقة البعثة و 387 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و 218 طلب سفر لأغراض التدريب للموظفين المدنيين

خدمات المرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما مجموعه 24 موقعاً من مواقع البعثات في 12 مكاناً
- تنفيذ 26 مشروعاً من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل
- تشغيل وصيانة 337 مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة في 11 موقعاً ومحولين كهربائيين في موقعين، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدّمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة (48 حفرة و 24 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها، و 70 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مملوكة للأمم المتحدة في 13 موقعاً)
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 12 موقعاً
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس لفائدة 22 موقعاً في 10 أماكن، وخدمات البستنة ومكافحة الأعشاب الضارة لفائدة 20 موقعاً في 8 أماكن
- خدمات صيانة وتصليح 3 مدارج ومناطق لوقوف السيارات في موقعين، وخدمات صيانة وتصليح 10 مهابط الطائرات المروحية في 8 مواقع
- صيانة وإصلاح 3,8 كيلومترات من الطرق الداخلية و 700 متر من الطرق الهامشية و 25 000 متر مربع من مناطق وقوف السيارات في موقع واحد (باماكو)

خدمات إدارة الوقود

- إدارة توريد وتخزين 55,8 مليون لتر من الوقود (15,2 مليون لتر للعمليات الجوية، و 11,4 ملايين لتر للنقل البري، و 29,2 مليون لتر للمولدات والمرافق الأخرى)، ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 13 موقعاً

خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية

- توفير ودعم 3 588 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة، و 1 391 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 255 جهازاً لاسلكياً للمحطات القاعدية

- تشغيل وصيانة محطة واحدة للبث الإذاعي على موجة التضمين الترددي ومرفقين اثنين للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية واتصالات الفيديو وإرسال البيانات، بما في ذلك 40 محطة طرفية دقيقة الفتحة، و 91 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و 28 مقسماً هاتفياً، إلى جانب شبكة آمنة واتصالات لاسلكية بين الأرض والجو وخدمات التسجيل الصوتي لفائدة الأسطول الجوي للبعثة
- توفير ودعم 4 283 جهازاً حاسوبياً و 521 طابعة لقوام يبلغ متوسطه 1 682 موظفاً مدنياً و 2 271 فرداً نظامياً من المستعملين النهائيين في باماكو ومناطق أخرى، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى
- دعم وصيانة 115 شبكة محلية وشبكة واسعة النطاق في 12 موقعاً
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي 1,24 مليون كيلومتر مربع، وتعهّد المعلومات المصنّفة حسب التضاريس والموضوع، وإعداد 500 خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (5 عيادات من المستوى الأول)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (39 عيادة من المستوى الأول في 10 مواقع، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في 3 مواقع (غاو وتمبكتو وكيدال))، بالإضافة إلى إدامة طلب توريد واحد للمستشفيات من المستوى الثالث في موقع واحد في داكار، ومرفق تجاري واحد للحد من الأضرار في موبتي، وإدامة الترتيبات التعاقدية مع 3 مستشفيات تجارية من المستوى الثاني (مستشفيات في باماكو ومستشفى واحد في النيجر)
- إدامة ترتيبات الإجلاء الطبي إلى مرفقين طبيين (مستشفى واحد من المستوى الثالث وواحد من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة في داكار والقاهرة
- إدامة ترتيبات تعاقدية مع فريق تجاري مستقل للإجلاء الطبي الجوي في موقعين في باماكو وموبتي لدعم عمليات الإجلاء الطبي الجوي داخل منطقة البعثة وخارجها إلى المرافق الطبية المتقدمة من أجل إجراء العمليات الحاسمة لإنقاذ الأرواح والأطراف وتحقيق استقرار الحالة الصحية

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم لإجراءات التخطيط والتوريد التي ستنتم من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 456 مليون دولار، تمثيلاً مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 29 967 طناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية وكذلك المعدات التي تقل قيمتها عن قيمة الحد الأقصى بتكلفة أصلية إجمالية تبلغ 360 مليون دولار، وإعداد حساباتها والإبلاغ عنها، تمثيلاً مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- تمركز قوام مأذون به يبلغ حده الأقصى 15 209 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (40 مراقباً عسكرياً و 486 من ضباط الأركان العسكرية و 12 763 من أفراد الوحدات و 350 شرطياً من شرطة الأمم المتحدة و 1 570 شرطياً من وحدات الشرطة المشكّلة) بالإضافة إلى 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات، وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم
- التفتيش والتحقق والإبلاغ في ما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وامتنال 56 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة لشروط الاكتفاء الذاتي في 12 موقعاً

- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 13 833 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه 869 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 19 من الأفراد المقدّمين من الحكومات
- دعم تجهيز 872 طلبات سفر داخل منطقة البعثة و 116 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و 3 037 طلب سفر لأغراض التدريب للأفراد النظاميين

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 010 مركبات مملوكة للأمم المتحدة (438 مركبة ركاب خفيفة، و 130 من مركبات الأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 193 عربة مصفحة، و 241 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 4 438 مركبة مملوكة للوحدات و 7 مشاغل ومرافق تصليح، وتوفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكي

الأمن

- القيام على مدار الساعة بتوفير الحماية اللصيقة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعة المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع موظفي البعثة ومنشأتها
- إجراء عمليات تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح 119 مكان إقامة
- تنظيم 11 جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- تنظيم 197 دورة تدريبية تمهيدية في مجال الأمن و 7 دورات تدريب/تمارين عملية أولية على مكافحة الحرائق
- تنفيذ 200 تحقيق وإجراء تحقيقي

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية، واتخاذ إجراءات تصحيحية في حالات سوء السلوك

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- تنفيذ برنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار التدريب التوجيهي لجميع أفراد البعثة الوافدين، يشمل التثقيف عن طريق الأقران والخدمات المنتظمة المقدمة لأفراد البعثة الحاليين

العوامل الخارجية

قد تؤثر عوامل عدة في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومنها التغييرات التي تطرأ على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية؛ والظروف المناخية غير المتوقعة في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ وحوادث تغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الجدول 10

الموارد البشرية: العنصر 5، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة ⁽¹⁾ المجموع
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون المدنيون	
شعبة دعم البعثة									
مكتب مدير دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	5	5	7	18	11	2	31
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	4	5	6	16	12	2	30
صافي التغير	-	-	(1)	-	(1)	(2)	1	-	(1)
إدارة العمليات والموارد									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	21	20	80	122	101	36	259
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	21	20	80	122	99	37	258
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(2)	1	(1)
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة 2020/2019 ^(ب)	-	-	-	1	1	2	-	-	2
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020 ^(ب)	-	-	-	1	1	2	-	-	2
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	21	21	81	124	101	36	261
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	21	21	81	124	99	37	260
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(2)	1	-
إدارة تقديم الخدمات									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	20	34	133	188	246	34	468
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	20	34	133	188	248	36	472
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	2	2	4
إدارة سلسلة الإمداد									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	1	10	11	55	77	112	26	215
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	1	10	11	55	77	112	28	217
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	2	2
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	4	56	70	276	406	469	98	973
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	4	55	70	275	404	470	103	977
صافي التغير	-	-	(1)	-	(1)	(2)	1	5	4
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة 2020/2019 ^(ب)	-	-	-	1	1	2	-	-	2
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020 ^(ب)	-	-	-	1	1	2	-	-	2

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المجموع	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع شعبة دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	4	56	71	277	408	469	98	975
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	4	55	71	276	406	470	103	979
صافي التغير	-	-	(1)	-	(1)	(2)	1	5	4
قسم السلامة والأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	-	5	11	138	154	175	-	329
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	-	5	11	146	162	180	1	343
صافي التغير	-	-	-	-	8	8	5	1	14
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	-	4	61	82	415	562	644	98	1 304
الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	-	4	60	82	422	568	650	104	1 322
صافي التغير	-	-	(1)	-	7	6	6	6	18

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها 6 وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة 6 وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة 6 وظائف

مكتب مدير دعم البعثة

الجدول 11

الموارد البشرية: وحدة البيئة

الوظائف				
التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	م ف و	موظف معاون لشؤون البيئة	إعادة ندب	من قسم الموارد البشرية التابع لإدارة العمليات والموارد
المجموع	1+	(انظر الجدول 10)		

97 - ستتولى وحدة البيئة، بملك موظفيها المدنيين المأذون به حالياً والمؤلف من 6 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 3 موظفين فنيين وطنيين، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة، وواحدة لمتطوعي الأمم المتحدة)، مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية البيئية التي وضعتها إدارة الدعم العملياتي للبعثات

الميدانية، من خلال إعداد ورصد خطة العمل البيئية للبعثة، ووضع خطط ومبادئ توجيهية جديدة لإدارة المخاطر والأداء البيئي إلى جانب الركائز الرئيسية للاستراتيجية في مجالات منها الطاقة والنفايات الصلبة، وإدارة المياه والصرف الصحي، وتطبيق مبادئ توجيهية جديدة، مثل المبادئ التوجيهية التي وضعتها إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي لمساعدة بعثات الأمم المتحدة الميدانية على إجراء تقييمات للأثر البيئي والمبادئ التوجيهية لإدارة الدعم العملي بشأن الالتزام البيئي وتسليم مواقع البعثات والكيانات الميدانية.

98 - ومنذ آذار/مارس 2019، أعار قسم الموارد البشرية مؤقتاً وظيفة لموظف معاون لشؤون البيئة (موظف وطني من الفئة الفنية) إلى وحدة البيئة. ويساهم هذا الموظف منذئذ بنجاح في ولاية وحدة البيئة، عن طريق اضطراره بعمليات تفتيش منتظمة، ومساهمته في عملية تسليم ديابالي من خلال وضع أول تقييم بيئي نهائي للبعثة تمهيداً مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها إدارة الدعم العملي في ما يتعلق بإغلاق الكيانات الميدانية. وفي هذا السياق، يُقترح إعادة ندب الوظيفة (موظف وطني من الفئة الفنية) على النحو الوارد في الجدول 11، من أجل تنظيم ترتيبات إعاره هذه الوظيفة، ضماناً لاستمرارية الخدمة داخل وحدة البيئة وامتنالاً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات.

إدارة العمليات والموارد

الجدول 12

الموارد البشرية: قسم الموارد البشرية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	م أ م	موظف لشؤون الرعاية الاجتماعية	إنشاء	
1-	م ف و	موظف معاون لشؤون الرعاية الاجتماعية	إعادة انتداب	إلى وحدة البيئة التابعة لمكتب مدير دعم البعثة
المجموع	-	(انظر الجدول 10)		

99 - سيتولى قسم الموارد البشرية، بملك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً المؤلف من 59 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 5 ف-3، و 17 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 6 موظفين فنيين وطنيين، و 21 موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة، و 7 من متطوعي الأمم المتحدة)، مسؤولية الخدمات المتكاملة والاستراتيجية التي تقدمها البعثة في مجال إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك خدمات التخطيط لاستقدام الموظفين وتنصيبهم وإدارة شؤونهم وتدريبهم وبناء قدراتهم. ويُعد القسم أيضاً ويستعرض توصيفات الوظائف المتصلة بمختلف المهام المضطلع بها في البعثة، ويحدد أعمال الأفرقة المحلية والدائمة والمخصصة ويديرها، ويشرف على رصد استحقاقات وفوائد المراقبين العسكريين وأفراد والشرطة المدنية، ويضطلع بدور استشاري في التخطيط لملك الموظفين وتخصيص الموارد له وتطويره. وتضم وحدة الرعاية التابعة للقسم وظيفة واحدة لموظف لشؤون الرعاية الاجتماعية/رئيس الوحدة (ف-3) في باماكو، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة لموظفين لشؤون الرعاية الاجتماعية في باماكو، وثلاث وظائف (موظفون فنيون وطنيون) في غاو وكيدال وموبتي، ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة معين في باماكو.

وإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بشأن الترفيه والاستجمام لموظفي البعثة الصادر في حزيران/يونيه 2017 جزءاً من توجيه إدارة عمليات حفظ السلام لعام 2007 المتعلق بالسياسات والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن الترفيه والاستجمام، التي وُضعت بهدف الامتثال لتوصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن "تتخذ إدارة عمليات حفظ السلام خطوات تجاه تحسين الظروف المعيشية ومرافق الترفيه والاستجمام لجميع فئات الموظفين في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأماكن الترفيهية لراحة واستجمام أفراد الوحدات، واستخدام ما تمتلكه البعثات من وسائل نقل للذهاب إلى تلك المواقع، والإفادة من مرافق الإنترنت، والمرافق الرياضية المشتركة بين الوحدات". ووفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة للبعثة المتكاملة بشأن الترفيه والاستجمام للموظفين، ينبغي أن تتاح فرص الترفيه والاستجمام لجميع أفراد البعثة، بغض النظر عن تصنيفهم أو مرتبتهم، في محاولة لتعزيز روح الزمالة بين الموظفين، وتشجيع التماسك واحترام التنوع. وتحت قيادة مدير دعم البعثة ورئيس دائرة إدارة العمليات والموارد ورئيس قسم الموارد البشرية، تساعد وحدة الرعاية لجان الترفيه والاستجمام على تنفيذ أنشطة البعثة المتعلقة بالرعاية عن طريق توليها لجميع الواجبات الائتمانية. وتشرف الوحدة على ما يصل إلى 70 مرفقاً على نطاق البعثة، تشمل مرافق تقديم الطعام المحلية والدولية، والصالات الرياضية، ومخازن التموين (متاجر الجنود)، والمغاسل، ومرافق الدفع غير النقدي، ومتاجر التحف التذكارية.

100 - ويوجد في تمبكتو نحو 200 موظف مدني وحوالي 1 700 جندي. ويتولى موظف شؤون الرعاية الاجتماعية وحده مسؤولية تنفيذ وتعهّد الدعم الاعتيادي للرعاية الاجتماعية للموظفين الذين يعملون في بيئة صعبة في ما يتعلق بمرافق تقديم الطعام المحلية والدولية، والصالة الرياضية، ومتاجر الجنود.

101 - وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المقار الإقليمية، فإن تمبكتو مركز عمل محفوف بالصعاب. ولذلك، من الضروري تجهيز المرافق الاجتماعية المعيارية وإدارتها إدارة جيدة، وتشجيع لجان الترفيه والاستجمام على اقتراح مرافق اجتماعية جديدة بالتعاون مع موظف الرعاية الاجتماعية والموظف الإداري الإقليمي. وسيؤدي وجود موظف متفرغ لشؤون الرعاية الاجتماعية (من متطوعي الأمم المتحدة) إلى زيادة إنتاجية الموظفين وقدرتهم التشغيلية العامة لأن أنشطة الرعاية العادية تساعدهم على التكيف مع الحياة في البعثة، وتحسين بيئة العمل؛ وتعزيز الروح المعنوية وروح الفريق لأفراد البعثة؛ ومن ثم مساعدة الموظفين على التعامل مع الإجهاد وتخفيف الملل. وسيسهم ذلك في جعل حياة البعثة في تمبكتو أكثر سهولة، وفي نهاية المطاف الحد من ارتفاع معدل دوران الموظفين. وثمة فائدة إضافية من وجود موظف دولي لشؤون الرعاية الاجتماعية، وهي أنه بالعيش في "المعسكر الكبير" الموجود في تمبكتو، سيكون الموظف مندمجاً تماماً في الحياة اليومية للمعسكر وسيضيف قيمة للتنفيذ الفعال لخطة الرعاية الاجتماعية. وما كان الأمر ليكون كذلك لو شغل موظف فني وطني هذه الوظيفة لأن الموظفين الفنيين الوطنيين غير مصرح لهم بالعيش في المعسكر الكبير، ويقتصر وجودهم في المعسكر الكبير على ساعات العمل بسبب المخاوف الأمنية.

102 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف الرعاية الاجتماعية (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 12. ويُقترح أيضاً إعادة ندب وظيفة واحدة (موظف فني وطني) من أجل تنظيم ترتيبات الإعارة بين وحدة البيئة وقسم الموارد البشرية، على النحو المذكور في الفقرة 98 أعلاه.

الجدول 13

الموارد البشرية: المكاتب الإقليمية لدعم البعثة

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ ع و	مساعد إداري	إعادة ندب	إلى قسم الخدمات الطبية
1-		(انظر الجدول 10)		المجموع

103 - إدراكاً للحاجة إلى الفعالية من حيث التكلفة دون المساس بمهام المكتب الإقليمي للدعم الإداري في تيساليت، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) على النحو المبين في الجدول 13.

إدارة تقديم الخدمات

الجدول 14

الموارد البشرية: قسم النقل

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	خ ع و	ميكانيكي مركبات	إعادة ندب	من شعبة الشؤون المدنية في موبني
1+		(انظر الجدول 10)		المجموع

104 - يتولى قسم النقل، بملأك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من 109 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 23 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 لموظفين فنيين وطنيين، و 78 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و 5 لمتطوعي الأمم المتحدة)، مسؤولية كفالة توفير النقل البري بشكل كاف، ودعم المعدات المتخصصة، والموارد من الموظفين التقنيين والموارد اللوجستية لجميع عناصر البعثة من أجل تنفيذ المهام المنوطة بها والاضطلاع بها في جميع أنحاء منطقة العمليات. والقسم مكلف بتخطيط وتنسيق تقديم الدعم في ما يخص النقل البري للعملاء المأذون لهم بفعالية من حيث الكلفة وكفاءة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة القيود التشغيلية والسياسية ووفقاً للأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة، من أجل تحقيق ولاية البعثة. ولا يوجد في ما القسم العدد الكافي من الموظفين في مينكا لتحمل عبء العمل في المنطقة. ويوجد في منطقة مينكا مشغل يوفر الاحتياجات من الصيانة والتوصيل للمركبات المصفحة، وتملك معدات مناولة المواد والشاحنات الثقيلة التي التي تصل بصفة منتظمة إلى مينكا كجزء من القوافل وتعاني العديد من المشاكل التقنية المتعلقة بالصيانة والتوصيل. ويدير العمليات حالياً متعاقدان فردان من خلال ترتيبات مخصصة لإرسال ميكانيكيين وكهربائيين من إقليم غاو بصفة مؤقتة إلى مينكا. وهذا الترتيب غير مجد من الناحية المالية كحل على الأمد الطويل يؤثر على الكفاءة وقدرات التوصيل التشغيلي في كل من غاو ومينكا.

105 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) من قسم الشؤون المدنية إلى قسم النقل في مينكا، على النحو المبين في الجدول 14.

الموارد البشرية: قسم الخدمات الطبية

الوظائف				
التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
2+	م أم	مستشار موظفين	إنشاء	
1+	خ ع و	مساعد اتصال في الشؤون الطبية	إعادة ندب	من المكتب الدعم الإداري الإقليمي، تيماليت
المجموع				1+

106 - يوفر قسم الخدمات الطبية، بملاك موظفيه المدنيين المأذون به حالياً الذي يتألف من 60 وظيفة ووظيفة مؤقتة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 8 ف-3، و 5 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و 7 وظائف فنية وطنية، و 24 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 13 من متطوعي الأمم المتحدة)، الرعاية الطبية الإنسانية الاعتيادية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جميع أفراد البعثة المتكاملة عن طريق كفالة ما يلي: (أ) توفير خدمات العناية الصحية والوقائية؛ (ب) وتنسيق عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين داخل منطقة البعثة وخارجها؛ (ج) والتخطيط للطوارئ الطبية. ولذلك، يضطلع القسم بدور حاسم في التخطيط والإدارة والإشراف والمحاسبة في ما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية والنفسية العامة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، التي تساعدهم في الحفاظ على صحة طبية وأداء جيد ونظرة إيجابية من أجل حمايتهم سعيًا لتنفيذ ولاية البعثة. وقد استعرض القسم أولوياته واستراتيجياته التنفيذية واحتياجاته من الموارد من أجل الاستجابة بكفاءة وفعالية للاحتياجات الطبية لموظفي الأمم المتحدة، مع مراعاة البيئة التشغيلية القاسية والعدائية التي يجري نشرهم فيها. وتشهد منطقة البعثة العديد من التحديات التي تحد من قدرة القسم على توفير الرعاية الطبية لجميع أفراد البعثة في ما يتعلق بعوامل الإجهاد المتصلة بالعمليات في المناطق النائية والظروف الجغرافية والمناخية القاسية (البيئة الصحراوية/شبه الصحراوية، والحرارة، والعواصف الرملية، والرهج الغباري). ويؤدي تدهور الحالة الأمنية والهجمات المتكررة على الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة المتكاملة إلى وضع يتعرض فيه الموظفون على نحو مستمر تقريباً لحالات تتطوي على خطر يهدد حياتهم أو قد يفضي إلى الموت أو الإصابة.

107 - ولا تستطيع وحدة تقديم المشورة للموظفين تلبية الطلب على الخدمات في سياق تواتر الهجمات الإرهابية وعدم وجود أطباء نفسانيين متخصصين داخل الوحدات الطبية، وهو ما يُغرق الوحدة بكثرة الطلبات على المشورة من موظفي البعثة المدنيين بسبب معاناتهم من الاكتئاب بعد تعرضهم لصدمات نفسية. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يلجأ إلى الوحدة لتقديم خدماتها إلى عناصر لا تنتمي إلى البعثة، مثل فريق الأمم المتحدة القطري، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والمتعاقدين الأفراد والأفراد العسكريين ممن تضرر بشكل مباشر من الهجمات. ولذلك، يتعين تعزيز الوحدة لكفالة تقديم خدمات مشورة تتسم بالكفاءة والفعالية.

108 - وقد ظلت الحالة الأمنية العامة في البعثة خلال العام الماضي تشكل تحديات هائلة للصحة العقلية للموظفين ورفاههم بسبب الهجمات المعقدة المنتظمة المباشرة وغير المباشرة. وبالرغم من الإمكانيات المحدودة، فقد تصدت وحدة تقديم المشورة للموظفين للهجمات المستمرة في الميدان. ولا تزال تهيم على منطقة البعثة بيئة عدائية وغير آمنة، وهو ما يهيئ الظروف لإمكانية حدوث العديد من الاضطرابات النفسية والاضطرابات المرتبطة بالإجهاد. ويحال على الوحدة بانتظام من عيادتها الطبية مرضى تظهر عليهم

علامات الاضطرابات النفسية الجسدية، لا سيما القلق والأرق، التي قد تكون مرتبطة بشكل مباشر بتعرضهم لحوادث خطيرة في الميدان. وبنت الوحدة أيضاً في العديد من طلبات النقل بسبب مشاكل تتعلق بالصحة العقلية، وهي مشاكل كان من الممكن تفاديها بوجود مستشارين مهنيين متفرغين في الميدان، يتولون تلقين الموظفين مهارات احتواء الضغوط والتعايش معها وتنظيم برامج وقائية فعالة. وينتج عن عدم كفاية عدد مستشاري الموظفين المهنيين، علاوة على تواتر الحوادث الخطيرة في البعثة، وجود حالة يقضي فيها المستشارون غالبية وقتهم في إدارة الحوادث الخطيرة، سواء في المراحل الحادة أو في مراحل المتابعة، وفي كثير من الأحيان في المرحلتين معاً.

109 - ومن شأن وجود مستشارين إضافيين لخدمة الموظفين أن يزيد من قدرة وحدة تقديم المشورة للموظفين على تلبية احتياجات البعثة في مجال الصحة العقلية. فهم سيقدمون دعماً حاسماً في مراكز العمل الصعبة والخطرة. ويساور قسم الخدمات الطبية (وقيادة البعثة) قلقٌ بالغ من احتمال نقشي الاكتئاب التالي للصدمة النفسية بين الموظفين، بسبب تعرض نفس الموظفين لهجمات متكررة، وهو ما استمر العام الماضي في الحدوث بدون انقطاع. وطوال مدة البعثة، تستمر إحالة الموظفين على الاستشارات النفسية إما في باماكو أو في بلدانهم الأصلية. ومن الضروري زيادة وجود مستشاري الموظفين لرصد الموظفين في حال الإصابة بهذا الاضطراب. ويواجه الموظفون أيضاً خطر تفاقم الاضطرابات الكامنة (ومن بينها الاكتئاب والقلق) بسبب التعرض المتكرر لحوادث خطيرة وتتطوي على تهديد للحياة. ويحد ملاك الموظفين الحالي إلى حد كبير من قدرة الوحدة على توفير التوعية المستمرة للموظفين وعلى وضع برامج وقائية. ويعوق النقص في ملاك الموظفين أيضاً القدرة على مواصلة رحلات التوعية المقررة، إذ كثيراً ما يُسحب موظفو الوحدة القلائل من البعثات المنتظمة المقررة من أجل الاستجابة إما لأزمات فردية (على سبيل المثال تقييم أو علاج أو إحالة حالات لتعاطي الكحول أو حالات نفسية حادة) أو لحادث خطير. وفي هذه الحالات، تلغى أيضاً أنشطة مقررة أخرى أو تُترك دون إشراف (دورات تدريب، وحلقات عمل، وبرامج لتلقي المساعدة من الأقران). فتوفير الخدمات الوقائية والمستمرة وخدمات الطوارئ بطريقة فعالة ومهنية هو ببساطة أمر غير ممكن في ظل مستويات التوظيف الحالية.

110 - ومنذ إنشاء البعثة، لم يشمل ملاك موظفي البعثة وظيفة مساعد إقليمي لشؤون الاتصال الطبي في داكار. ولا يمكن تلبية الاحتياجات من الخدمات إلا من خلال إنشاء وظيفة في داكار، حيث تملك البعثة مستشفى إقليمياً من المستوى الثالث، يُستخدم لأجل عمليات الإجراء الطبي التي تتجاوز السعة والقدرة المحليتين. ويستلزم الأمر وجود موظف لشؤون الاتصال الطبي في داكار من أجل تقديم الدعم الإداري والفسبولوجي للمرضى الذين هم في حالة حرجة أو المصابين بإصابات بليغة وكذلك لأغراض التنسيق الطبي. وتلبي هذه الحاجة حالياً عن طريق تعيين متعاقد فرد عُيّن عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتموّل البعثة المتكاملة. غير أن هذا الترتيب تسبب بصورة دورية في حدوث مشاكل تعزى إلى الطابع المؤقت للوظيفة. وسيكفل تعيين مساعد لشؤون الاتصال الطبي تعزيز الاتصال والتنسيق بين البعثة المتكاملة والمستشفى الإقليمي من المستوى الثالث الموجود في داكار في المسائل المتصلة بعمليات الإجراء الطبي، ودخول المرضى ونقلهم لأغراض العلاج والسماح بمغادرتهم، وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد التنظيمية من خلال الإشراف وإنفاذ الامتثال للعقود المبرمة من أجل تجنب دخول المستشفى لفترات طويلة أو الإجراءات السريرية و/أو التحريات المسرفة. وسيكفل ذلك تحقيق نتائج أحسن وبشكل أسرع في ما يخص شفاء المرضى الذين استقبلتهم المستشفيات، وتعافيهم وإعادة تأهيلهم من خلال الدعم البدني والنفسي والمعنوي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يسهم تعزيز الاتصال والتنسيق الإداريين في تحسين العلاقة بين البعثة المتكاملة والبلد المضيف في ما يخص طلب التوريد.

111 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمستشاري موظفين (من متطوعي الأمم المتحدة) وإعادة ندب وظيفة ثابتة واحدة (فئة الخدمة العامة الوطنية)، على النحو المبين في الجدول 15.

إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 16

الموارد البشرية: قسم إدارة أداء سلسلة الإمداد

الوظائف				
التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	م أ م	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	إنشاء	من قسم التخزين المركزي
2+	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	إعادة ندب	
3+	(انظر الجدول 10)			المجموع

112 - قسم إدارة أداء سلسلة الإمداد، بملكه المأذون به حالياً من الموظفين المدنيين الذي يتألف من 21 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 4 ف-3، و 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و 9 وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، هو المسؤول عن تحليل الأداء في سلسلة الإمداد من بداية العملية إلى نهايتها في سياق إنجاز الولاية العامة للبعثة، وهو المسؤول عن الإبلاغ عن هذا الأداء. ويتولى القسم أيضاً المسؤولية الرئيسية عن ضمان الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات والإجراءات الأخرى المتبعة في إدارة الممتلكات والأصول الثابتة. ويكفل القسم الامتثال العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تنفيذ أنشطة المحاسبة والإبلاغ ذات الصلة بالممتلكات والمعدات والمخزونات، ويشرف على تنفيذ ترتيبات تفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات. ويؤدي القسم مهام إدارة الممتلكات ومهام تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

113 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من متطوعي الأمم المتحدة) وإعادة ندب وظيفتين ثابتتين (فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم التخزين المركزي، على النحو المبين في الجدول 16، لتمكين قسم إدارة أداء سلسلة الإمداد من تقديم خدماته إلى مواقع البعثة الأخرى لإجراء عمليات التحقق المادي من ممتلكات الأمم المتحدة ومعدات ومخزونات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن شأن ذلك أن يعزز أيضاً المساهمة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المملوكة للأمم المتحدة والإشراف عليها في سياق إنجاز ولاية البعثة.

الجدول 17

الموارد البشرية: قسم مراقبة الحركة

الوظائف				
التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	م أ م	مساعد لمراقبة الحركة	إنشاء	
1+		(انظر الجدول 10)		المجموع

114 - يتولى قسم مراقبة الحركة، بملاكه المأذون به حالياً من الموظفين المدنيين الذي يتألف من 87 وظيفة ثابتة وموقفة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 21 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 50 وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، و 13 وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، مهمة تدبير مجموعة متنوعة وعريضة من أنشطة النقل التي تُنفَّذ لدعم تنفيذ ولاية البعثة. ويدير القسم من الناحية التشغيلية جميع الأنشطة المتصلة بالحركة في البعثة ويراقبها ويشرف عليها. وجرت مواعمة قسم مراقبة الحركة في البعثة كي يؤدي مهامه بفعالية في المناطق الصعبة والنائية في شمال مالي. وأنشأ القسم وحدات إقليمية في مناطق موبتي و غاو وتمبكتو وكيدال وتساليات، التي يتركز فيها الأفراد النظاميون وغير النظاميين بدرجة كبيرة. ومن المتوقع أن يزداد مستوى الدعم الذي يُقدَّم للبعثة تمشياً مع ولايتها الجديدة، وهو ما سيُهمِّد الطريق عملياً لمشاركة البعثة بنشاط أكبر حيث سيزيد حجمها تدريجياً حتى تصل إلى قوامها الكامل وتتحمّل دوراً أكثر نشاطاً في شمال مالي ووسطها. ولا يتوافر للقسم حالياً ما يكفيه من الموظفين كي يفي بمتطلبات المساءلة ويقيس كفاءة القدرات التشغيلية على نطاق البعثة. ويوجد موظفو الإشراف الدوليون في وضع يسمح لهم بتوفير الخبرة الإشرافية والوظيفية لكفالة الدعم التشغيلي الفعال. وفي ضوء ما تقدم، يحتاج القسم إلى الاحتفاظ بملاك كاف من الموظفين بالاقتران مع الموارد المادية والمالية الأخرى من أجل مواصلة تقديم الخدمات البالغة الأهمية بكفاءة وفعالية من أجل حركة الأفراد والبضائع التي تتم دعماً للأقاليم والعمليات المنوطة بالبعثة.

115 - وقد زادت في إقليم ميناكا، التي أنشئ فيها بالفعل معسكر متكامل، العمليات الجوية التي تُنفَّذ بطائرات مروحية وعمليات الشحن التي تتم عن طريق القوافل القائمة. لذلك لا بد من وجود قسم مراقبة الحركة في الإقليم حتى يتمكن من تقديم خدماته بشكل فعلي إلى المعسكر المتكامل الذي نُشرت فيه وحدات عسكرية نظامية. وتتولى مفرزة مراقبة الحركة في ميناكا المسؤولية العامة عن التخطيط لجميع التحركات بشكل مُفصَّل وتنسيقها، بما في ذلك نشر الوحدات النظامية الموجودة داخل منطقة مسؤولية البعثة وتتأهبها وإعادة نشرها وإعادتها إلى الوطن. ومن ثم فإن وجود موظف دولي له أهمية قصوى.

116 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمساعد لمراقبة التحركات (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 17، لتحسين الكفاءة والفعالية عند تقديم الخدمات البالغة الأهمية المتعلقة بحركة الأفراد والبضائع التي تتم دعماً للأقاليم والعمليات المنوطة بالبعثة.

الجدول 18

الموارد البشرية: قسم التخزين المركزي

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ ع و	مساعد لشؤون الإمداد	إعادة ندب	إلى قسم أداء سلسلة الإمداد
1-	خ ع و	مساعد لشؤون الاستلام والفحص	إعادة ندب	إلى قسم أداء سلسلة الإمداد
1+	ف-3	موظف إمدادات	إعادة ندب	من قسم إدارة المشتريات
المجموع	1-	(انظر الجدول 10)		

117 - بهدف تحسين تقديم الخدمات إلى الحد الأمثل، يُقترح إعادة ندب وظيفتين ثابتتين (فئة الخدمات العامة الوطنية)، على النحو المبين في الجدول 18.

الجدول 19

الموارد البشرية: قسم إدارة المشتريات

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	ف-3	موظف إدارة العقود	إعادة ندب	إلى قسم التخزين المركزي
المجموع	1-	(انظر الجدول 10)		

118 - استناداً إلى عبء العمل الحالي في وحدة تقييم أداء إدارة العقود، وبغية التمكين من تحقيق اللامركزية في إدارة العقود وسد الفجوة في مراقبة المخزون في قسم التخزين المركزي، يُقترح إعادة ندب وظيفة ثابتة واحدة (ف-3)، على النحو المبين في الجدول 19.

قسم الأمن والسلامة

الجدول 20

الموارد البشرية: قسم الأمن والسلامة

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
4+	خ م	موظف حماية لصيقة	إنشاء	باماكو
4+	خ م	ضابط أمن	إنشاء	مينাকা
1+	خ ع و	مساعد لشؤون اللوجستيات	إنشاء	باماكو
1+	خ ع و	مساعد لشؤون السلامة	إنشاء	مينাকা
3+	خ ع و	مساعد لشؤون الأمن	إنشاء	مينাকা
1+	م أ م	موظف للسلامة من الحرائق	إنشاء	مينাকা
المجموع	14+			

119 - يساعد قسم الأمن والسلامة، بملاكه المأذون به حالياً من الموظفين المدنيين الذي يتألف من 329 وظيفة (2 ف-5، و 3 ف-4، و 11 ف-3، و 138 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 4 وظائف من الفئة الفنية الوطنية، و 171 وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)، على إنجاز جميع الولايات الموكلة إلى الأمم المتحدة في مالي من خلال إنشاء آلية أمنية مُنسَّقة وتنفيذ عملية إدارة المخاطر الأمنية. ويدعم القسم إدارة المخاطر الأمنية على الصعيد القطري لجميع موظفي الأمم المتحدة ومعاليمهم المستحقين وأماكن العمل والعمليات والأصول في مالي. ودعماً لتنفيذ ولاية البعثة، اتخذ إقليم ميناكا مركزاً للعمل في مالي. وكي يتسنى للقسم توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها والمساعدة على تنفيذ العمليات، فهو يدعم الإقليم بنشر موظفين تابعين لوحدات أخرى بشكل مؤقت، وهو ما يؤثر على تنفيذ العمليات اليومية في تلك الوحدات. ويقتضي إنشاء مركز عمل في إقليم ميناكا إنشاء المراكز الأمنية ذات الصلة من أجل تلبية احتياجات السلامة والأمن في الإقليم على نحو كاف دون أن تتأثر العمليات في باقي مناطق عمل البعثة.

120 - وتواجه وحدة خدمات حماية الأمن حالياً تحديات تشغيلية تتصل بمشاكل في توفير الموظفين اللازمين لتقديم خدمات حماية ذات فعالية وكفاءة لثلاثة من كبار المسؤولين. فوفقاً لدليل الأمم المتحدة التوجيهي لخدمات الحماية ووفقاً لتقييم مخاطر الأمن الشخصي للممثل الخاص للأمين العام ونائبي الممثل الخاص، ينبغي أن يُكَلَّف 12 من موظفي الحماية اللصيقة بحماية الممثل الخاص للأمين العام، بينما يلزم توفير ثمانية موظفين لحماية نائبي الممثل الخاص للأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت البعثة تدعم العديد من الزيارات الرسمية التي يقوم بها ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والسفارات وغيرهم من المسؤولين. فقد سُجِّل ما متوسطه 85 زيارة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2019، مقارنة بالزيارات الثماني والعشرين التي جرت في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي الحماية اللصيقة المؤهلين للعمل كموظفين للتدريب على الأسلحة النارية يدعمون بانتظام وحدة التدريب والتطوير في إجراء العديد من الدورات التأهيلية المتعلقة بالأسلحة النارية.

121 - وتستلزم الحالة الأمنية السائدة في مالي توفير الدعم اللوجستي الكافي للحفاظ على فعالية سلسلة الإمداد بالسلع والخدمات المتعلقة بالسلامة والأمن في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في مالي. ولا يوجد حالياً سوى موظف لوجستيات واحد معتمد لوحدة لوجستيات الأمن. وبالنظر إلى زيادة عبء عمل الوحدة، والأهمية الاستراتيجية للعنصر اللوجستي في كفاءة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، والاحتياجات المتصلة بإعداد ورصد ميزانية الأمن، وإعداد وتنفيذ خطط الطلب والشراء، والحاجة إلى ضمان تغطية الموظف المسؤول عند غيابه نتيجة السفر الرسمي أو التدريب أو الإجازات العادية، يلزم وجود مساعد لشؤون اللوجستيات كي يدعم هذا الموظف ويضمن في الوقت نفسه استمرارية إجراءات العمل الجارية والإشراف على الوحدة.

122 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء 13 وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة مؤقتة، على النحو المبين في الجدول 19، من أجل تعزيز قدرة البعثة على معالجة الجوانب المتعلقة بالحماية اللصيقة، وتحسين استمرارية تصريف الأعمال في المكاتب الإقليمية، وزيادة درجة تأهب البعثة لإدارة المخاطر المتعلقة بالحرائق.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق
(2019/2018)	(2020/2019)	(2021/2020)	المبلغ	النسبة المئوية
(1)	(2)	(3)	(4) = (3) - (2)	(5) = (4) ÷ (2)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
1 807,5	2 186,6	2 165,6	(21,0)	(1,0)
المرابطون العسكريون				
440 387,6	427 173,7	434 171,6	6 997,9	1,6
الوحدات العسكرية				
15 868,6	17 274,4	11 501,5	(5 772,9)	(33,4)
شرطة الأمم المتحدة				
47 473,1	48 678,3	48 034,2	(644,1)	(1,3)
وحدات الشرطة المشكّلة				
505 536,8	495 313,0	495 872,9	559,9	0,1
المجموع الفرعي				
الموظفون المدنيون				
149 215,5	149 350,3	160 247,4	10 897,1	7,3
الموظفون الدوليون				
24 076,6	24 032,9	25 047,9	1 015,0	4,2
الموظفون الوطنيون				
8 459,0	8 716,1	9 553,4	837,3	9,6
متطوعو الأمم المتحدة				
1 893,1	1 375,6	1 431,2	55,6	4,0
المساعدة المؤقتة العامة				
466,6	412,3	665,9	253,6	61,5
الأفراد المقدّمون من الحكومات				
184 110,8	183 887,2	196 945,8	13 058,6	7,1
المجموع الفرعي				
التكاليف التشغيلية				
—	—	—	—	—
مراقبو الانتخابات المدنيين				
415,6	640,9	700,7	59,8	9,3
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية				
5 545,9	4 026,2	4 833,9	807,7	20,1
السفر في مهام رسمية				
105 659,2	97 587,3	140 202,4	42 615,1	43,7
المرافق والبنى التحتية				
13 895,3	15 606,5	18 545,2	2 938,7	18,8
النقل البري				
127 914,9	145 119,7	164 008,6	18 888,9	13,0
العمليات الجوية				
1 965,3	1 224,8	1 840,3	615,5	50,3
العمليات البحرية				
70 838,5	91 860,8	64 402,0	(27 458,8)	(29,9)
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات				
7 891,3	9 351,6	8 671,3	(680,3)	(7,3)
الخدمات الطبية				
—	—	—	—	—
المعدات الخاصة				
78 044,3	89 839,9	96 085,7	6 245,8	7,0
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى				
3 849,1	4 000,0	4 800,0	800,0	20,0
المشاريع السريعة الأثر				
416 019,4	459 257,7	504 090,1	44 832,4	9,8
المجموع الفرعي				
1 105 667,0	1 138 457,9	1 196 908,8	58 450,9	5,1
إجمالي الاحتياجات				

الفرق	النفقات المخصصة تقديرات التكاليف				الفئة
	(2019/2018)	(2020/2019)	(2021/2020)	المبلغ	النسبة المئوية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	16 473,4	16 267,3	17 411,7	1 144,4	7,0
صافي الاحتياجات	1 089 193,6	1 122 190,6	1 179 497,1	57 306,5	5,1
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 105 667,0	1 138 457,9	1 196 908,8	58 450,9	5,1

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

123 - ترد في ما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات ^(أ)	25 399,0
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	25 399,0

(أ) يشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة، إضافة إلى رسوم ومصاريف المطارات ورسوم استخدام الاتصالات اللاسلكية.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

124 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 المبادرات التالية المتعلقة بزيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والبنى التحتية	431,1	استخدام النظم الفلماضوية الشمسية واستخدام المولدات الهجينة بدلا من المولدات التقليدية.
المجموع	431,1	

دال - عوامل الشغور

125 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

عامل الشغور الفعلي عامل الشغور المدرج في عامل الشغور المتوقع
 للفترة 2019/2018 الميزانية للفترة 2020/2019 للفترة 2021/2020

الفئة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
2,5	3,0	2,5	المراقبون العسكريون
5,0	3,0	5,1	الوحدات العسكرية ^(أ)
10,0	8,0	9,7	شرطة الأمم المتحدة
8,0	8,0	8,8	وحدات الشرطة المشكلة
الموظفون المدنيون			
8,5	10,3	10,1	الموظفون الدوليون
			الموظفون الوطنيون
16,0	16,0	16,3	الموظفون الفنيون الوطنيون
13,2	16,0	16,1	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
			متطوعو الأمم المتحدة
18,3	17,8	19,6	المتطوعون الدوليون
17,0	10,0	–	المتطوعون الوطنيون
			الوظائف المؤقتة ^(أ)
–	14,0	–	الموظفون الدوليون
26,0	58,0	52,6	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

126 - وتراعي عوامل الشغور المقترحة تجربة البعثة حتى الآن وظروفها الخاصة المتصلة بالأنشطة التي تجري حالياً لنشر الأفراد النظاميين تدريجياً في سياق تكيف القوة واستقدام الموظفين المدنيين. ففي ما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تشتمل الافتراضات التي أُخذت في الاعتبار عند وضع عوامل الشغور المقترحة على متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، وعمليات النشر المقررة بناء على ما تعهدت به البلدان المساهمة والحكومات من التزامات بتقديم أفراد. أما في ما يتعلق بالموظفين المدنيين، فإن عوامل الشغور المقترحة تعكس متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استقدام الموظفين التي تجري حالياً، والتغييرات المقترحة إدخالها على تشكيلة ملاك الموظفين.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

127 - تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 إلى المعدلات القياسية لسداد تكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه 162 353 300 دولار، موزعة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية			
الفئة	الوحدات العسكرية	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
المعدات الرئيسية	92 962,2	11 037,6	103 999,8
الاكتفاء الذاتي	52 697,9	5 655,6	58 353,5
المجموع	145 660,1	16 693,2	162 353,3
العوامل المنطبقة على البعثة			
العوامل المنطبقة على منطقة البعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	2,4	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	1 أيار/مايو 2016
معامل ظروف التشغيل المكثف	3,3	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	1 أيار/مايو 2016
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	5,4	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	1 أيار/مايو 2016
باء - العوامل المنطبقة على بلد الأصل			
معامل النقل التزايد	5,0-0,0		

واو - التدريب

128 - ترد في ما يلي الاحتياجات التقديرية من موارد التدريب للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	56,8
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب	1 409,9
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	1 252,0
المجموع	2 718,7

129 - وفي ما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترات السابقة:

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المتوقع	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المتوقع	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المتوقع
للفترة 2019/2018	للفترة 2020/2019	للفترة 2021/2020	للفترة 2019/2018	للفترة 2020/2019	للفترة 2021/2020	للفترة 2019/2018	للفترة 2020/2019	للفترة 2021/2020
التدريب الداخلي	1 354	2 040	1 271	1 089	1 812	1 041	1 572	3 005
التدريب الخارجي ^(أ)	123	156	226	24	12	69	47	7
المجموع	1 477	2 196	1 497	1 113	1 824	1 110	1 619	3 037

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا، وخارج منطقة البعثة.

130 - خلال الفترة 2021/2020، سِيُخَفَّضُ عدد المشاركين في الدورات التدريبية. فالبرنامج التدريبي الذي وضعت البعثة للفترة 2021/2020 سِيُرَكِّزُ على تنمية مهارات موظفي البعثة في مجالات القيادة والإدارة والتنظيم والشؤون الإدارية. وسَتُقَدَّمُ أيضاً دورات تدريبية لتعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات العمليات الجوية؛ والاتصالات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة التوطين وإعادة الاستيعاب؛ والدعم الانتخابي؛ والهندسة؛ والنقل البري؛ وإدارة الموارد البشرية وتطويرها؛ والميزانية والشؤون المالية؛ وحقوق الإنسان؛ والشؤون الجنسانية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والمسائل الإنسانية؛ والسلوك والانضباط؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والخدمات الطبية؛ وعملية السلام؛ والشؤون السياسية والمدنية؛ وحماية المدنيين؛ وإدارة المشتريات والعقود؛ والسلامة والأمن؛ وسيادة القانون؛ وإدارة الإمدادات والممتلكات؛ والتوعية البيئية.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

131 - ترد في ما يلي الاحتياجات التقديرية من موارد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	8 200,5
الشركاء المنفذون والمنح	8 200,5
المجموع	8 200,5

132 - وفقاً لقرار مجلس الأمن 2480 (2019)، ستواصل البعثة دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما التقدم المحرز في عمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في قوات الدفاع والأمن وإدماجهم في المجتمع، وكذلك في إجراء عملية جامعة وتوافقية لإصلاح قطاع الأمن، من أجل إعادة نشر قوات الدفاع والأمن تدريجياً في مالي بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها، من خلال تسجيل جميع المقاتلين المؤهلين للانخراط في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والشروع فعلياً في عملية تجميع مسرعة، وإتمام عملية إدماج الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية،

والبدء في إعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق الذين لم يُدمجوا في قوات الدفاع والأمن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدعم من الشركاء الدوليين، بمن فيهم البنك الدولي. وبحلول حزيران/يونيه 2020، من المتوقع أن يكون 3 000 مقاتل سابق قد أُدمجوا في قوات الدفاع والأمن المالية. وعلى هذا النحو، ستدعم البعثة خلال الفترة 2021/2020 نزع سلاح 4 500 مقاتل سابق وتسريحهم وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية، وإعادة استيعاب ما مجموعه 3 500 مقاتل سابق. وتعتزم البعثة أيضاً تنفيذ 30 مشروعاً للحد من العنف المجتمعي/إعادة الاستيعاب في المجتمعات المحلية، سيستفيد منها 26 000 شخص، منهم ما يصل إلى 10 000 شخص من المقاتلين السابقين والأفراد المرتبطين بهم و 16 000 من أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتستخدم مشاريع الحد من العنف المجتمعي للتخفيف من آثار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك تعزيز وتشجيع الحوار والثقة والمصالحة بين المقاتلين السابقين العائدين وأفراد المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستواصل هذه المشاريع تيسير الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية والجهادية من تجنيد الشباب المعرضين للخطر. وستتفقد هذه المشاريع عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الكيانات/المنظمات المجتمعية، مما سيؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية مالياً وبناء قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على إدارة المشاريع.

حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

133 - ترد في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	46 000,0
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	-

134 - ويهدف برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى توفير التوجيه والمساعدة التدريبية لجميع البلدان المساهمة بقوات من المشاة، بناء على طلبها، سواء قبل نشر قواتها أو بعد التحاقها بالبعثة، في ما يتعلق بالقدرة التدريبية في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)؛ وتوفير تدريب متخصص في مجال تحديد وكشف المخاطر والتكتيكات المتعلقة بالمتفجرات لكل كتية مشاة وسرية قتالية لحماية القوافل ووحدة شرطة مشكلة تُنشر في وسط مالي وشمالها، وتوفير تدريب مُخصَّص لقادة الوحدات التكتيكية في مجال التخطيط والاستجابة، ما لم يتم التنازل عن تلقي هذا التدريب. ويوفر البرنامج التدريب والإرشاد المخصصين للبيئة السائدة، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة، للسرايا المكلفة بالتخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لاثنتين من البلدان المساهمة بقوات، من أجل للتأكد قبل نشر هذه السرايا من أهليتها للاضطلاع بالمهام الأساسية للتصدي

للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ومن أجل تعزيز مهاراتها ومهارات أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للسرايا قتالية لحماية القوافل بمجرد انضمامها للبعثة. وعلاوة على ذلك، سيُوقَر في تمبكتو فريق متخصص في التخلص من الذخائر المتفجرة لسد الثغرات العملية ومجموعة من الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات، للمساعدة على تأمين مباني البعثة وتعزيز قدرة البعثة على التصدي لمخاطر المتفجرات. وسيُقدَّم التدريب الأساسي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة جميعاً في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك التوعية بكيفية العمل في بيئة أمنية معقدة. وسيُقدَّم لقيادة البعثة ووحداتها التمكينية، وكذلك لمقر الأمم المتحدة عند الطلب، الدعم والمشورة التقنية بشأن التخفيف من مخاطر المتفجرات؛ وسيُقدَّم لثلاثة أفرقة استجابة إضافية تدريب محدد السياق على التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وسيُقدَّم لقوات الدفاع والأمن المالية التي سبق تدريبها تدريباً متقدماً ودورات تكميلية ومشورة تقنية وتوجيه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، من أجل تعزيز وإدامة القدرات التدريبية في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات، وتعزيز قدرة هذه القوات على التصدي لمخاطر المتفجرات في جميع أنحاء البلد من خلال تنفيذ آليات مجتمعية معززة وفعالة لإدارة النزاعات وحماية المدنيين. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي لحماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات من خلال تنسيق جهود الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المشورة والدعم التقنيين إلى المؤسسات المالية حتى يتسنى لها أن تحرز تقدماً في اتجاه تفعيل هيكل وطني لتدبير الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني المالية في ما يتعلق بوقاية وحماية السكان المعرضين للخطر من خلال التوعية بمخاطر المتفجرات، وإحالة الناجين من حوادث المتفجرات وأسرهم وتقديم المساعدة إليهم من أجل زيادة استدامة الاستجابة المقدمة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي وتنمية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المالي، بما في ذلك مراكز التنسيق المجتمعية المعنية بالتوعية بمخاطر المتفجرات ومبادرات الحد من العنف المجتمعي ووضع استراتيجيات مجتمعية للتخفيف من حدة النزاعات بغية تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

135 - وتعكس الموارد المقترحة للبرنامج انخفاضاً يرتبط بالجهود المبذولة لتحديد وفورات الحجم وتطبيق الدروس المستفادة والانتقال التدريجي لأنشطة الأسلحة والذخيرة إلى سلطات مالي. ويركز هذا الانتقال على زيادة الاستدامة وأوجه الكفاءة وبناء قدرة أفراد كل من البلدان المساهمة بقوات وقوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من حدة مخاطر المتفجرات وإكسابهم استقلالية في هذا المجال.

طاء - المشاريع السريعة الأثر

136 - ترد في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

عدد المشاريع	الفترة المبلغ
154	3 849,1 (الاحتياجات الفعلية)
110	4 000 (الاحتياجات المعتمدة)

عدد المشاريع	الفترة المبلغ	
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات المقترحة)		
50	2 160,0	التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وإدارتها والتعايش
38	1 680,0	الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
22	960,0	سبل الرزق والتحفيز الاجتماعي - الاقتصادي
110	4 800,0	المجموع

137 - وستواصل البعثة، من خلال تنسيق قسم تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، استخدام المشاريع السريعة الأثر بوصفها أدوات مرنة وقابلة للتكيف وذات طابع استراتيجي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في وسط مالي وشمالها على السواء والمساعدة على حشد الدعم لصالح اتفاق السلام. وتقيد المشاريع السريعة الأثر جداً في تشجيع قبول ولاية البعثة، وتقضي إلى بناء الثقة بين مختلف ركائز البعثة والسكان المحليين. ويظل الدعم المستمر الذي يُقدّم من خلال هذه المشاريع يكتسي أهمية بالغة للمشاريع المجتمعية التي تُنفَّذ في المناطق النائية.

138 - ويتسبب العنف وانعدام الأمن في المجتمعات المحلية في تقويض الدعم الجماهيري لعملية السلام، ولئن كان كلاهما يهدّد أسباب معيشة السكان المحليين، فهما أيضاً يضعان مخاطر أمنية أمام العناصر النظامية والمدنية التابعة للبعثة، وأمام الجهات الفاعلة في مجال الإنمائي والإنساني في هذه المناطق. وفي ظل هذه الظروف، تتمكن الجماعات المسلحة المتطرفة من استغلال شعور المجتمعات المحلية بالإحباط بسبب عجز الدولة عن توفير الحماية المادية والخدمات الأساسية الكافية لها. وقدرة البعثة على إشراك المجتمعات المحلية وحشد الدعم لعملية السلام لها أهمية حاسمة في تصحيح اتجاه الأوضاع الأمنية الأخذة في التدهور والتأثير بشكل إيجابي على حماية المدنيين، ولا سيما في وسط مالي.

139 - وستنفذ البعثة ما مجموعه 110 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في منطقة المسؤولية الداخلية في ولايتها، مع التركيز على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية:

(أ) التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وإدارتها والتعايش، لدعم التماسك الاجتماعي واتباع الطرق البديلة لفض النزاعات، وفقاً لنهج واستجابة إقليميين استناداً إلى تحليل النزاعات وفهم النزاعات الخاصة بين المجتمعات المحلية؛

(ب) الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال إصلاح البنى التحتية العامة الصغيرة النطاق أو إعادة تشييدها، بما يشمل البنى التحتية للبلديات، ومكاتب وخدمات الإدارة العامة اللامركزية، وتحسين إمكانية الحصول على المياه والكهرباء، مثل الطاقة الشمسية المتجددة، وغير ذلك من المشاريع، التي تنفَّذ دعماً لاستعادة سلطة الدولة وبسطها في المناطق النائية؛

(ج) سبل الرزق والتحفيز الاجتماعي - الاقتصادي لتوليد فرص العمل والتدريب المهني، بما يشمل الأعمال التجارية المجتمعية الصغيرة التي تُفيد المجتمعات المحلية الأشد ضعف وضحايا النزاعات مثل النساء والشباب والأقليات. وتشمل هذه الأنشطة كذلك التدريب والتوعية وبناء القدرات في مختلف المجالات (الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع المدني، والديمقراطية القائمة على المشاركة، وإدارة النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، والإدارة العامة) لدعم عملية تحقيق الاستقرار التي تستهدف السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني.

ياء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

140 - ترد في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف المبلغ المقترح	
الدعم الانتخابي	877,5
تعزيز ما تقدمه حكومة مالي من دعم لتحقيق الاستقرار في اوسط البلاد	107,5
الشؤون الجنسانية والوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له	259,4
تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية	1 001,2
إصلاح قطاع الأمن	822,1
حقوق الإنسان والحماية	1 025,2
العدالة والإصلاحات	987,9
تحقيق الاستقرار والإنعاش	450,0
المجموع	5 530,8

141 - وتكتسي الأنشطة البرنامجية الأخرى أهمية أساسية لتنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما الأولوية الاستراتيجية الأولى والثانية التي عهد بها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره 2480 (2019). وتطبق البعثة، في إطار تنفيذ ولايتها، المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مفهوم البعثة. وسيدخل في صميم تصميم أنشطة البعثة والتخطيط لها وتنفيذها هدف زيادة الدور القيادي الذي تؤديه الأطراف المالية وباقي الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية السلام وتوليها مقاليد هذه العملية، وكذلك زيادة مشاركة الحكومة والممثلين المحليين والمجتمعيين المعنيين في وضع استراتيجية موجهة بقيادة سياسية في الوسط وفي تنفيذها. وسينصب التركيز بوجه خاص على إدماج النساء والشباب. وستطبق البعثة المبدأ القائل إنه ينبغي أن يُقَادَ عند تقديم الدعم الاستبدال وينبغي الاستناد في ذلك إلى الظروف عند تحديد المشاريع التي يتعين تنفيذها ودعمها من أجل تعزيز تولي مقاليد المشاريع على الصعيد الوطني والمحلي، وكذلك الكفاءة في استخدام الموارد في المبادرات التي تسهم في توسيع نطاق الاستراتيجية، بسبل من بينها الإطار الاستراتيجي المتكامل. ومن أجل زيادة استخدام الموارد وأثرها إلى أقصى حد ممكن، ستشجع البعثة على اتباع نهج مواضيعي يعزز التنسيق والتكامل داخل البعثة ومع الشركاء الخارجيين، لتجنب ازدواجية الأنشطة والتركيز على المبادرات الأوسع نطاقاً التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وستنفذ هذه الأنشطة، تمشياً مع المبادئ التوجيهية للإدارة المتعلقة بالأنشطة البرنامجية المأذون بها، من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومن خلال القدرات الداخلية للبعثة حيثما تكون لها ميزة نسبية، وذلك على النحو التالي:

(أ) وفقاً للولاية المسندة إلى البعثة المتكاملة التي تنص على دعم إجراء انتخابات جامعة وحررة ونزيفة وشفافة وذات مصداقية في بيئة سلمية وإجراء استفتاء دستوري، في حدود مواردها ومناطق انتشارها، وذلك بوسائل منها توفير المساعدة التقنية المناسبة واتخاذ الترتيبات الأمنية الملائمة، بما يتسق مع

أحكام الاتفاق (الفقرة 28 أ) '4' من قرار مجلس الأمن 2480 (2019)، ستقدم البعثة الدعم التقني واللوجستي والأمني إلى الدورة الانتخابية للفترة 2020-2021 في مالي من خلال نقل 250 طناً من المواد الانتخابية، و 600 من مسؤولي وموظفي الانتخابات الوطنيين وتعيين وتدريب ونشر 73 متعاقداً محلياً لمدة تسعة أشهر، واستئجار وتشغيل 60 مركبة لمدة تسعة أشهر، ودعم تشغيل برمجيات إدارة نتائج الانتخابات، وإنتاج 100 مجموعة من الأدوات المكتبية. وستستفيد البعثة من الدروس المستخلصة من الانتخابات السابقة من أجل التشجيع على استخدام آليات التنسيق القائمة بالفعل مع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الوطنيين لضمان تنسيق ورصد الأنشطة والنفقات والرقابة. وستتولى البعثة تنسيق المساعدة الانتخابية الشاملة في مالي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة التماسك والاتساق والتأزر في تنفيذ الأنشطة الانتخابية. وستكفل البعثة تقسيم العمل على النحو المناسب بين جميع الشركاء لتجنب الازدواجية في العمل وكفالة زيادة التأثير على العملية الانتخابية؛

(ب) في إطار مشروع لتعزيز ما تقدمه حكومة مالي من دعم لتحقيق الاستقرار في وسط البلاد، سيُقدم دعم شامل (تقني وتنظيمي ولوجستي) للأمانة الدائمة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي بالإشارة إلى ركيزتين، هما الاتصال والإدارة. وسيركز المشروع أيضاً على تنظيم الدعم لإقامة الشراكات أثناء تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي خلال عقد اجتماعات مع المسؤولين المنتخبين وممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء والمرأة والزعماء التقليديون والدينيون، من أجل تعزيز تولى المجتمعات المعنية في موبتي وسيغو لمقاييد العمليات الاجتماعية - السياسية. وسيُقدم الدعم التنظيمي للاجتماعات التي تعقد في موبتي وسيغو بين السكان واللجنة الاستشارية المجتمعية ولجنة الإنذار المجتمعي بهدف استعادة الثقة المتبادلة وإنشاء هياكل وعمليات وآليات مستدامة للمصالحة الاجتماعية - السياسية؛

(ج) يروم مشروعٌ بشأن تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، والسلطات الوطنية والمحلية، بما في ذلك وزارة الإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع المجتمع المدني، والعمد، والمحافظين، والرؤساء العرفيين على المستوى الوطني، ومستوى الأقاليم والدوائر. وسيسعى المشروع إلى تعزيز قدرات رابطات الشباب على رصد وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في المناطق الشمالية والوسطى من مالي؛

(د) سيوفر مشروع بشأن الشؤون الجنسانية ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له مساعدة متعددة القطاعات (التدريب، وحلقات العمل، والتوعية والتثقيف) لفائدة الجهات الفاعلة الوطنية لضمان المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة ومشاركتها وتمثيلها على جميع المستويات في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في عمليات المصالحة والانتخابات. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة المرأة والمجتمع المدني ومنظمات الشباب في مالي على المساهمة بشكل كامل وفعال في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك برصد مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال المرصد المستقل لمشاركة المرأة الذي سيُنشأ في المستقبل. ويهدف المشروع، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية والمجموعة المعنية بإنهاء العنف ضد النساء، إلى تنظيم مؤتمرات عن بُعد بالفيديو كل شهرين مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيدعم المشروع قدرة المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مالي على الإسهام بشكل كامل وفعال

في الحد من العنف الجنساني وتعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة الوسطى من خلال التدريب المهني. وسيقدم المشروع أيضاً الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني من خلال حلقات العمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وما يرتبط بذلك من ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ لفائدة الشركاء الحكوميين (بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية)، والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني ومنظمات المجتمع المدني؛

(هـ) سيدعم مشروع إصلاح قطاع الأمن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في المناطق الشمالية والوسطى من مالي لتعزيز الأمن في هذه المناطق وإعادة نشر الإدارة والخدمات المدنية. وسيدعم المشروع أيضاً تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، التي تشكل أولوية رئيسية لتوطيد السلام ومعالجة مساءلة قوات الدفاع والأمن في مهامها اليومية؛ والاستراتيجية الوطنية للدفاع والأمن؛ وتطوير الرقابة الفعالة للمجتمع المدني والبرلمان؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والنظر العنيف؛ وتوفير الأمن العملي على الحدود؛ وتدابير مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛

(و) سيقدم مشروع حقوق الإنسان والحماية الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل توطيد الحيز الديمقراطي وتمهيد الطريق لإسلاك الأطراف الوطنية بمقاييد الأمور وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وسيتيح المشروع الوصول إلى نحو 400 من الضحايا والشهود المتعاونين مع البعثة في إطار تحقيقاتها في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في مالي، وكفالة حمايتهم، وذلك من خلال نقل الضحايا والشهود وإعادة توطينهم مؤقتاً في أماكن آمنة ويسهل الوصول إليها، حيث يمكن لموظفي حقوق الإنسان إجراء مقابلات دون التسبب في أي شيء يضر بحماية الشهود والضحايا؛

(ز) سيقدم مشروع العدالة والإصلاحات الدعم التقني للمركز القضائي المتخصص وتعاون مع المؤسسات الأخرى التي تكافح الجرائم المزعزعة للاستقرار. وسيدعم تنفيذ المادة 46 من اتفاق السلام المتعلقة بتدريب جميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة (التقليدية والرسمية) وتأكيد قيمة الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية من أجل تفعيل التكامل الجديد بين العدالة التقليدية والعدالة الرسمية وتعزيز أمن البنى التحتية للمؤسسات الإصلاحية بهدف دعم التشغيل الكامل للسجون في الشمال والوسط وكذلك في ديويلا التي يُحتَجَز فيها سجناء شديدي الخطورة، وتعزيز استعادة وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛

(ح) الهدف من مشروع تحقيق الاستقرار والإنعاش هو تعزيز تحقيق الاستقرار واستعادة سلطات الدولة وتحقيق التنمية المستدامة في شمال مالي من خلال تفعيل منطقة التنمية الشمالية وصندوق التنمية المستدامة وتوعية السلطات المحلية والسكان المحليين. وطلب مجلس الأمن، بموجب قراره 2480 (2019)، إنشاء منطقة التنمية الشمالية من خلال اعتماد التشريعات اللازمة؛ وتفعيل صندوق التنمية المستدامة وما يتصل به من آليات الإدارة الشاملة للجميع؛ وتنفيذ مشروع تجريبي تشترك في إعداده الأطراف المالية وعناصر المجتمع المدني بغية الإسراع بتعميم ثمار السلام على سكان شمال مالي. ويتمشى المشروع مع الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة من خلال بُعد تحقيق الاستقرار الذي يهدف إلى تحقيقه على المدى الطويل. وسيركز هذا المشروع، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تحسين الظروف المواتية للنجاح في تفعيل منطقة التنمية الشمالية وصندوق التنمية المستدامة. ويستفيد المشروع من الدعم الذي وفرته بالفعل المبادرات التي كانت تمول سابقاً من خلال الأنشطة البرنامجية المنفذة دعماً لأولويات التنمية الإقليمية.

ثالثاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

142 - ترد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
6 997,9	1,6	الوحدات العسكرية

• الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

143 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتكاليف الشحن والنشر المتصلة بها، نتيجة لإعادة تشكيل الوحدات العسكرية لدعم تكيف القوة، بما يتماشى مع تقييم الحالة في شمال ووسط مالي في ما يتصل بتنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين الأساسية والثانوية للبعثة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2480 (2019)؛ (ب) وارتفاع متوسط الحد الأقصى لسعر حصة الإعاشة للفرد الواحد، مقارنة بالسعر المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، نتيجة للتعاقد مع بائع جديد.

144 - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض عدد ضباط الأركان العسكريين الذين يحق لهم الحصول على بدل الإقامة المقرر للبعثة إلى 240 ضابطاً، مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019 الذي يبلغ 486 ضابطاً، بسبب توقع قيام الأمم المتحدة بتوفير وحدات سكنية بدلاً من تطبيق العنصر المتعلق بالسكن في بدل الإقامة؛ (ب) وتطبيق معدل شواغر أعلى قدره 5,0 في المائة لأفراد الوحدات العسكرية في حساب المعدلات القياسية لسداد التكاليف، وخصص الإعاشة والمعدات المملوكة للوحدات، نتيجة لإعادة تشكيل الوحدات العسكرية لدعم تكيف القوة، مقارنة بمعدل الشواغر البالغ 3,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(5 772,9)	(33,4)	شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: عدم تطبيق الجزء المتعلق بالسكن في بدل الإقامة المقرر للبعثة

145 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين يحق لهم الحصول على بدل الإقامة المقرر للبعثة إلى 270 فرداً، مقارنة بالعدد البالغ 350 فرداً المدرج في

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، بسبب توقع قيام الأمم المتحدة بتوفير وحدات سكنية بدلا من تطبيق العنصر المتعلق بالسكن في بدل الإقامة؛ (ب) وتطبيق معدل شواغر أعلى قدره 10,0 في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة، مقارنة بمعدل الشواغر البالغ 8,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(644,1)	(1,3)	وحدات الشرطة المشكّلة

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيير النواتج

146 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف الشهرية للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، كما يتضح من مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة، مقارنةً بتقديرات التكاليف الشهرية المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات تعزى إلى ما يلي: (أ) حدوث تحسينات في نشر المعدات المملوكة للوحدات لأغراض الاكتفاء الذاتي، على النحو الذي ينعكس في انخفاض عوامل عدم الصلاحية للخدمة أو عدم النشر المطبقة، مقارنةً بالعوامل المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ب) وانخفاض التسويات المقدرة مقابل تكاليف السداد القياسية للبلدان المساهمة بأفراد شرطة في ما يتعلق بنشر ما هو غير صالح للاستعمال أو غير موجود من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 261/67، استناداً إلى الاتجاهات السابقة لصلاحية التشغيل الفعلية للمعدات المملوكة للوحدات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
10 897,1	7,3	الموظفون الدوليون

• الإدارة: تغييرات في معدلات الشواغر

147 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شواغر أقل قدره 8,5 في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين مقارنة بمعدل 10,3 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ب) وارتفاع معدلات المرتبات الدولية على أساس جدول المرتبات المنقح، وارتفاع معدل التكاليف العامة للموظفين على أساس متوسط النفقات الشهرية الفعلية للفترة الجارية، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ج) واقتراح إنشاء تسع وظائف جديدة (1 ف-3 و 8 من فئة الخدمة الميدانية)، مع تطبيق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
1 015,0	4,2

الموظفون الوطنيون

• الإدارة: تغيرات في معدلات الشواغر

148 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أقل قدره 13,2 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين مقارنة بمعدل الشغور البالغ 16,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ب) وارتفاع معدلات المرتبات الوطنية استناداً إلى جدول المرتبات المحلية المنقح؛ (ج) واقتراح إنشاء خمس وظائف جديدة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، مع تطبيق معدل شغور قدره 50,0 في المائة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
837,3	9,6

متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

149 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتراح إنشاء ثماني وظائف دولية جديدة (من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، مع تطبيق معدل شغور قدره 50,0 في المائة؛ (ب) وارتفاع معدل تكاليف دعم البرامج المبين في مذكرة التفاهم المنقحة إلى 13,0 في المائة، مقارنة بمعدل 8,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
253,6	61,5

الأفراد المقدمون من الحكومات

• الإدارة: تغيرات في معدلات الشواغر

150 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى تطبيق معدل شواغر أقل قدره 26,0 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة، مقارنة بمعدل 58,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
59,8	9,3

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

151 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى الخدمات الاستشارية للتدريب في ما يتعلق بتشغيل النظام الشامل لتقييم الأداء، وتقنيات التحقيق في السياق العسكري والشُرطي، والسلامة والصحة المهنية الميدانيتين، التي لم يُدرج لها مخصص في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	السفر في مهام رسمية
20,1	807,7	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

152 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع تكاليف المتعلقة بما يلي (أ) السفر في مهام رسمية، بسبب ارتفاع عدد الرحلات للمشاركة في اجتماعات الإدارة العليا والمؤتمرات المواضيعية، مقارنة بالرحلات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ب) والسفر لأغراض التدريب خارج منطقة البعثة بسبب مشاركة الموظفين المدنيين في دورات تنمية القدرات في مجالات خبرة كل منهم و/أو المجالات التي أسندت فيها البعثة مسؤوليات جديدة إليهم تتطوي على العمل في لجان محلية مختلفة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	المرافق والبنى التحتية
43,7	42 615,1	

• الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

153 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف التشييد والتعديل والتجديد وخدمات الصيانة الرئيسية واقتناء معدات إضافية للسلامة والأمن وأثاث للمكاتب، لصالح المعسكرات القائمة وإنشاء مواقع جديدة لاستيعاب الآثار الناجمة عن إعادة تشكيل الوحدات العسكرية لدعم تكييف القوة، بما يتماشى مع تقييم الحالة في شمال ووسط مالي في ما يتصل بتنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين الأساسية والثانوية للبعثة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2480 (2019)؛ (ب) وتوفير خدمات الأمن لتكوين وصيانة نظم مراقبة وحماية المعسكرات الجديدة الأكثر اقتصاداً (منظومات السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون ورادار الكشف عن المدفعية الأرضية)، التي تم اقتناؤها خلال الفترة 2018/2019، لتحل محل الشبكة الآمنة السابقة للبعثة ونظام حماية المعسكرات السابق، بموجب طلبات توريد متفق عليها مع مقدم خدمات حكومي، وهو ما سيقص التوسع المقرر الأعلى تكلفة المدرج في بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ج) وخدمات الصيانة بسبب وضع الصيغة النهائية لعقد تشغيل شبكات الإمداد بالمياه ومعالجة المياه المستعملة وصيانتها من بداية العملية إلى نهايتها، فضلاً عن خدمات تنظيف جميع مواقع البعثة التي تُسند إلى جهة خارجية، مقارنة بالتقديرات التعاقدية التي يجري التفاوض عليها والتي أُدرجت في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (د) والارتفاع المتوقع في استهلاك وقود المولدات إلى 29,2 مليون لتر، مقارنةً بالاستهلاك البالغ 25,5 مليون لتر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛

154 - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في ما يلي: (أ) الاحتياجات المتعلقة بالمنافع العامة وخدمات التخلص من النفايات، بسبب انخفاض معدلات إدارة النفايات الطبية استناداً إلى العقد الجديد لإدارة النفايات الصلبة والطبية الأحيائية غير الخطرة الذي بدأ سريانه في 1 آب/أغسطس 2019؛ (ب) وتوافر قطع الغيار واللوازم من المخزونات الحالية للوحدات الجاهزة والمولدات الكهربائية التي أُقْتُئِت خلال الفترتين 2019/2018 و 2020/2019.

الفرق

بـآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
2 938,7	18,8
النقل البري	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

155 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى استئجار 60 مركبة لتقديم الدعم الانتخابي لحكومة مالي لمدة تسعة أشهر، مقارنة بمدة أربعة أشهر لنفس العدد من المركبات المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ واقتناء مركبات بديلة لأغراض متخصصة ومركبات إضافية لدعم مراقبة الحركة والعمليات الهندسية تمشياً مع تقييم الحالة السائدة في شمال ووسط مالي في ما يتعلق بتنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين الأولى والثانية للبعثة المبينة في قرار مجلس الأمن 2480 (2019).

الفرق

بـآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
18 888,9	13,0
العمليات الجوية	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

156 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل أسطول طائرات البعثة وما يرتبط به من رسوم الهبوط والمناولة الأرضية، بسبب إعادة تشكيل وتوسيع أسطول البعثة من الطائرات المروحية (36 طائرة مروحية في الفترة 2021/2020، مقارنة بـ 29 طائرة مروحية في الفترة 2020/2019)؛ (ب) وارتفاع التكاليف الثابتة للطائرات الثابتة الجناحين في ما يتعلق بمنصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المأهولة التابعة للبعثة في إطار ترتيبات طلبات توريد وترتيبات تعاقدية، لدعم الاحتياجات التشغيلية للبعثة في سياق تكيف القوة. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض التكاليف التعاقدية عقب تطبيق الشروط النهائية المتفاوض عليها في ما يتعلق بالخدمات المتعلقة بمنصة استخبارات واستطلاع ومراقبة غير مأهولة في إطار طلب توريد مبرم مع مقدّم خدمات حكومي، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
615,5	50,3	العمليات البحرية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

157 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى الاقتناء المتوقع لما عدده 940 حاوية بحرية نتيجة للأثر المترتب على زيادة اقتناء معدات التبريد والكهرباء والمكاتب والسلامة والأمن والمركبات ومعدات مشاغل المركبات لنقلها إلى منطقة عمليات البعثة، مقارنة بعدد الحاويات البالغ 545 المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(27 458,8)	(29,9)	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

158 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف صيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم في ما يتصل بتقليص التوسع المقرر لنظام حماية المعسكرات والاستعاضة لاحقاً عن الشبكة الآمنة السابقة للبعثة التي كانت موجودة بموجب طلبات توريد، بنظام جديد لمراقبة المعسكرات وحمايتها (منظومات السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون، ورادار الكشف عن المدفعية الأرضية) أُنْتُهِت خلال الفترة 2019/2018، واحتياجات التركيب والصيانة المتصلة به للفترة 2021/2020، على النحو المبين في بند الخدمات الأمنية للمرافق والبنى التحتية في الميزانية. ويقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطع الغيار لدعم تكييف القوة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(680,3)	(7,3)	الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

159 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف الخدمات الطبية، استناداً إلى نمط الإنفاق السابق بالنسبة لخدمات العلاج في المستشفيات، والمعدات الطبية بسبب توافر المخزونات الحالية، مقارنة بالخدمات والمعدات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
7,0	6 245,8

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

160 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الاستعانة بأعداد إضافية من الموظفين التعاقديين الأفراد لدعم المشاريع الهندسية للبعثة وحركة القوافل في سياق تكييف القوة ومشاريع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مقارنة بأعداد الموظفين والمشاريع المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ (ب) وارتفاع تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة بنقل المعدات الهندسية، ومراقبة التحركات، وحراسة المعسكرات، والحماية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في ما يتصل بزيادة عمليات الاقتناء. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها بسبب الجهود المبذولة لتحديد وفورات الحجم وتطبيق الدروس المستفادة والنقل التدريجي للمسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالأسلحة والذخيرة إلى سلطات مالي.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
20,0	800,0

المشاريع السريعة الأثر

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

161 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى اقتراح تنفيذ مشاريع سريعة الأثر إضافية، ترد تفاصيلها في الفقرات من 136 إلى 139 أعلاه، من أجل دعم زيادة أنشطة قوة البعثة في وسط مالي في سياق الأولوية الاستراتيجية الثانية التي أكلها مجلس الأمن إلى البعثة بموجب قراره 2480 (2019)، مقارنةً بالمشاريع المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

162 - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

(أ) اعتماد مبلغ 1 196 908 800 دولار للإيفاق على البعثة لمدة 12 شهراً من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره 99 742 400 دولار إذا قرّر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قراراتها 286/70 و 320/73، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار 286/70)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

القرار/الطلب

يعكس إطار الميزنة القائمة على النتائج المهام ذات الأولوية، على النحو الذي أوجزه مجلس الأمن في قراره 2480 (2019)، مع الإنجازات المتوقعة للبعثة ومؤشرات الإنجاز والنواتج ذات الصلة.

كانت نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم 2:1 في الفترة 2019/2018. وبلغت نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم 2:1 في الفترة 2020/2019، وكانت النسبة المقررة للفترة 2021/2020 هي 2:1.

ولا تزال تستثمر البعثة في تعزيز مهارات الموظفين الوطنيين وقدراتهم، مما يرسخ الشعور بالمسؤولية لديهم. ولا يزال تدريب الموظفين الوطنيين جارياً من خلال المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات، وقد استفاد بعضهم من التدريب الخارجي الذي تكفلت المنظمة بنفقاته.

تواصل البعثة جهودها الرامية إلى تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام الموظفين من خلال المتابعة الدقيقة مع مديري البرامج. وتتضمن البوابة الإلكترونية الوظيفية (إنسبيرا) خاصية الرصد التلقائي لعملية التوظيف، وتُرسل إخطارات المتابعة بانتظام إلى مديري البرامج. ويصدر فريق الموارد البشرية التابع للبعثة تقارير نصف شهرية عن حالة التوظيف، ويقدم المشورة إلى المديرين بشأن إجراءات التوظيف المنتظرة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر قسم الموارد البشرية بالبعثة تدريباً لتجديد المعلومات للمديرين بشأن سياسات اختيار الموظفين والأداة المتصلة بها في نظام إنسبيرا.

يوصل كبير مستشاري الشؤون الجنسانية في البعثة، الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام منذ 1 تموز/يوليه 2017، كغالبية النظر في المنظورات الجنسانية ودعمها والتخطيط لها وتنفيذها بشكل استراتيجي. ويواصل كبير مستشاري الشؤون الجنسانية

تطلب إلى الأمين العام أن يحرص على أن يتيح إطار الميزانية القائمة على النتائج بالقدر الكافي إمكانية النظر في التقدم المحرز في كل بعثة صوب تحقيق المهام المنوطة بها واستخدامها للموارد بفعالية، مع مراعاة الكاملة للمساءلة والطابع المتغير لولاية البعثة (الفقرة 15).

تطلب إلى الأمين العام تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، لا سيما وظائف الخدمة الميدانية، لضمان ملائمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة بفعالية، وتجسيد هذا الهيكل لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات الأخرى (الفقرة 20).

تحث الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام موظفي البعثات الميدانية، أخذاً في اعتباره الأحكام ذات الصلة باستقدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل، وعلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة والنتائج المنجزة في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 22).

ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعميم مراعاة أوجه المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على أن يكون كبار

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/إتلبية الطلب

المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولين مباشرة أمام قيادة البعثة (الفقرة 24).

تسلّم دور المرأة في جميع جوانب قضايا السلام والأمن، وتعرب عن القلق إزاء اختلال التوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المستويات العليا، وتطلب إلى الأمين العام أن يكتف الجهود الرامية إلى تعيين النساء واستبقائهن في عمليات حفظ السلام، وأن يعين على الخصوص نساء في مناصب القيادة العليا للأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار، على وجه الخصوص، للنساء من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وتشجع بقوة الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، على تحديد المزيد من المرشحات وتقديم ترشيحاتهن بانتظام لغرض التعيين في وظائف في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة 25).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للحد من الآثار البيئية العامة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات وتوليد الطاقة، مع الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات (الفقرة 31).

غازات الدفيئة في البعثة.

استهلاك المياه

رُصد استهلاك المياه بتركيب عداد مياه في كل معسكر لضمان استخدام المياه الموردة استخداماً رشيداً.

محطات معالجة مياه الصرف الصحي

تحققت تحسينات كبيرة من حيث تركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها في المعسكرات الرئيسية وتحسين موقع الإغراق في بعض المواقع مما عزز مستوى الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة مياه الصرف الصحي ليصبح معتدلاً بعد أن كان كبيراً على نطاق البعثة.

إدارة النفايات الصلبة

أُديرَت النفايات الصلبة بأقل قدر من المخاطر على البيئة والمجتمعات المحلية في جميع مواقع البعثة.

إعادة التدوير

لا يزال إعادة تدوير نفايات البلاستيك والمعادن جارياً، وتُرصد انبعاثات الغاز من المحارق لمنع مخاطر الصحة والسلامة على موظفي البعثة والمجتمعات المحلية.

الرصد

أُجريت البعثة رصدًا دقيقاً لتتبع حالات عدم المطابقة في جميع المواقع (مواقع البعثة والمتعاقدين) من خلال 142 عملية تفتيش بيئية دُعم بعضها بتوعية الموظفين/الجنود بالولاية البيئية للبعثة والاحتياجات المرتبطة بها.

للاستجابة لحالات الإصابة، لدى البعثة 35 عيادة تديرها وحدات مختلفة، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في القطاعات، ومرفق تعاقدى تجاري واحد لجراحات السيطرة على الضرر، و 4 عيادات من المستوى الأول ملوكة للأمم المتحدة. ولدى البعثة أيضاً فريق إجلاء طبي جوي في موقعين. ولدى البعثة كذلك اتفاقات تعاقدية مع 3 مرافق طبية خارج منطقة عملياتها لأغراض الإجلاء، عند الضرورة. وابتغاء تحسين المبدأ 10-1-2 المتعلق بالاستجابة لحالات الإصابة، توجد البعثة بصدد إبرام عقد مع مستشفى في نيامي لكفالة تقصير الرحلات لجميع عمليات الإجلاء من إقليمى غاو وميناكا.

تواصل البعثة كفالة التقيد الصارم بإجراءات/قواعد التحكم بالطيران للتخفيف من خطر تسير منظومات جوية غير مأهولة. ولتلك المسألة أهمية حاسمة خصوصاً في مواجهة الدينامية التي تتصف بها عملية إعادة تحديد مهام المركبات الجوية غير المأهولة في البعثات من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من تمديد مدة التحويم.

ولا تزال هناك مخاطر تشغيلية وأمنية بالغة الخطورة تعزى إلى مستوى التهديد المرتفع جداً في ترتيبات/إدارة المجال الجوي القائمة، وإلى أن المركبات الجوية غير المأهولة المتوسطة الارتفاع التابعة للبعثة ليست لديها قدرات في مجال "الرؤية والتجنب" أو "الاستشعار والتجنب" أو "الكشف والتجنب".

تسلم بتزايد متطلبات وتحديات بيئة العمل المتقلبة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام تعزيز القدرات والمعايير فيما يتعلق بمعيار 10-1-2 للاستجابة لحالات الإصابة، بما في ذلك بناء القدرات، والتدريب والتقييف، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل وضع حلول مبتكرة في هذا الصدد (الفقرة 32).

تسلم كذلك بإسهام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل في تنفيذ الولايات، بما في ذلك تقدير الحالة العسكرية، وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نشر تلك المنظومات واستخدامها في فرادى بعثات حفظ السلام (الفقرة 34).

وفي الفترة 2018/2019، نُشرت 10 منظومات جوية بدون طيار مع 28 طائرة بدون طيار، وهي متمركزة في غاو وتمبكتو.

لدى البعثة منهجية أمنية معمقة مؤلفة من ضوابط أمنية إدارية ومادية وتقنية من أجل حماية البنى التحتية والبيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الضوابط الإدارية خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث تُحدث باستمرار، وخطة للاستجابة للحوادث الأمنية، وتدريبات تقنية في مجالي التوعية والأمن، وعناصر تحكم في التعبير والتشكيلة، وسياسات (سياسة للاستخدام المقبول، وسياسة إحضار الأجهزة الشخصية)، كما تشمل إجراءات تشغيل موحدة، وإجراء تقييمات ومراجعات أمنية، ومعالجة مكامن الضعف، ووثائق للتوجيه التقني. أما الضوابط التقنية فتشمل مجالات أمان تستخدم حواجز واقية، وشبكات محلية افتراضية، وأجهزة أمان تكيفية، وترجمة عناوين الشبكة، والترشيح، ونظم حماية من الاختراق، وحجب الخدمة الموزع، وبرمجيات إزالة الفيروسات الحاسوبية، وتطبيقات إزالة البرمجيات الخبيثة، وكذلك التيقن والتحويل والمحاسبة، ومراقبة الدخول. ويوجد أيضاً العديد من الهياكل المادية التي تحمي التجهيزات والمعدات. ويتم إرسال وتجهيز المنتجات الرقمية الحساسة المستقاة من مجسات المنظومات الجوية غير المأهولة من خلال الشبكة الآمنة للبعثة، والتي تتوافق مع تصنيف "سري للغاية" المعمول به في الأمم المتحدة.

قدم الأمين العام في الفقرة 41 من تقريره المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/776) معلومات شاملة عن المنظومات الجوية غير المأهولة.

قامت البعثة بتشغيل وصيانة 421 مركبة ركاب خفيفة، و 152 مركبة مخصصة الغرض، و 8 سيارات إسعاف، و 12 ناقلة أفراد مدرعة، و 175 مركبة مدرعة (بما في ذلك 3 سيارات إسعاف مصفحة) خلال

تطلب إلى الأمين العام ضمان أمن المعلومات والاتصالات في البعثات، بما في ذلك تلك المستقاة من استخدام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل، على سبيل الأولوية (الفقرة 35).

تشير إلى الفقرة 39 من قرارها 307/69 والفقرات 136 إلى 138 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام بأن يكفل الاتساق والشفافية وفعالية التكلفة في إعداد الميزانية المتعلقة بالمنظومات الجوية الذاتية التشغيل في الميزانيات المقترحة لفرادى عمليات حفظ السلام في هذا الصدد، بوسائل منها عرض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالنواتج، عند الاقتضاء، في سياق إطار الميزانية القائمة على النتائج، وتعيد أيضاً تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يُضمّن التقرير الاستعراضي العام المقبل معلومات شاملة، بما في ذلك الدروس المستفادة من استخدام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة 36).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض وتحسين تشكيلة أساطيل مركبات البعثات، وأن يحرص على أن تكون المركبات وافية بالغرض، وأن يقدم تحليلاً للتكاليف والفوائد يبيّن جملة أمور منها نوع المركبات

الفترة 2018/2019. وتواصل البعثة استعراض تكوين أسطول مركباتها لكفالة وفاء المركبات باحتياجاتها التشغيلية.

لدى البعثة فريق لرصد المشاريع يواصل الاجتماع شهرياً من أجل استعراض التقدم المحرز والاحتياجات الناشئة وتحديد أولويات المشاريع. ويستعرض الفريق أيضاً التحديات الناشئة ويجد لها حلاً في حينها، مما يضمن تجنب تأخير المشاريع، إلا في الحالات الخارجة عن سيطرة البعثة.

وفي الفترة 2018/2019، واصلت البعثة تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالتشييد وأعطت الأولوية وفقاً لاحتياجات البعثة.

لدى البعثة نظم مختلفة لكفالة وجود ضوابط رقابية كافية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول. وتواصل البعثة تنفيذ وحدات إدارة سلسلة الإمدادات في نظام أوموجا، مما أدى إلى وجود نظم رقابية داخلية. وكمثال على ذلك، يبلغ نظام أوموجا عن توفر المخزون قبل عمليات الشراء، وتوفر تسجيل المخزونات في أوانها وإثبات الأصول عند حيازتها. وتجري البعثة أيضاً عملية التحقق المادي من الأصول بنسبة 100 في المائة مع ضمان تسجيل أي استهلاك أو اضمحلال للقيمة حسب الاقتضاء.

أبرمت البعثة العديد من العقود مع جهات محلية مقدّمة لمواد البناء، سواء في باماكو أو في الأقاليم، لا سيما للإمداد بالأخشاب والحصى وركام الأحجار والمواد الكهربائية ومواد السباكة.

تستخدم البعثة العقود الإطارية التي يضعها قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي (المعروف سابقاً باسم المكتب الإقليمي للمشتريات) لتلبية الاحتياجات الخاصة، كلما أمكن ذلك. غير أن البعثة تضطلع بعملية الشراء الخاصة بها في الحالات التي لا توجد فيها عقود إطارية للسلع الأساسية و/أو الخدمات اللازمة للبعثة، حيث تستفيد البعثة خلال قيامها بمشترياتها من معرفتها بالسوق المحلية ومن استخدام اللغات المحلية.

تكفل البعثة تزويد الأطعم الجوية بجميع شركات الطيران التجاري ووحدات الطيران العسكري، عند وصولهم إلى باماكو، بالتدريب الأمني الإلزامي. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة للطيران، تتلقى جميع الأطعم الجوية إحاطات وافية قبل أن تتولى مهامها. وعلاوة على ذلك، فعند نشر الأطعم الجوية في قاعدة العمليات الرئيسية في

وجودتها وكفاءتها وتكاليف صيانتها، والأثر البيئي للتسويات المتعلقة بها، في سياق التقرير الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 40).

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعرض في الميزانيات المقترحة لكل بعثة على حدة رؤية واضحة للاحتياجات السنوية في مجال أعمال البناء، بأن يكفل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين دقة الميزنة، من خلال تحسين جوانب تخطيط المشاريع وإدارتها والإشراف عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لظروف العمليات على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة 42).

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساهمة موظف مسمى في إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزون قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان التقيد بالسياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقاً تاماً (الفقرة 43).

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 45).

تطلب إلى الأمين العام أن يستعين على نحو كامل بمكتب المشتريات الإقليمي في غنتيبي، أوغندا، لأغراض المشتريات في الميدان (الفقرة 46).

تشير إلى الفقرة 38 من قرارها 307/69، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في التدابير الواجب تنفيذها من أجل تعزيز أمن الأطعم الجوية العاملة بموجب عقود مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تأكيد وجود خطوط المسؤولية الملائمة للتعامل مع الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 47).

الميدان، تُقدّم لها المناطق الجوية إحاطة إضافية حول مواضيع أخرى، منها المسائل الأمنية المتعلقة بالمنطقة.

تُمنح جميع الجهات المتعاقدة مع البعثة نفس مستوى الأمن الممنوح لأفراد البعثة الآخرين، وتراعى في ذلك البيئة الخطيرة التي تعمل فيها البعثة.

ترى البعثة أن المشاريع السريعة الأثر هي أداة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة، لا سيما للشباب والنساء في المناطق التي لا يزال يصعب فيها الحصول على الخدمات الأساسية. وستواصل البعثة، من خلال لجنة استعراض المشاريع المحلية التابعة لها، فحص ورصد المشاريع للتأكد من أن تنفيذها يلبي الاحتياجات الفورية للسكان، ويؤدي في الوقت نفسه إلى بناء الثقة في عملية السلام وولاية البعثة. وستكفل لجنة استعراض المشاريع المحلية أيضاً تتبع تنفيذ المشاريع والنفقات المالية من أجل ضمان الرقابة على التمويل وإدارته على نحو رشيد.

أعدت البعثة الإطار الاستراتيجي المتكامل ووضعته في صيغته النهائية في شباط/فبراير 2019، ويتضمن خطة انتقالية تقترح نقلاً تدريجياً للأدوار والمسؤوليات إلى حكومة مالي وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين وإطاراً للرصد. والبعثة على تنسيق وتواصل مستمرين مع تلك الأطراف من أجل تعزيز تنفيذ الولاية استناداً إلى ميزات نسبية.

طرحَت البعثة الاضطلاع بأنشطة برنامجية محددة للمساعدة في دعم تنفيذ ولايتها. وستعرض في المعلومات التكميلية تكلفة كل نشاط تُنفذ خلال الفترة 2018/2019. وتتقدّم تلك الأنشطة بما ينماشى مع المبادئ التوجيهية للإدارة في ما يتعلق بالأنشطة البرنامجية المقررة، وكذلك مع المبادئ التوجيهية المحددة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاريع الهادفة إلى الحد من العنف المجتمعي، والإجراءات المتعلقة بالألغام.

ستُدرج ردود جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها البعثة المتكاملة، في ما يتعلق بمعالجة المسائل التي أثّرت في الفقرات 70 و 71 و 76 و 79 و 80 و 81 و 82 من قرار الجمعية العامة 286/70 في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 55).

تشدد أيضاً على أهمية التخطيط المسبق والمتجاوب والدقيق لأي عملية انتقال بعثة من البعثات بالتنسيق الكامل مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والحكومة المضيفة، لضمان الالتزام بدقة المواعيد والكفاءة والفعالية في نقل الأدوار والمسؤوليات الأساسية عند الاستجابة للتغييرات في الولاية (الفقرة 59).

تسلّم بأن إدراج الأموال البرنامجية في ميزانيات البعثات على أساس كل حالة على حدة يرمي إلى دعم تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف تنفيذاً فعالاً، وتطلب إلى الأمين العام، توجيهاً أكبر قدر من الشفافية، أن يعرض تكلفة هذه الأنشطة بوضوح واتساق عندما تُدرج في ميزانيات البعثات المقبلة (الفقرة 68).

تشير إلى الموقف الجماعي المتخذ بالإجماع بأن وجود حالة واحدة مثبتة بأدلة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر غير مقبول على الإطلاق، وتطلب إلى الأمين العام أن يتأكد من أن جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنفذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (الفقرة 70؛ انظر أيضاً الفقرتين 71 و 76 والفقرات 79-82).

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (القرار 320/73)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

تلاحظ بأسف تزايد عدد الإصابات، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميين، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد في سياق مشروع الميزانية المقبلة للبعثة (الفقرة 9).

تلاحظ أن الأنشطة البرنامجية المختلفة التي تضطلع بها بعثات حفظ السلام، وتُمَوَّل من الأنصبة المقررة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالولايات التي حددها مجلس الأمن وأن تعكس تطور تلك الولايات (الفقرة 13 في القرار).

تتجدد أيضاً على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقريره المقبل (الفقرة 16).

تعمل البعثة على زيادة جهودها الرامية إلى ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة من خلال هيكلي معزز للاستخبارات من أجل إذكاء الإلمام بالحالة السائدة وتنسيق عملية صنع القرار والتدابير المتخذة والتصدي في الوقت نفسه للتهديدات التي تشكلها المتفجرات. وقد تواصلت جهود حماية المدنيين، لا سيما عن طريق بذل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات المحلية وبناء قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية.

تؤدي الأنشطة البرنامجية للبعثة دوراً أساسياً في تنفيذ ولاية البعثة. فهي تدعم المهام ذات الأولوية المبيّنة في قرار مجلس الأمن 2423 (2018)، بغرض تنفيذ اتفاق السلام ودعم استعادة بسط سلطة الدولة في وسط البلد، وذلك بوسائل منها دعم زيادة الطابع الجامع لعملية السلام، ولا سيما المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

يجتمع فريق القيادة العليا والفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد بصفة منتظمة لتحديد أولويات الأنشطة، مع مراعاة التحديات والفرص والمخاطر السياسية والأمنية واللوجستية عموماً. ويترأس الممثل الخاص للأمين العام الفريق التنفيذي، الذي يتألف من القيادة العليا للبعثة. وهو الهيئة المعنية داخل البعثة لاتخاذ قرارات بشأن استخدام الموارد وممارسة تفويض السلطة والإدارة والرقابة على استخدام الموارد.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة (القرار 286/70)

(A/70/742)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات قلقه بشأن استمرار مستوى وتواتر عمليات إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة 31).

خلال الفترة 2019/2018، قامت البعثة بنقل الأموال بين فئات الإنفاق، وهو ما اقتضاه الشحن من أجل النشر غير المخطط للمعدات المملوكة للوحدات إلى جانب تحسين أداء المعدات الرئيسية وارتفاع عدد القوات المنشورة وأفراد الشرطة المشكلة الذين يستوفون معايير الاكتفاء الذاتي؛ وزيادة تكاليف الموظفين الدوليين والوطنيين بسبب انخفاض معدلات الشغور الفعلية مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية. ويعزى احتمال إعادة توزيع الأموال إلى انخفاض الاحتياجات الناجمة عن العمليات الجوية بسبب تنفيذ البعثة تدابير تكفل تحسين الكفاءة من حيث التكلفة

من أجل تحقيق الحد الأمثل في استخدام عمليات الأسطول والطيران وفقاً لمبادرات الأمين العام التي غيرت تكوين الأسطول المخطط له في ما يتعلق بتأخر نشر العتاد الجوي وعدم نشره.

تقدم البعثة، في إطار معلوماتها التكميلية، قائمة بجميع الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة، وتبرر تمديد تلك الوظائف. وترد أيضاً معلومات عن إجراءات التوظيف المتخذة بمرور الوقت. وقد واجهت البعثة صعوبات في ملء الوظائف ولا سيما في شمال مالي بسبب ظروف العمل المحفوفة بالصعاب.

وضعت خطة العمل البيئية على نطاق البعثة بالتعاون مع الأقسام المنفذة ذات الصلة (قسم الهندسة أساساً). وفي ما يتعلق بإنتاج الطاقة، ساهم إنتاج الطاقة الشمسية من أجل الإضاءة والطاقة الاحتياطية، وأضواء الصمام الثنائي الباعثة للضوء، وتزامن المولدات في المعسكرات الرئيسية، والبناء باستخدام التسقيف المزدوج، في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البعثة. ورُصد استهلاك المياه بتركيب عداد مياه في كل معسكر لضمان استخدام المياه الموردة استخداماً رشيداً. وتحققت تحسينات كبيرة من حيث تركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها في المعسكرات الرئيسية، وعزز تحسين موقع الإغراق في بعض المواقع مستوى الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة مياه الصرف الصحي ليصبح معتدلاً بعد أن كان كبيراً على نطاق البعثة. وأديرت النفايات الصلبة بأقل قدر من المخاطر على البيئة والمجتمعات المحلية في جميع مواقع البعثة. ولا تزال إعادة تدوير نفايات البلاستيك والمعادن جارية، وترصد انبعاثات الغاز من المحارق لمنع مخاطر الصحة والسلامة على موظفي البعثة والمجتمعات المحلية. وقامت البعثة برصد دقيق لتتبع حالات عدم المطابقة في جميع المواقع (مواقع البعثة والمقاولين) من خلال 142 عملية تفتيش بيئية دُعم بعضها بتوعية الموظفين/القوات بالولاية البيئية للبعثة والاحتياجات المرتبطة بها.

أجرت الأمم المتحدة استعراضاً شاملاً لخدمات الطيران في البعثات الميدانية من أجل تحسين فعالية تكاليف العمليات الجوية وكفاءتها، على نحو ما ورد في الفقرة 111 من تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/770). واستنداً إلى استعراض نفقات البعثة للفترة 2018/2019، تم تحقيق انخفاض في الاحتياجات قدره 37,5 مليون دولار.

تلاحظ اللجنة مع الأسف أن الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة 2016/2017 لم تمثل دائماً لشرط مراجعة استمرار الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، واقترح استبقائها أو إلغاؤها (الفقرة 46).

تؤكد اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 307/69، بأن يحد من البصمة البيئية الإجمالية لكل بعثة من بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعيد اللجنة تأكيد أهمية مواصلة منح الأولوية للتدابير التي تبين أنها الأكثر فعالية، وتكثيف تلك التدابير، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتصرف في مواد وأصول البعثات وإزالتها وإعادة تدويرها (انظر A/68/782، الفقرة 120). وتتطلع اللجنة أيضاً إلى إتمام تحديث سياسات الإدارة البيئية وإدارة النفايات، وتأمل في أن تُدرج الآثار المحددة المتعلقة بأثر هذه السياسات في البعثات الميدانية في تقرير الاستعراض العام المقبل، مصحوبة بمعلومات محدثة عن تنفيذ مشروع مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجال البيئة والمناخ والجهود المستمرة المبذولة لإدخال تكنولوجيات الطاقة المتجددة البديلة في عمليات حفظ السلام (الفقرة 94).

في ضوء ضخامة الموارد المخصصة للعمليات الجوية في جميع عمليات حفظ السلام ونتائج مراجعة الحسابات المذكورة أعلاه، إلى جانب الملاحظات والتوصيات الإضافية الواردة في الفقرات 119 إلى 138 أدناه، تكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن هناك فرصة هامة لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية عموماً، بما في ذلك إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في الميزانيات المقبلة (الفقرة 116).

شكل قسم النقل الجوي في مقر الأمم المتحدة فريقاً عاملاً لوضع منهجية متسقة لقياس استخدام العتاد الجوي. ويُتوقع أن تُعرض النتائج التي يتوصل إليها في تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

قدم الأمين العام في الفقرة 41 والمرفق الثالث من تقريره المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/776) معلومات شاملة عن المنظومات الجوية غير المأهولة. وتستند ميزانية البعثة إلى العقود الحالية الفعلية والاحتياجات المتوقعة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن التكاليف اللازمة للمنظومات الجوية غير المأهولة تستند إلى العقود الموجودة في البعثات الأخرى.

لدى البعثة هياكل الرصد اللازمة لضمان تنفيذ كل مشروع يضطلع به على أكمل وجه، وتسجيل جميع مراحل التنفيذ. وابتداءً من الفترة 2018/2019، خصصت البعثة موارد للمشاريع المرتبطة مباشرة بنظام أومجا الأساسي، مما سييسر تتبع جميع المشاريع والإبلاغ عنها.

لم تقم البعثة مركبات ركاب خفيفة في السنوات الأخيرة. وبما أن أسطول المركبات الحالي يبلغ عمر الاستبدال الخاص به، فإن البعثة ستعطي الأولوية لتبديله بمركبات ركاب صغيرة وغيرها من المركبات البديلة.

تسعى البعثة جاهدة إلى مواصلة تحسين المعايير والقدرات الطبية، وفي هذا الصدد، قامت البعثة ببناء قدرات الموظفين الطبيين باستخدام تقييمات "جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى" للمستشفيات من المستوى الأول الممتاز والمستوى الثاني والمستوى الثالث، فضلاً عن بناء القدرات والتدريب في مجال الدعم المنفذ للحياة في حالات الإصابات الشديدة قبل النقل إلى المستشفى، وتوفير الدعم المتطور المنفذ للحياة في مجال إنعاش القلب. وتعتمد البعثة أيضاً إجراء تدريب سابق للنشر للأفراد العسكريين العاملين في القطاع الطبي وضمان الامتثال لشرط الموافقة على الموظفين الطبيين من البلدان المساهمة بقوات للعمل في مستشفى من المستوى الثاني.

تؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إنجاز تحليل اتجاهات استخدام الأصول الجوية دون مزيد من التأخير، وإدراج النتائج والآثار في تقرير الاستعراض العام المقبل. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه يلزم اتباع منهجية متسقة لقياس استخدام الأصول الجوية بحيث يمكن إجراء مقارنات مفيدة على مر الزمن والنظر في إجراء استعراض لتشكيل الأسطول عموماً على أساس بيانات واضحة ويمكن التحقق منها. (الفقرة 122).

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة توخي مزيد من الاتساق والشفافية في عمليات الميزنة الخاصة بالمنظومات الجوية غير المأهولة (الفقرة 138).

تشدد اللجنة على ضرورة توخي الواقعية في التخطيط والميزنة وتعزيز رصد المشاريع والرقابة عليها، بما في ذلك من قِبل المكاتب المناسبة داخل المقر وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وبخاصة في ما يتعلق بالمشاريع التي تمتد على أكثر من دورة واحدة من دورات الميزانية. وينبغي أن تُدرج تفاصيل عن المشاريع المتعددة السنوات في الميزانيات المقترحة المحددة، تشمل الحالة العامة للتنفيذ حين إعداد الطلبات المتعلقة بكل ميزانية، وينبغي أيضاً أن يكون بالإمكان التعرّف ببسر على المشاريع التي تبلغ قيمتها مليون دولار أو أكثر في الطلبات المتعلقة بالميزانية (الفقرة 157).

تتطلع اللجنة لاستعراض نتائج التحليل الجاري حالياً لإمكانية الاستعاضة عن جزء من أسطول مركبات الركاب الخفيفة بسيارات ركاب صغيرة ومركبات متعددة الأغراض وبديلة (الفقرة 160).

تؤيد اللجنة الاستشارية الجهود الجارية من أجل تحسين المعايير والقدرات الطبية في الميدان وهي، علاوة على ذلك، تثق بأن هذه الجهود ستساعد على معالجة أوجه القصور التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات. وتعتمد اللجنة إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض عند نظرها في تقارير الاستعراض المقبلة وفي الميزانيات المقترحة لمختلف البعثات (الفقرة 167).

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
(A/73/755/Add.7 وقرار الجمعية العامة 320/73)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تلاحظ اللجنة بقلق العدد الكبير من الإصابات والمطالبات المتعلقة بالوفاة والإعاقة التي لم يُبْت فيها وتشير إلى الفقرة 25 من قرار الجمعية العامة 264/66، التي حثت فيها الجمعية العامة الأمين العام على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إجراء تسوية لجميع هذه المطالبات في الوقت المناسب في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بذل جهود إضافية لمعالجة المطالبات المتراكمة المتعلقة بالوفاة والعجز (الفقرة 9).

واللجنة على ثقة من أن البعثة ستكفل توفير أماكن إقامة للقوات بقي بمعايير الأمم المتحدة، وأنها ستقدم معلومات مستكملة في تقريرها المقبل (الفقرة 16).

بذلت البعثة كل جهد ممكن لضمان تزويد نسبة عالية من القوات المنشورة بأماكن إقامة مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وفي 30 حزيران/يونيه 2019، تم إيواء ما نسبته 93 في المائة من القوات في أماكن إقامة مستوفية لمعايير الأمم المتحدة.

وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها المتعلقة بميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة 108). وتكرر اللجنة الاستشارية أيضاً الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشواغر الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في الوثائق ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة 45). وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى أنه ينبغي استعراض استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وإما اقتراح استبقائها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغاؤها في الميزانيات المقترحة التالية (A/69/839، الفقرة 67؛ انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 264/66 (الفقرة 21)).

وترحب اللجنة بالمساهمة المقدمة على وجه الخير من حكومة ألمانيا وهي على ثقة من أن الأمين العام سيقدم آخر ما يستجد من المعلومات عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير (الفقرة 35).

وقّع طلب توريد مع إحدى الدول الأعضاء لتوفير منظومة جوية بدون طيار بتكلفة سنوية قدرها 3 ملايين دولار.

ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ التأخر في نشر المركبات الجوية غير المأهولة في كيدال، فإنها على ثقة من أن معلومات مستكملة ستُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرج تحليلاً مفصلاً لحالة استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، يشمل معلومات عن كفاءتها وتكاليفها والدروس المستخلصة من استخدامها، في تقريره المقبل عن البعثة (الفقرة 37).

وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه المتعلق بالشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة 16) (الفقرة 39).

واللجنة على ثقة من أن معلومات مفصلة عن المشاريع السريعة الأثر ستُدرج في التقرير المقبل للأمين العام عن البعثة المتكاملة (الفقرة 41).

نُفذ ما مجموعه 154 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء منطقة البعثة، لأغراض منها دعم الإطار الاستراتيجي المتكامل، إلى جانب جهود فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للشؤون الإنسانية وفي إطار التكامل معها.

وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذتها البعثة لتنفيذ استراتيجيتها البيئية، وتشجع البعثة على مواصلة جهودها المبذولة في هذا المجال (الفقرة 43).

وضعت خطة العمل البيئية على نطاق البعثة بالتعاون مع الأقسام المنفذة ذات الصلة. وفي ما يتعلق بإنتاج الطاقة، ساهم إنتاج الطاقة الشمسية من أجل الإضاءة والطاقة الاحتياطية، وأضواء الصمام الثنائي الباعثة للضوء، وتزامن المولدات في المعسكرات الرئيسية، والبناء باستخدام التسقيف المزدوج، في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البعثة. ورُصد استهلاك المياه بتركيب عدادات مياه في كل معسكر لضمان استخدام المياه الموردة استخداماً رشيداً. وتحققت تحسينات كبيرة من حيث تركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها في المعسكرات الرئيسية، وعزز تحسين موقع الإغراق في بعض المواقع مستوى الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة مياه الصرف الصحي ليصبح معتدلاً بعد أن كان كبيراً على نطاق البعثة. وأديرت النفايات الصلبة بأقل قدر من المخاطر على البيئة والمجتمعات المحلية في جميع مواقع البعثة. ولا تزال إعادة تدوير نفايات البلاستيك والمعادن جارية، وترصد انبعاثات الغاز من المحارق لمنع مخاطر الصحة والسلامة على موظفي البعثة والمجتمعات المحلية. وأجرت البعثة مبادرة رصد وثيق لتتبع حالات عدم المطابقة في جميع المواقع (مواقع البعثة والمقاولين) من

خلال 142 عملية تفتيش بيئية دُعم بعضها بتوعية الموظفين/القوات بشأن الولاية البيئية للبعثة والاحتياجات المرتبطة بها.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة، ولا سيما بين الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والأفراد المقدمين من الحكومات، وتشجع البعثة على زيادة مستوى تمثيل المرأة (الفقرة 44).

وتواصل البعثة بذل كل جهد ممكن لتعيين مرشحات والاحتفاظ بهن لتحقيق المساواة بين الجنسين، وفي إطار هذا الجهد، حث رئيس البعثة جميع رؤساء الأقسام على كفالة النظر في تعيين مرشحات مؤهلات مناسبات في جميع الوظائف الشاغرة. وتعمل البعثة عن قرب مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمواصلة سد الفجوة بين الجنسين، وتواصل دعوتها لدى مديري البرامج لاختيار مرشحات.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغيرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغيرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد ينطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، إلا أنه لا يُغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بهذه الوظيفة تغييراً كبيراً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، وهي كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود الأفراد المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود توريد عام إلى وظائف وطنية: نظراً إلى الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يُقترح تحويل مهام الأفراد المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود توريد عام إلى وظائف وطنية.
 - تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية: يُقترح تحويل الوظائف الدولية المعتمدة إلى وظائف وطنية.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

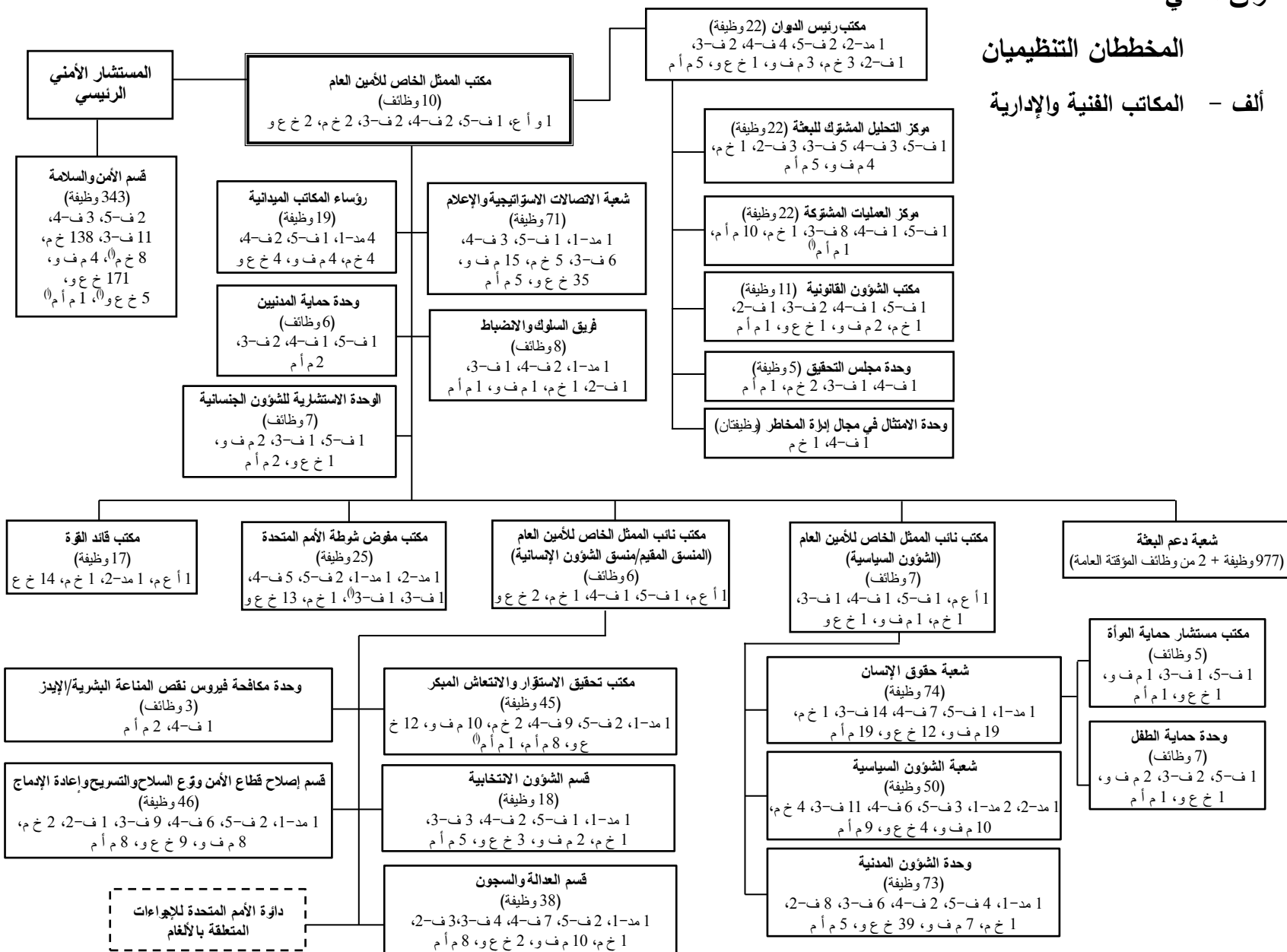
- يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استخدام الموظفين).

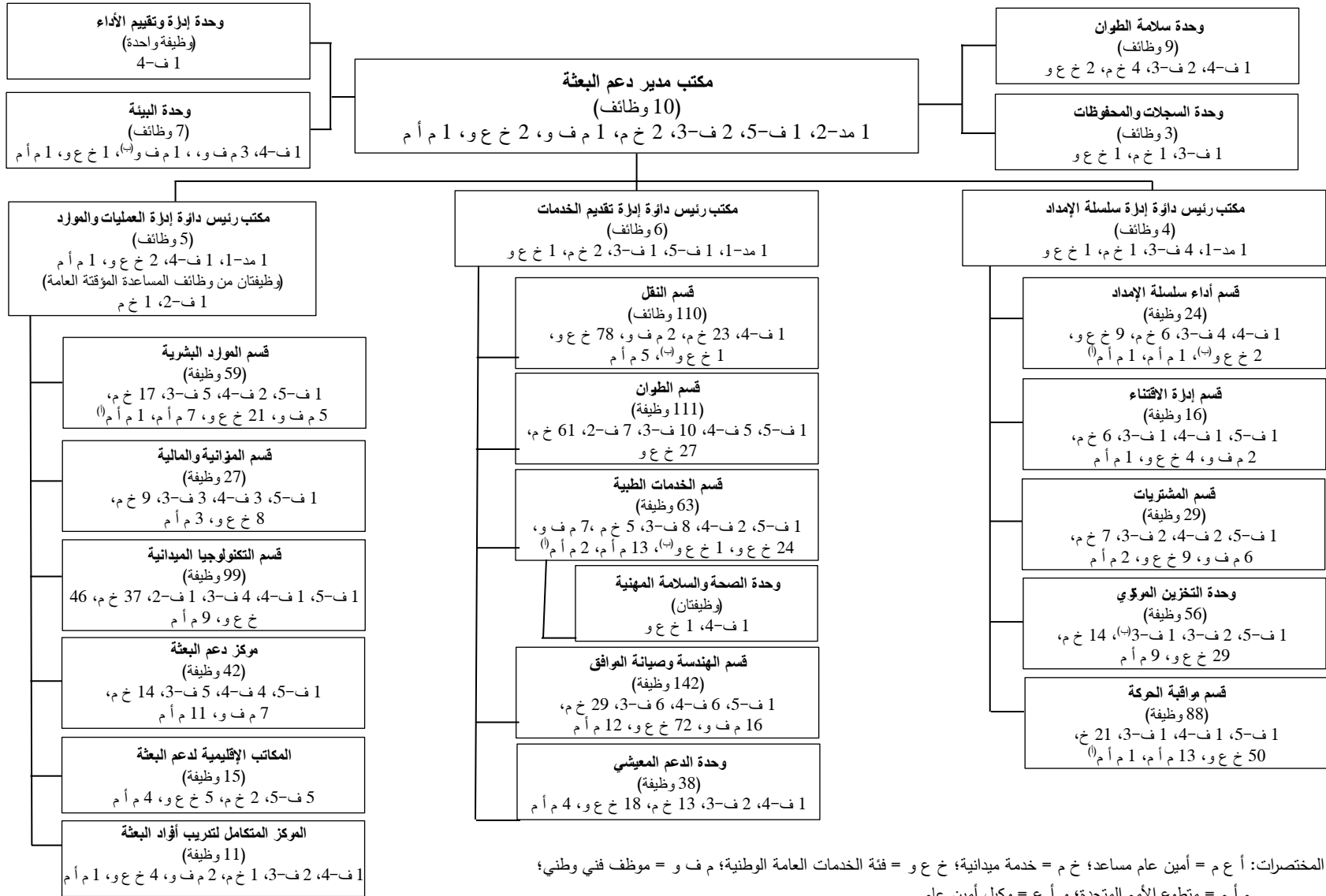
المرفق الثاني

المخططان التنظيميان

ألف - المكاتب الفنية والإدارية



باء - شعبة دعم البعثة



المرفق الثالث

معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
السلام والأمن والمصالحة الوطنية	1 - ضمان السلام والاستقرار بالحوار السياسي الشامل للجميع، وإصلاح المؤسسات المعنية وتعزيز التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان	1-1 الحد من مخاطر المتفجرات من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي: 840 000 دولار (في عام 2020) و 360 000 دولار (في عام 2021)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 5 118 075 دولاراً (في عام 2020)؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): 75 000 دولار (2020-2021) و 848 362 دولاراً (في عام 2020)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): 1 100 000 دولار (سنوياً في عامي 2020 و 2021)؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: 400 000 دولار (في عام 2020)؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة): 7 163 764 دولاراً (في عام 2019)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 4 021 227 دولاراً (في عام 2019)	2 - تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	2-1 تعزيز قطاع الأمن من خلال تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الجماعات المسلحة	الشركاء من منظومة الأمم المتحدة: اليونسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)
		3-1 تعزيز القدرات التقنية واللوجستية والمؤسسية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز الجهات المعنية لتنفيذ عمليات التسريح وإعادة الإدماج الشامل (المقاتلون السابقون والميليشيات وجماعات الدفاع الذاتي والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال)	
		1-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		2-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		3-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		4-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		5-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		6-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		7-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		8-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		9-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		10-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		11-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		12-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		13-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		14-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		15-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		16-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		17-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		18-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		19-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		20-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		21-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		22-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		23-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		24-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		25-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		26-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		27-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		28-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		29-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		30-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		31-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		32-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		33-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		34-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		35-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		36-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		37-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		38-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		39-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		40-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		41-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		42-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		43-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		44-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		45-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		46-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		47-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		48-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		49-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		50-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		51-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		52-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		53-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		54-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		55-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		56-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		57-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		58-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		59-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		60-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		61-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		62-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		63-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		64-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		65-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		66-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		67-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		68-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		69-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		70-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		71-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		72-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		73-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		74-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		75-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		76-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		77-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		78-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		79-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		80-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		81-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		82-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		83-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		84-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		85-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		86-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		87-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		88-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		89-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		90-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		91-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		92-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		93-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		94-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		95-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		96-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		97-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		98-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		99-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	
		100-2 تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات المعنية	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	الشامل للجميع ونشر ثقافة السلام والتعليم من أجل السلام	وحق الضحايا، بمن فيهم النساء، في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر	
		2-2 اكتساب المجتمعات القدرة التقنية على منع نشوب النزاعات المجتمعية وعلى إدارتها، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً	
		2-3 تعزيز القدرات التقنية والمادية للمؤسسات (وزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث، واتحادات الطلاب ونقابات المعلمين) للتشجيع على التربية في مجال ثقافة السلام وحقوق الإنسان	
		2-4 إعادة تأهيل التراث الثقافي المادي والمعنوي المتضرر واستحداث أدوات لتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي	
الحكومة الرشيدة	3 - اضطلاع المؤسسات الحكومية والوطنية والمحلية بمهمتها في خدمة الصالح العام بمزيد من الفعالية، ومشاركة الجهات الفاعلة غير الرسمية وكفالة مسك المواطنين بزمam الأمور وفقاً لمبدأي الحكومة الرشيدة وسيادة القانون	3-1 تعزيز قدرات المجلس الوطني وهيئات مراقبة المالية العامة (قسم الحسابات التابع للمحكمة العليا) لتحسين المساءلة في إدارة السياسات العامة	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي الجهات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة: اليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة الدولية للهجرة
برنامج الأغذية العالمي: غير متوفرة؛ اليونسف: 954 600 دولار (سنوياً في عامي 2020 و 2021)؛ البرنامج الإنمائي: 7 785 165 دولاراً (في عام 2020)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 350 000 دولار (في السنة في عامي		2-3 تعزيز قدرات الدولة وهيئة إدارة الانتخابات والمنظمات المجتمعية لتحسين مصداقية العمليات الانتخابية وتشجيع مزيد من المشاركة فيها، ولا سيما مشاركة النساء والشباب	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	2020 و 2021؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 559 537 دولاراً (في عام 2019)	3-3 تفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل المتاحة من أجل تعزيز اللامركزية وتوطيد الحكم المحلي	
		3-4 تعزيز قدرات المؤسسات العامة (على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقطاعي) على التخطيط القائم على الأدلة والبرمجة والرصد والتقييم وإعداد بيانات إحصائية مصنفة وقابلة للمقارنة	
		3-5 تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام لتحسين الرقابة المدنية ومساءلة المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة	
		3-6 تحسين أداء الهيئات القضائية ومؤسسات السجون وهيئات مكافحة الإفلات من العقاب في جميع الأراضي الوطنية في إطار قانوني يتم إصلاحه وفقاً لمبادئ سيادة القانون	
		3-7 اكتساب الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان القدرات المؤسسية والتقنية من أجل الاضطلاع بمهامها بشكل أفضل وفقاً للمعايير الدولية	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحصول على الخدمات الاجتماعية	4 - زيادة حصول الفئات الأضعف، لا سيما النساء والأطفال، والفئات المتضررة من الأزمات، على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافاً	4-1 تمكين النساء والأطفال والشباب، وخاصة أشدهم ضعفاً، من الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية الجيدة	الجهة الرائدة: اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان شركاء الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي: 95 976 725 دولاراً (في عام 2020) و 92 807 498 دولاراً (في عام 2021) ⁽¹⁾ ؛ اليونسكو: 2 750 624 دولاراً (في الفترة 2020-2021)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 7 820 000 دولار (2020) و 8 820 000 دولار (في عام 2021)؛ اليونسيف: 33 297 965 دولار (سنوياً في عامي 2020 و 2021)؛ البرنامج الإنمائي: 6 204 987 دولاراً (في عام 2020)؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: 170 000 دولار (في عام 2019)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 215 000 دولار (سنوياً في عامي 2018 و 2019)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 2 195 233 دولاراً (في عام 2019)		4-2 حصول السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، على خدمات جيدة النوعية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بهما 4-3 استفادة الأمهات والأطفال، وبخاصة منهم الأكثر ضعفاً والمتضررون من أزمات الغذاء والتغذية، من مجموعة متكاملة من التدخلات التغذوية على الصعيدين المجتمعي والخدمي 4-4 حصول الأطفال الذين هم دون سن الدراسة والذين بلغوا ذلك السن ومن هم في مرحلة الشباب، وخاصة أشدهم ضعفاً، على تعليم أساسي جيد النوعية 4-5 حصول الفئات الضعيفة (الفتيات والفتيان والنساء) على الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال وعلى الرعاية الكافية 4-6 استفادة الفئات الضعيفة من خدمات الحماية الاجتماعية الكافية	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
النمو المستدام	5 - استفادة الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والشباب، من زيادة القدرات والفرص الإنتاجية في بيئة صحية ومستدامة تؤدي إلى الحد من الفقر	5-1 استفادة السكان المحرومين والمزارع الأسرية من المهارات التقنية والقدرات والأنشطة المدرة للدخل لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة
منظمة الأغذية والزراعة: 18 474 408 دولار؛ برنامج الأغذية العالمي: 22 995 136 دولاراً (في عام 2020) و 23 430 062 دولاراً (في عام 2021) ⁽¹⁾ ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 14 692 140 دولاراً؛ اليونسكو: 9 989 735 دولاراً (في الفترة 2020-2021)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): 9 969 158 دولاراً (سنوياً في عامي 2020 و 2021)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 22 000 دولار؛ منظمة الصحة العالمية: 621 511 دولاراً؛ اليونيدو: 294 728 دولاراً؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 2 691 267 دولاراً؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: 1 600 000 دولار (في عام 2019)؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: 18 029 356 دولاراً (في عام 2019)		5-2 اكتساب هياكل الدولة والقطاع الخاص والمغتربين والمجتمع المدني المهارات والوسائل التقنية اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية بهدف تحقيق نمو أخضر وشامل للجميع	الجهات الشريكة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيدو، واليونسكو، واليونيسف
		5-3 تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل ومباشرة النساء للأعمال الحرة يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء	
		5-4 تمتع الفئات الضعيفة من الناس بالعيش في بيئة أفضل بحصولها على المياه واستخدامها مرافق الصرف الصحي الملائمة بشكل مستدام	
		5-5 ازدياد قدرة السكان على التكيف مع تغير المناخ عبر تنفيذ سياسات تعزز استهلاك أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة وفعالية استخدام الطاقة من خلال التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		5-6	ازدياد قدرة السكان والجهات الفاعلة الأخرى المتضررة من التصحر وإزالة الغابات على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

(أ) لا تشمل هذه الأرقام توسيع نطاق استجابات برنامج الأغذية العالمي في مالي، وهو ما يجري إعداده حالياً وسيصدر في أوائل عام 2020.

